دمشق ـــ أوتوستراد المزة

هاتف

٢٤٤١٢٦ ـــ ٢٤٣٩٥١ ـــ ٢١٣٨٢١

تلكس : ٤١٢٠٥٠

ص.ب : ١٦٠٣٥

العنوان البرقي

طلاسدار

TLASDAR

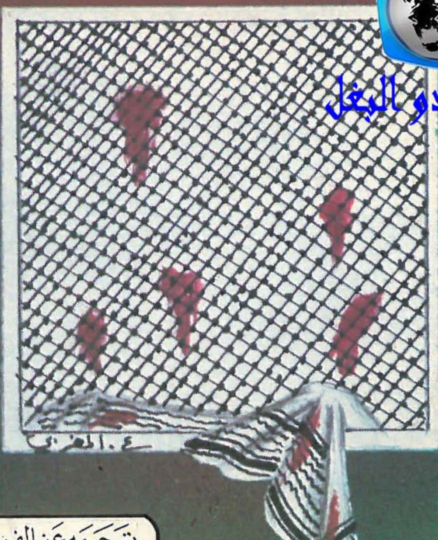
ريع الدار مخصص

لصالح مدارس ابناء الشهداء في القطر العربي السوري

إيريك رولو

الفلسطينيون

من حرب إلى حرب



ترجمه عن الفرنسية

خليل فريجات

طلاس

الفلسطينيون

مِن حَرب إلى حَرب

الطبعة الأولى
١٩٨٩

ايريك رولو

الفلسطينيون

مِن حَرب إلى حَرب

ترجمه عن الفرنسية
خليل فريجات

عنوان الكتاب باللغة الفرنسية

Éric Rouleau

LES PALESTINIENS

d'une guerre à l'autre

إهداء المؤلف

إلى

أمي وأبي

اللذين كانا يمزجان الحلم بالعناد .

تقديم

هذه الدراسة المترجمة بعنوان (الفلسطينيون من حرب إلى حرب) للكاتب ايريك رولو تبين واقع حركة المقاومة الفلسطينية، والأحداث الهامة التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط، بدءاً من الغزو الصهيوني لثلاث دول عربية عام ١٩٦٧م، ومروراً بغزو لبنان عام ١٩٨٢، المدعومين من الأمبريالية الأمريكية.

كما تبين الدراسة الممارسات الصهيونية التوسعية والهمجية ضد الأرض والسكان الواقعين تحت الاحتلال الصهيوني.

وفي هذه الدراسة عرض لآراء مختلفة ومتباينة للأحزاب والكتل والتجمعات السياسية والعسكرية داخل الكيان الصهيوني، حول فهم مسألة السلام في منطقة الشرق الأوسط. كما تتضمن آراء ووجهات نظر العديد من القادة العسكريين والسياسيين، وبعض الفئات من

الفلسطينيين داخل حركة المقاومة وخارجها، وآراء العديد من الزعماء والقادة العرب، وكذلك آراء بعض كبار السياسيين والعسكريين الأمريكيين، وبعض القادة الآخرين من اليهود، وكيف ينظرون إلى مسألة النزاع العربي الصهيوني الأمبريالي. وتحتوي هذه الدراسة شرحاً لواقع الكيان الصهيوني المتردي ولا سيما اقتصادياً، وتتطرق إلى واقع القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وواقع حال الفلسطينيين المتواجدين في الدول العربية، وإلى الأزمة التي مرت بها منظمة التحرير الفلسطينية وحركة المقاومة. ثم نقرأ في هذه الدراسة عرضاً موجزاً عن شخصية عرفات وفيها ملحق تاريخي لأهم النزاعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط، ومخطط يبين أنواع التنظيمات العسكرية الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية، وملحق يبين توزيع أقسام المنظمة، وملحق يبين التوزع العددي للفلسطينيين في أماكن تواجدهم..

إن هذه الدراسة غنية بالمعلومات والآراء المتنوعة، ومن خلالها يمكن التعرف على حقيقة السلام المزيف الإسرائيلي الأمبريالي، وعلى حقيقة الدور الذي تقوم به الأمبريالية الأمريكية في المنطقة العربية.

وغني عن القول الإشارة إلى أن هذه الدراسة تعبّر عن وجهة نظر المؤلف فقط.

وقد رأينا ترجمتها على سبيل الاطلاع على رأي الأجانب واتجاهاتهم تجاه قضيتنا القومية لما في ذلك من فائدة.

ـ الناشر ـ

المقدمة

نحن في القاهرة، نحو أواخر عام ١٩٦٨ ، وكنا مدعوين إلى عشاء، لدى سفير الجزائر ، حيث التقيت لأول مرة ياسر عرفات ، وقد أخذ بالظهور منذ عدة شهور ، بعد تعيينه ناطقاً بلسان فتح ، إذ لم يكن حتى الآن معروفاً ، فبدا معيداً لما مرّ به فيما سبق من أمور ، من خلال نشاطات سرية مارسها قرابة عشرين عاماً ، كان يتحاشى فيها الظهور ، وحتى التكلم مع الصحفيين .

إن هذا الرجل الذي أخذت تدعوه بعض من الصحافة الغربية (زعيم الإرهابيين) ، ظهر قلقاً لأول وهلة ، وكان يرتدي لباس العمل ذا اللون الخاكي مسدسه على جنبه ، معتمٌّ رأسه بكوفية يختلط فيها اللونان الأسود والأبيض ، على شكل مربعات

صغيرة، بلحية كثة وعينين مخبوءتين خلف نظارات رمادية، وما حيلته سوى أن يرمق الحضور بنظرات حائرة، دون أن ينبس بكلمة.

ومن المعلوم أن الناطق بلسان فتح، لا بد وأن يصبح يوماً رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وأنه سيفتح صفحة جديدة في تاريخ الحركة الفلسطينية.

إن النكبة التي حلت بالعرب عام ١٩٦٧، أفقدت ثقة الناس بسلفه أحمد الشقيري، الذي كان قد أسس قبل ثلاث سنوات برعاية الحكومات العربية وتأييد منها (منظمة التحرير الفلسطينية).

لقد تعاقبت وتعددت عدة منظمات فدائية، تزعمها هؤلاء الذين كانوا يعتقدون أنهم يمثلون الشعب الفلسطيني، لكن فتح كانت أهمها وأكثرها عدداً وتنظيماً.

انتخب ياسر عرفات رئيساً للجمعية التأسيسية لمنظمة فتح الفلسطينية، في شهر شباط عام ١٩٦٩، وكان هذا التعيين معروفاً قبل إقراره.

وما إن انتهى العشاء لدى السفير الجزائري، حتى أخذ

عرفات بالتململ، ومن ثم بالكلام، وكأني به قد تغير كلياً. فنزع نظارتيه، وأخذت عيناه تبرقان، واندفع بحديث طويل مملوء بتفاؤل كبير دون حدود، وأخذ يقول:

لن يرتكب الفلسطينيون بعد اليوم أخطاء ارتكبت في الماضي، كما أنهم لن يكونوا أدوات بيد الأنظمة العربية، التي تستخدمهم وفقاً لمصالحها. هي الثورة الفلسطينية التي ستكون الحافز الأكيد والثابت، لجمع شمل العرب وتوحيدهم وليس العكس، كما يدعي خلاف ذلك جميع المنتمين للجامعة العربية: من ناصريين وبعثيين وغيرهم. وأيده في أقواله هذه أحد مساعديه الذي كان بجانبه وأعطى المثل الآتي فقال: إن شجرة الشرق الأوسط، تحمل خمس عشرة تفاحة رامزاً بكلامه هذا إلى عدد حكومات المنطقة. وأكمل حديثه قائلاً: تلفت جميعها ما عدا واحدة وهي إسرائيل. ويكفي أن نحرك تلك الشجرة حتى تسقط تلك الثمار، الواحدة بعد الأخرى، ولن يبقى علينا في تلك الحال سوى قطف التفاحة الباقية، وهي إسرائيل...

إن الرومنسية الثورية هي الآن في ذروتها، لدى قادة فتح، الذين كان أغلبهم في سن لا تتجاوز الثلاثين. إنهم في

أوج عقلانيتهم، وعازمون على نزع نير الرق والعبودية عنهم، ولو أن بعضهم يعتقد أن حركات التحرر الوطني قد قضي عليها بقوة السلاح. لقد اتخذ هؤلاء القادة رمزاً لهم: كنياتا، لومومبا، وهو شي مين، وفيديل كاسترو، وبن بلا، باعتبارهم حرروا بلاداً لا تختلف كثيراً عما ينوون تحريره: مثل كينيا، والكونغو البلجيكي (زائير)، وفييتنام، كوبا والجزائر.

لقد أكب هؤلاء القادة على مطالعة حياة محرري بلادهم، من أي جنس كانوا. ثم أخذوا يقارنون من قريب وبعيد، بين جميع الذين ينادون أو يحللون العنف الثوري، من لينين إلى فرانتز فانون، مروراً بماوتسي تونغ ورجيس ديبراي، متابعين بإمعان حروب فييتنام والجزائر، قبل أن يتخذوا القرار النهائي الذي بموجبه سيسيرون، فيقود خطواتهم، ويحدد من سوف يؤازرهم ويناصرهم، وكثيراً ما كانوا يرددون:

إذا كانت دولتان عظميان كالولايات المتحدة وفرنسا، تراجعتا بل انهزمتا أمام الصمود والكفاح المسلح، الذي شن ضدهما من قبل عصابات غير كاملة التسليح، فكم بالأحرى يجب على إسرائيل أن تهزم وتدحر.

استمر هذا الجدل عدة سنوات، ولم يعط النتيجة المرجوة، لنزاع يمتد ويتسع بين إسرائيل والعرب، ولم يضع حداً لمستعمرات يهودية، تبنى في المكان الذي يخيل فيه لليهود، أنه يساعدهم على التوسع في أرض فلسطين الضيقة، جاعلين منها مستقراً لتنظيماتهم السياسية، غير مبالين بتنظيمات شعبية وحرب عصابات، لا تتمكن من التحرك بعد ضمن أرض أصبحت نهباً لليهود.

نوصل الفدائيون أخيراً إلى اتخاذ قرار أدخل في صلب ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٨، وهو أن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى تحرير فلسطين. ودلت هذه المقولة مذ اتخذت شعاراً أن القوة هي أهم الوسائل، بل أوحدها التي يمكن أن تسترد الحق، وتوصل إلى تسوية مشرفة.

وفي ضوء الأحداث المماثلة التي تجري في بلدان كثيرة من عالمنا الواسع تبين أنه لا يمكن للعلاقات الدولية أن يستتب أمرها، حتى بعد فقدان المقاومة الفلسطينية جهازها العسكري، دون الاستناد إلى القوة، هذه القوة التي لا نستطيع دونها ربح قضيتنا.

وانطلاقاً من هذه التطورات، منذ بداية هذا القرن حتى عام ١٩٦٨، لم يكن للحركة الفلسطينية هدف سوى تحرير الوطن، وإقامة دولة عربية مستقلة، على غرار الدول المجاورة المحيطة بها في المنطقة، وعدم الاهتمام لوجود شعب آخر ولو كان غريباً، واتخذ من هذه الأرض موطناً له وهيأ وسائل الدفاع عن نفسه.

قرر الفلسطينيون أيضاً عدم اتباع شعار أسلافهم: (رمي اليهود في البحر) بعد أن أعلن قادة فتح في شهر تشرين الأول من عام ١٩٦٨ مشروعاً سياسياً واقعياً ومصداقياً. وهو كما جاء في تنويه لياسر عرفات في أول لقاء معه: ستكون فلسطين دولة موحدة ديمقراطية لا دينية، تكون مسؤولة عن إيجاد المساواة بين جميع مواطنيها على السواء، اليهود، والمسيحيين، والمسلمين. وستتحرر هكذا من الإيديولوجية الصهيونية التي كان هؤلاء المواطنون أنفسهم ضحيتها. وهذا يضمن لليهود بقاءهم في فلسطين ضمن حدود يجب عدم تجاوزها.

وكان ياسر عرفات يثني خلال حديثه على مهارة

اليهود، رافضاً في الوقت ذاته اعتبارهم بمثابة مجتمع عرقي، أو وطني له حقوق معينة.

قوبلت فكرة هذا المشروع بمعارضة شديدة لدى الجانبين. إذ اعتبر الفلسطينيون من جهتهم وبعض التنظيمات الفدائية: أن هذا يسهل الطريق أمام مستعمرين يجب إبعادهم قبل أن يستفحل أمرهم.

أما الإسرائيليون فرأوا في هذا المشروع مناورة دعائية تجاه الرأي العام العالمي، بل ذريعة لتدمير دولتهم.

رفض قادة فتح هذه الادعاءات، وأكدوا أن اليهود العرب الأصليين هم ضحايا تفرقة دينية عنصرية من قبل يهود مثلهم قدموا من الغرب وغيره، لذا فإنهم يستطيعون العيش في هذه الدولة الديمقراطية.

يقال إن هذه الفكرة نمت وكبرت في غزة، عند احتلال هذا القطاع عام ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧ من قبل الجيش الإسرائيلي. وعلى الرغم من الإرهاب الذي تمارسه فيه القوات الإسرائيلية، فإن فريقاً من الفتيان الفلسطينيين، الذين أصبحوا فيما بعد من قادة فتح، تآخى مع جنود يهود، مولودين في

فلسطين، أو أصلهم من الشرق الأوسط، أو إفريقية الشمالية، ومن كان منهم يتكلم اللغة العربية. وكان يشاطر العرب الفكرة والمبدأ نفسيهما، وكثيراً ما كان ينشد الجميع أغاني تعلموها في طفولتهم.

وكان يقول لي بعض من قادة فتح: تأكد لنا أن الفلسطينيين واليهود الأصليين، الذين يشكلون الأغلبية العظمى في إسرائيل، أمورهم مشتركة فيما بينهم ويستطيعون العيش معاً في دولة واحدة، ويتخلصون هكذا من الصهيونية والتزمت العربي في آن واحد.

خاب الفأل ولسوء الحظ، لأن اليهود الشرقيين في إسرائيل لم يتخلوا عن حكومتهم، بعكس ما صنع العديدون من فرنسيين وأمريكان، كانوا يعارضون وبشدة الحروب الاستعمارية في الجزائر وفييتنام. أما اليهود الشرقيون فقد صوتوا وبالإجماع في كل انتخابات تجرى لليمين المتطرف، والمتدين والعلماني، زد على ذلك أنهم كانوا ينادون باحتلال أراض وضمِّها.

وعلى وجه العموم، فإن الإسرائيليين بجميع فئاتهم

وأجناسهم عزموا على ألا يقصوا من دستور مجتمع ديني، ضمن دولة ديمقراطية افتراضية في منطقة تتوافر فيها وتنمو الدكتاتوريات العربية.

تضاعف المأزق حرجاً في الستينيات والسبعينيات، لأن الإسرائيليين، أخذوا أيضاً يرفضون بدورهم أي حق لغيرهم بالمواطنة، لأنهم هم أصحاب الحق بإقامة دولة. وأذكر جيداً أنه في عام ١٩٦٨ حرر آبا ايبان، وزير الشؤون الخارجية العمالي، افتتاحية في صحيفة لوموند محللاً وضع الفلسطيني سرحان سرحان، قاتل روبيرت كينيدي، إذ إن القاتل، حسب رأي زعيم الدبلوماسية الإسرائيلية، لم يكن سوى مواطن أردني قاطن في القدس. وأكدت غولدا مايير زعيمة حزب العمال، أن الفلسطينيين يعتبرون أنفسهم سكان سورية الجنوبية، هذا وإن قلة نادرة من المستضعفين الغربيين، كانت لديها الجرأة في موالاة مصداقية هذه التطلعات الوطنية من قبل الفلسطينيين، خوفاً من اتهامهم بعداء السامية، أو لأنهم يهود جبناء. وفي الأزمات كان يَرِد سيل من رسائل الشتم والتهديد بالموت لأولئك الصحفيين الذين لا يتقيدون باتخاذ موقف

واحد، في الصراع القائم حالياً، وطبعاً يجب أن يكونوا مع اليهود.

ولم تكن الشدة بأسهل في المعسكر المضاد. وكانت الصحافة العربية تضع اسم إسرائيل بين معترضتين، أو تسبقه بكلمة (المزعومة) كما أنها كانت تأتي على ذكر اليهود فتنعتهم (بشذاذ الآفاق). أما الصحفيون الذين كانوا يتبنون أحياناً وبصورة تقريبية طروحات حكومة القدس، فسرعان ما يوصفون بأنهم عملاء أو مباعون بثمن بخس، وغالباً ما يمنعون من المكوث في الدولة العربية، لا سيما إذا كانوا يهوداً.

تطورت الأمور منذ ذلك الحين، ولم يبق ثمة عار على الإسرائيلي أن يدعو الفلسطيني فلسطينياً. وتوصل حزب العمل في النهاية ــ بعد اختلاف ممض ــ إلى اتخاذ قرار في شهر كانون الأول من عام ١٩٧٣ يعود مفعوله على الشعب الفلسطيني. وأصبح لفظ (الأمة) مغايراً للشرع والحقيقة، وأصرت تنظيمات اليمين الوطني على أن تطلق على الفلسطينيين صفة (عرب) قاطني الأراضي الإسرائيلية. وعلى الرغم من ذلك، يعترف لهم ببعض الحقوق، ووصف هذه الحقوق ورد

في اتفاقيات كامب ديفيد، وبعبارات جد غامضة بعيدة عن الحقيقة.

ولدى التطبيق، فإن التيارين السياسيين اللذين يمثلان الرأي العام الإسرائيلي يلتقيان في تجميد كل حل مزدوج الجنسية، معارضين الفلسطينيين بلاءات ثلاث:

- ليس لهم حق في تقرير مصيرهم.
- ليس لهم حق في تشكيل دولة ذات سيادة في أية قطعة من الأرض المتنازع عليها.
- ليس لهم حق في اختيار ممثليهم الحقيقيين.

وللحقيقة فإن حزبي العمل والوطنيين، يرفضان نهائياً إجراء مفاوضة ما مع منظمة التحرير الفلسطينية، حتى ولو اعترفت رسمياً بدولة إسرائيل، وخالفت دستورها الخاص. كذلك الأمر فإن الأحزاب الإسرائيلية لن تتفاوض أبداً، إلا مع هؤلاء الفلسطينيين الذي أُلهوا ببعض المناصب البلدية، تحت رحمة حكام عسكريين إسرائيليين. وليس من سبيل الصدفة أن الحزب الحاكم سواء أكان من حزب العمل أو غيره، يحرم على سكان الضفة وقطاع غزة أي نشاط سياسي.

إن تطور الأمور نحو تسوية عامة ، كان أوضح وأصدق في المعسكر المضاد ، لفرط ما قاسى الفلسطينيون من ويلات وكوارث أخمدها قادتهم السياسيون ، الذين ــ بالنظر لما لمسوه من تأييد أكيد من أمريكا لإسرائيل ــ أخذوا يفكرون بعرض الأمر على مؤتمر دولي ، تستطيع قوته حمل إسرائيل على الإذعان للحق ، ومطالب الشعب الفلسطيني التي أكل الدهر عليها وشرب .

وعندما لم تستجب مطالب ياسر عرفات الحقة بتشكيل دولة موحدة ديمقراطية عاد إلى مخاطبة عدالة الشعوب في خطابه الذي ألقاه في شهر تشرين الثاني عام ١٩٧٤ على منبر الأمم المتحدة ، بتشكيل دولة مصغرة في الضفة والقطاع ، تتبادل وإسرائيل الاعترافات بالحقوق والواجبات ، وإجراء مفاوضات مع ممثلي الدولة اليهودية أمام مؤتمر دولي ، تحت رعاية الأمم المتحدة والدول الخمس الأعضاء الدائمة العضوية . وقد كلف منذ عام ١٩٧٦ ممثله الدكتور عصام سرطاوي ، بإجراء مفاوضات سرية في باريس مع الحكومة اليهودية عن طريق شخصيات إسرائيلية ، تمثل الفئة اليهودية التي تحبذ حلاً يؤدي إلى تشكيل دولة ثنائية . وفي أوائل

عام ١٩٨٣ استقبل رسمياً في تونس بعضاً من هذه الشخصيات، وأخذت له صور معهم: متحدياً بذلك تنظيمات فدائية بقيت ثابتة على مبادئها، من حيث عدم التفاوض إلا مع أطراف يهودية تعادي الصهيونية.

وفي أي نزاع آخر، فإن مثل هذه اللقاءات تكون عادة كافية للوصول إلى تسوية. غير أن تاريخ المجابهة الإسرائيلية الفلسطينية لم يستفد من فرصة سنحت وهدرت. وإحدى هذه الفرص وأهمها، جرت في الأيام التي تلت حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣، لأن المراقبين الذين كانوا يتتبعون الجلسات الافتتاحية لمفاوضات السلام، التي جرت في جنيف في شهر كانون الأول من السنة ذاتها كان في تقديرهم أن المتفاوضين وصلوا بالحقيقة إلى مدخل (تسوية تاريخية).

فكيف لا يتأثر الإنسان أي إنسان، عندما يشاهد وزير خارجية إسرائيل وجيرانه العرب وجهاً لوجه في غرفة واحدة يتفاوضون، لأول مرة منذ بدء هذا القرن، ولا يتوصلون للأسف إلى إيقاف إطلاق النار، أو هدنة، أو صلح دائم. وللحقيقة فقد ظهرت بوضوح الأحقاد المتبادلة التي شحنتها

عشرات السنين. فكم من عقبات وعوائق يجب تخطيها والتغلب عليها، إذا لم يبق للتفاؤل دور يصل إلى القلوب.

وبين الحضور كان ممثلون عن العرب بمباركة من جميع الدول الشقيقة. والأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم، وكان أيضاً السيدان كيسنجر وغروميكو ممثلين للشؤون الخارجية في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وحضورهما كان بخاصة لتقريب وجهات النظر المتباعدة، لكونهما مسؤولي الدولتين العظميين.

اقترف القادة الفلسطينيون ـــ دون ريب ـــ خطأً فادحاً بوضعهم شروطاً لإشراكهم في المفاوضات، إرضاء لرغبات كيسنجر الذي كان يعمل في الخفاء، ومن وراء الكواليس ليحمل منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفييتي والأمم المتحدة على إقفال باب المناقشة في جنيف، ليعود هو فيواصل ما كان قد اقترحه ترضية لرغبات الولايات المتحدة، (جعل المفاوضات خطوة فخطوة) وهذا يعني أن كل الأمور تؤول بهذا الشكل لمصلحة إسرائيل.

إن الولايات المتحدة هي صاحبة اليد الطولى في الشرق

الأدنى، وتتحمل مسؤولية كبرى في الإبقاء على النزاع في إحدى مناطق نفوذها، لتتمكن من فرض حلول لاتوافق سوى ربيبتها إسرائيل. وللأسف الشديد، فإن شعوب المنطقة هي التي تتأثر جداً مما تقدم عليه واشنطن، لاعبة على الحبلين لإرضاء إسرائيل، وبخاصة اتخاذها القرار ٢٤٢ الذي أقره مجلس الأمن الدولي إرضاء لرغبات أمريكا، التي لا تزال تستخدم هذا القرار ذريعة ترضي بها مطامع إسرائيل في توسعها الظالم واحتلالها الاستبدادي، بينما هي تدعي بحق الشعوب في الحياة، وتنكر هذا الحق على الفلسطينيين.

منذ أن اقترف الغرب خطيئته العظمى، وأسكن إسرائيل في أرض لا تمت إليها بصلة لأنها ملك للفلسطينيين، أصبح في تقدير الجميع أن مشكلة إسرائيل والعرب لن تجد حلاً. وإذا خطر لنا تدقيق تعقيد هذه القضية وتشابكها، أجبرنا على الإجابة، وبصورة أكيدة على هذا الرأي. لكن الصحفي ذا الحق بالدخول إلى معميات الأمور ومعرفة دواخلها، يجب عليه أن يتعمق في بواطن كل فريق من الإثنين، ومعرفة أفكاره وتطلعاته. وهذا أمر لايقتضي الإسراع ببناء حكم عابر. فلا مندوحة من الذهاب إلى تل أبيب

والقدس ومعرفة ما يدور من أقاويل، وينطق به من أحكام هنا وهناك. ولا أنسى واجب الذهاب أيضاً إلى هؤلاء المشردين واللاجئين في الضفة، أو لبنان، والموجودين منهم في أمريكا والكويت لتلمس نفسية الشعبين اللذين عانا كثيراً من العنف والتفرقة والاضطهاد، في أزمنة متفاوتة. ولأكون صادقاً إنهم اليهود والفلسطينيون الذين يجب عليهم أن يبادروا نحو التفاهم وحل قضاياهم الشائكة.

إن ما سوف يطالعه القارىء الكريم في الصفحات التالية، ليس هو بجانب أي فريق من الاثنين، فليس لي الحق بالحكم، ولكن هي الأيام القمينة بحل القضايا. لكن هذه الصفحات ستورد حتماً مراحل تاريخ مضطرب للشعب الفلسطيني كما تمكنتُ من تتبعه في جميع مراحله. وتحتوي على ريبورتاجات وتحقيقات ورؤى وأفكار نُشرت على مدار السنوات الفائتة في صحيفة لوموند، ولوموند الدبلوماسية، وبدعم متعدد الأشكال والجهات استطعت جمع ما سوف أورد بكل صدق وأمانة، على الرغم مما سوف تتناقله الألسن، أو يراه ويقلق منه الرأي العام.

لا بد لي من الإقرار بفضل مجلس المعهد العالمي

للعلاقات الخارجية في نيويورك، الذي يضم نخبة مسؤولين إداريين من وزارة الخارجية ومن وزارة الدفاع، وقادة محنكين يهتمون بما يحدث على الساح، ونواباً، وجامعيين وصحفيين.

إن السنة السبتية (إجازة تمنح لأستاذ جامعة كل سبع سنوات للراحة أو لزيادة التخصص) التي منحتها بسبب منحة دراسية، سمحت لي بالاشتراك في البحث وتبادل الآراء مع أعضاء المجلس المذكور آنفاً، وأن أرى الوضع السياسي عن كثب، وآخذ فكرة عن أبعاد السياسة الأمريكية حول أوضاع الشرق الأوسط وظروفه.

وإذات استطاع مؤلَّفي الحالي إضفاء بعض الإيضاحات على النزاع الغريب الحالي الذي يجهله الرأي العام الغربي، فإنه سيسهم ولا ريب بإعطاء صورة دقيقة متفهمة لقضية مأسوية، استقرت في منطقة قابلة للانفجار في كل ساعة، وربما سببت للعالم بأسره أن يصبح على شفا حرب عالمية.

ا. رولو

Eric Rouleau

ـ ١ ـ

محجر المنتصرين

إن حرب الأيام الستة من الخامس إلى العاشر من شهر حزيران عام ١٩٦٧ ، قلبت مفاهيم النزاع الإسرائيلي العربي ، لا سيما عندما احتل جيش الجنرال دايان شرقي القدس والضفة الغربية وقطاع غزة ، بالإضافة إلى صحراء سيناء مصر ، والجولان السوري . إن معظم الأراضي الفلسطينية ، ونصف الشعب الفلسطيني ، ترزح من الآن فصاعداً تحت الحكم العبري اليهودي . كما هاجر أكثر من ثلاثمئة ألف عربي من أوطانهم خلال الأشهر الثلاثة التي أعقبت الحرب ، أي حزيران وتموز وآب ، واجتازوا الأردن من الغرب إلى الشرق ، لينضموا إلى المشردين والمهجرين الذين نزحوا وتضرروا خلال حرب عام ١٩٤٨ .

كان على هذا الاحتلال أن يكون نظرياً ومؤقتاً . وعلى الرغم من ذلك فإن القطاع الغربي من القدس ضم في ٢٨ حزيران . وبعد أقل من

ثلاثة أشهر، بدأ اليهود بإقامة مستعمرات في الضفة الغربية بدءاً من شهر شباط عام ١٩٦٨، وألغيت مراكز الجمارك التي كانت مقامة على حدود المملكة الأردنية وإسرائيل، باعتبار أن جسر اللنبي أوجد ليكون نقطة عبور بين الدولتين للدخول والخروج.

وأخذ التفتيش والتحقيق يجريان في هذه النقطة بدءاً من أوائل عام ١٩٦٩ فأخذ المسافر يشعر أن ضم أجزاء جديدة للأراضي المحتلة لا يزال سارياً.

يكفي من يذهب بصورة عادية من الأردن إلى إسرائيل، حتى يشاهد بأم عينه ويعتريه التأثر، عندما يرى نفسه منتقلاً من قارة إلى أخرى، فيعود بفكره بعيداً إلى بعض الأجيال السالفة في التاريخ، فيجد أن المفارقات كبيرة ومؤثرة بين مخيمات اللاجئين المعوزة والكيبوتسات المزدهرة، والقرى المتعبة بسكانها، والتجمعات اليهودية المزدحمة والمنتعشة، ناهيك عن المفارقات الفكرية التي كانت بالأمس متقاربة بين الفرقاء. ويشاهد بأم عينه، ويلمس لمس اليد أن الوضع أصبح وكأنه محادثة بين طرشان، بين شعبين لا يزالان هذا وذاك مقتنعين أنهما يتجاذبان الحق منذ نصف قرن، وكل برهان أو إثبات غير مقبول لدى الطرفين.

وطن مغتصب بالنسبة للعرب، وأرض الآباء والأجداد بالنسبة

لليهود. إن فلسطين الآن وأكثر من أي فترة أخرى، بل منذ حرب الأيام الستة هي لبُّ النزاع وجوهره. وتغلب الدهشة على معظم الإسرائيليين عندما يفاتحون بموضوع مصادرة أراضٍ بحسب إيديولوجيتهم، فيجيبون: «أرض إسرائيل» هي تلك الأرض التي وعد بها يهوه العبرانيين موطناً لهم، على الرغم من الجلاء عنها وفقدانها عشرات الأجيال. موطن وعدت به الحكومة البريطانية عام ١٩١٧، فأقيمت دولة على جزء من فلسطين واعترفت بها الأمم المتحدة عام ١٩٤٨. أراضٍ اشتريت بالتجزئة من مالكيها العرب، واستعمرت وأصبحت ذات قيمة بفضل تضحيات بشرية ومادية. كانت فلسطين وسوف تبقى، وعلى الأقل سيبقى قسم منها ملكاً للشعب اليهودي لا يجوز التصرف فيه.

إنها قضية رئيسة موجودة تحت شكل أو آخر في جميع الكتب التي تدرس في دولة إسرائيل. كما تتلى أيضاً في طقوسهم الدينية التي يحضرها البالغون كما يتلقنها الصغار. ولا شيء يدعو للعجب إذا تحدثت الصحافة، وتردد على ألسنة الناس: إن الضفة الغربية أصبحت تدعى اليوم «أرض يهوذا والسامرة) هذا بالنسبة لليهود. فيما يسمع المرء العرب يتحدثون عن استعادتها وتحريرها، ومقولة احتلالها تعتبر إغاظة وإثارة.

لا يجوز القول إن الإسرائيليين قد قاموا بحرب الأيام الستة لتكبير دولتهم، إذ كأني بالجنرال دايان يترجم ما يدور بخلد الناس عندما صرح

منذ اليوم الأول للبدء بالعدوان : إن ما يجري اليوم ليس غزواً ، إننا ندافع عن شعبنا ، عن بيوتنا ، عن وطننا ، وكلنا موقنون بما تقوله الدعاية العربية : إن العرب على استعداد لغزو الدولة اليهودية وتدميرها ، وقتل سكانها ، وإلقائهم في البحر .

حرب البقاء

إنه اعتقاد لا يزال مسيطراً ، على الرغم مما قد عرفنا بالنسبة لتوازن القوى ، وبخاصة بالنسبة لإسرائيل ، وما أضمر مسؤولوها خلال الأزمات التي سبقت المعركة ، وكل ما من شأنه أن يلقي بعض الضوء على حقيقة تهديدات العرب .

نادرون هم أولئك الذين يذكرون بعض التفوهات والتقولات ، التي أوردها بعد الحرب القادة الإسرائيليون أنفسهم ، لتضفي عليهم أهمية خاصة ، أو يستفاد منها في إثبات بعض الاعتقادات والشائعات كثيرة الانتشار . إن ما أثبته ليفي أشكول في شهر تشرين الأول من العام ١٩٦٧ ، من حيث انتشار الجيش المصري في سيناء ليلة الحرب ، كان أمراً دفاعياً ، وهذا ما يثير الدهشة . والتصريحات التي صدرت بعد شهرين من الجنرال رابين رئيس هيئة الأركان العامة ، خلال حرب الأيام الستة مثبتاً بها أن السيد جمال عبد الناصر كان يدعي أنه غير عازم على مهاجمة إسرائيل

في شهري أيار وحزيران من العام ١٩٦٧ ، فقوبلت هذه التصريحات بالاستغراب بالنسبة للواقع . كما أن الرأي العام تقبل الاتهامات التي كان يطلقها موشه جيلبوع أحد أعضاء حزب العمل الحاكم ضد وزير الدفاع الجنرال دايان ، ورئيس المكتب الثاني الجنرال ياريف ، أنهما غاليا كثيراً حسب رأي جيلبوع بما قالاه عن حشد قوات مصريّة في سيناء ، وكأني بهما يحثان الحكومة على أخذ المبادهة دون تأخير بإعلان الحرب . وللحقيقة فإنه معلوم لدى الجميع أنه في الثامن والعشرين من شهر أيار ، أي بعد ستة أيام من إغلاقَ مصر خليج العقبة في وجه السفن الإسرائيلية ، كان نصف أعضاء الحكومة الإسرائيلية ضد استعمال القوة . ولا يزال الرأي العام على ثقة حتى الآن ، أن إدخال الجنرال دايان إلى الحكومة ، بعد هذا التاريخ بثلاثة أيام ، أي في الأول من حزيران ، يؤيد خطورة الوضع . ولم يكن نوعاً من الانقلاب ، كما صرح بذلك رئيس الحكومة آنذاك ليفي أشكول ، في مقابلة نشرت في شهر آذار عام ١٩٦٩ بعد وفاته بقليل .

ومن البديهي أن أحزاباً أقرت البدء بالاعتداء ، ويجب ألا تعود عن قرارها . ويمكن التساؤل عن الأسباب التي دعت الجمهور إلى التشكك والريبة ، وبالأحرى إلى المعارضة ، وفعلاً فإن مثل هذه الظاهرة يجب ألا تعتبر استثنائية في بلد في حالة حرب ، أو مهددة ، لا سيما أنها مرت بتجربة نفسية في شهري أيار وحزيران من العام ١٩٦٧ ، وعلى الرغم من

سلامة الأوضاع فإن الإسرائيليين كانوا بالحقيقة نهباً لذعر مفاجىء عنيف ، حسبما جاء على لسان أشهر المؤرخين الإسرائيليين ، الأستاذ ج . ل . تالون الذي قال : « كانوا في قلق عظيم من شح اقتصادهم ، ونفاد موارد الهجرة ، تؤرقهم الدعايات المغرضة المعادية ، التي تصدر عن بعض البلدان العربية » . وأضاف قائلاً : « إنهم شبه مخنوقين ضمن محجر محاصر ، أهملهم العالم ، وهم على شفا الغرق في حمّام دم » .

وتمكننا هذه الطريقة من تبيان ما تنشره الصحافة وبعض القادة السياسيين الذين لا يزالون لا يفرقون بين العنصرية النازية والقومية العربية ، وبين مقارنة السيد جمال عبد الناصر بهتلر ، ولا يوردون في سبيل إثبات عدائهم إلا ما هو بصالح قضيتهم . وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس المصري في الأول من شهر أيار عام ١٩٦٩ ، وأعلن فيه عن رغبته في الوصول إلى تسوية سلمية ، وإلا فسوف يضطر لاستخدام القوة لتحرير الأراضي المحتلة . وكان يستطيع كل إنسان قراءة العناوين الكبيرة التي نشرتها الصحافة الإسرائيلية : « ناصر يستعد لجولة رابعة ، وهذا هدفه الوحيد » ، « ناصر يسعى إلى إفنائنا » ، « الدكتاتور المصري يهدد بالإقدام على إبادة جنسنا » .

وقبل فترة جرى استفتاء للرأي العام ، فأظهر أن ٧٧٪ من الإسرائيليين ، كانوا على اقتناع تام ، بأن لا بد من وقوع حرب جديدة مع العرب ، ولا يمكن اجتنابها .

في اليوم التالي لحرب الأيام الستة ، هيمنت مع ذلك ريح أمل قوي على البلاد ، لأن العرب بعد أن حلت بهم هذه الكارثة المؤلمة المفاجئة ، وكأنهم قد اتعظوا من هذا الدرس ، ولم يبق أمامهم سوى خيار واحد ، هو الاعتراف بإسرائيل ، وإبرام سلام نهائي معها . وسرعان ما خيم عدم الرضا مرافق بامتعاض شديد ، لأن زعماء الدول العربية المجتمعين في الخرطوم في شهر أيلول من العام ١٩٦٧ ، أعلنوا عن موقفهم للمرة الأولى بعد عشرين عاماً ، بالموافقة على حل سياسي للنزاع ، لكنهم رفضوا الاعتراف بوجود دولة إسرائيل . وبعد مضي شهرين من هذا التاريخ ، وافقت كل من مصر والأردن ولبنان على قرار مجلس الأمن الدولي ، الذي ينص على إحلال السلام والأمن والاعتراف بحدود إسرائيل ، التي يتوجب عليها لقاء ذلك إعادة الأراضي المحتلة ، وأن تسهم في حل عادل لقضية اللاجئين . وبعد أن دققت الدول العربية بقرار مجلس الأمن ، أكدت قرارها السابق بعدم الاعتراف بدولة إسرائيل .

إن تطور موقف البلدان العربية ، الذي يعتبر على وجه العموم متقدماً بالنسبة إلى مواقفها السابقة ، اعتبرته إسرائيل تطوراً سلبياً وغير مقبول نهائياً . ويؤكد الكاتب آموس عوز ، «أن رؤية السلام عند اليهود مستوحاة من مانوية دينية ، إذ لا بد أن تباشر بطريقة مباشرة ، تامة ، مطلقة ، أبدية ، أو ألا تكون . واعتقد الإسرائيليون المنتصرون ، الذين اعتبروا

أنفسهم أقوياء ، بأن فرصة غير متوقعة قد سنحت لهم أخيراً لتحطيم أبواب محجرهم ، وفرض سلام مماثل للسلام القائم بين فرنسا وسويسرا ، وفق الكلمات التي تفوه بها أحد أشخاص الفلم الذي أخرجه ياكوف اغمون بعنوان (الحصار) ، وتم عرضه في مهرجان كان في ربيع عام ١٩٦٩ . إنه دون ريب مطمح شرعي ، وبكل تأكيد ليس هناك تكافؤ بينه وبين المناورات الهامشية ، التي هي بحوزة القادة العرب ، بعد ما يقرب من خمسين عاماً من النزاع الذي تخللته هزائم سياسية وعسكرية مهينة .

بين (الواقعية المطلقة) التي ينادي بها الإسرائيليون و(الحل الشامل العادل) الذي يطالب به الفلسطينيون ، آثر العرب الفكرة الأخيرة . وصراع هاتين النظريتين الأسطوريتين الظاهرتين على مستويين مختلفين ، جعل التسوية أكثر صعوبة وتعقيداً ، ولا سيما أن الطموحات الشعبية قد استغلت من كلا الجانبين خدمة لأغراض ومقاصد سياسية واضحة .

يجري كل شيء في إسرائيل ، وكأن المنادين بضم الأراضي ، يحصدون شكوكية السكان ، التي يغذيها ويحو موقف البلدان العربية الغامض . ولن يقبل أعداؤنا ، كما يكررون ، بإبرام سلام (حقيقي) . إما لأنهم لا ينجحون في استئصال الحقد من قلوبهم ، وإما لأن قادتهم لا يستطيعون مواجهة الرأي العام والمنظمات الفلسطينية . وهذا ما يحملهم بالتالي ، وفي أية حال ، إلى إيجاد مهلة ، وإلى إيجاد (سلام مزيّف) يسمح لهم بإعداد الثأر .

أما الجنرال دايان ، فقد كان ينادي بنظريات هي على جانب عظيم من الصراحة ، إذ كان يقول : « ليس صحيحاً أن العرب يكرهون اليهود لأسباب شخصية أو دينية ، أو عرقية . إنهم يعتبروننا ــ حسب وجهة نظرهم ، ولهم كل الحق ، غرباء ، أجانب ، غزاة ، احتلوا بلداً عربياً ، ليجعلوا منه دولة يهودية » . وخلص دايان إلى القول : « منذ أن أُرغمنا على تحقيق أهدافنا ضد إرادة العرب ، وجب علينا العيش في حالة حرب دائمة » . ويدلي وزير الدفاع برأيه قائلاً : « إن ثمن السلام الذي يستعد الإسرائيليون لدفعه هو أقل بكثير مما يمكن للعرب أن يقبلوه ، وليس من المقومات الأساسية لإسرائيل » . كما يؤكد دايان أيضاً ، حصولها على اعتراف الدول العربية بها ، وعلى توقيع معاهدات سلام ، بل بضم بعض المناطق التي احتلت في شهر حزيران من العام ١٩٦٧ ، والتي تعد ضرورية (لأمن الدولة اليهودية) .

لذا أعلن في ٨ حزيران من عام ١٩٦٨ أمام المجموعة البرلمانية لحزب العمل : « إن على الحكومة الإسرائيلية رفض قرار مجلس الأمن ، الصادر في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٦٧ ، الذي يطالب على الرغم من كل ادعاء أو انحراف بإعادة جميع الأراضي المحتلة ، بما فيها القطاع الأردني السابق في مدينة القدس » .

ومن خلال هذا المنظور ، فقد رسمت طريق السلام بوضوح وهي :

المفاوضات المباشرة، الاعتراف القانوني بدولة إسرائيل القائمة ضمن (حدودها الجديدة). وكل تنازل من هذا القبيل مرتبط برؤية المستقبل المعقدة. ولهذا لم يتردد آيغال آلون نائب رئيس الكنيست في شهر تموز من عام ١٩٦٨ في أن يعلن: بأن «إعادة مرتفعات الجولان إلى سورية، تعني تقسيم دولة إسرائيل».

يضيف دعاة الضم إلى ما سلف تبريرات ومسوغات ذات طابع أخلاقي معنوي، ثم يضفون على تلك الحجج والبراهين طابعاً استراتيجياً، تبقى قلة من الإسرائيليين غرباء إزاءه. إن ضم هذه المنطقة أو تلك إلى الدولة الإسرائيلية، بالإضافة إلى بقية الأراضي المحتلة، لا يعني بحد ذاته عدلاً، إنه إلحاق أراضي بميراثهم الوطني، الذي استولوا عليه بالقوة ظلماً وعدواناً، نتيجة لحرب عام ١٩٤٨، كما ألحقت الضفة الغربية على أيام الملك عبد الله، وغزة على أيام الملك فاروق. وإذا كانت صحراء سيناء لم تكن حقيقة لمصر، غير أنها تمتلكها منذ زمن سحيق.

خطر لدايان التبجح في العاشر من شهر آب ١٩٦٧ فقال: «على الأجنبي أن يعرف أن سيناء وهضبة الجولان، ومضيق تيران، والجبال الكائنة غرب الأردن، هذه جميعها مناطق محفورة في قلب التاريخ اليهودي. غير أن ضم الأراضي اللازمة لإسرائيل لم ينته بعد».

صرح أيضاً في الخامس من شهر تموز قائلاً: «منذ العودة إلى أراضي صهيون منذ مئة عام، حدثت تطورات متتابعة، ومنها 'ستعمار واتساع حدود، ولم نصل بعد إلى نهاية الطريق التي رسمنا. إن شعب إسرائيل هو الذي سيضع حدود دولته».

فإذا كان الجنرال دايان وآيغال آلون وغيرهما من قادة حزب العمل يذكّرون بأمور يتبناها دعاة ضم الأراضي، فإن تعليل سياستهم هذه لا يمت بصلة إلى تلك الأقاويل، التي كان يتذرع بها المنادون بإعادة إنشاء مملكة إسرائيل الثالثة. ولدى العودة إلى ما سجله تاريخ التوراة، فإن سادة التحرك لبعث إسرائيل الكبرى، المشكلة في خريف ١٩٦٧ من شخصيات من كافة الاتجاهات والنزعات (ما عدا اليسار المتطرف) كحل (تنظيم مناحيم بيغن وزير الخارجية) والجناح الحر (تنظيم شموئيل تاميرا ورجال الدين)، كان كل هؤلاء يطالبون بألا تتخلى عن قيد أنملة من الأراضي المحررة، ولو بنتيجة مفاوضات مباشرة، ومعاهدات سلام.

اتباع وسائل أخرى

يرسم إيديولوجيو ضم الأراضي خططاً يتوخون أن توصلهم إلى النتيجة ذاتها. لأن تسوية دائمة مع الدول العربية، هي بالطبع غير ممكنة التحقيق كما يتشدقون. لذا يجب التفاهم مع أصحاب الأراضي المحتلة

(الفلسطينيين) وعندما يصبح ممكناً تعايش سلمي بين الشعبين ، وعندما تنتهي أسطورة (منظمة التحرير الفلسطينية) سوف يصبح لديهم اندفاع للتفاوض حول تسوية واقعية ، تتضمن خياراً بالانصهار ضمن كيان إسرائيلي موسع ، والحل الذي يطلبون : خلق كيان فلسطيني مستقل ذاتياً يرتبط بإسرائيل ضمن ارتباطات اتحادية . وبانتظار مثل هذا المخرج المرتقب ، على إسرائيل أن تتمسك بالأراضي التي احتلتها ، وأن تديرها اقتصادياً وقانونياً وأمنياً ، بغية فك ارتباطها بالبلدان العربية ، جاراتها ، وإبعادها عنها . ولقاء ذلك يجب العمل على تشجيع الهجرة إلى إسرائيل ، وإذكاء الروح القومية بين اليهود ، لكي لا يضيعوا ضمن أغلبية عربية .

إن المنازعات التي تجري على خطوط وقف إطلاق النار لتساعد المنادين بضم الأراضي ، شجعت تجرؤهم . فإذا كان ٧٨٪ من الإسرائيليين على استعداد في شهر أيار عام ١٩٦٨ حسب استفتاء أُجري لهم ، للتخلي عن قسم من الأراضي المحتلة لقاء تسوية نهائية ، فإن استقصاء جديداً في شهر حزيران عام ١٩٦٩ ، كشف أن ٥٤٪ من الشعب اليهودي ، يرفضون طلبات عربية جديدة بتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل ، إذا كانت لقاء إعادة ولو قيد أنملة من الأراضي المحتلة . كما حاول الأستاذ تالمونTalmon شرح هذه الظاهرة فكتب قائلاً : « إن الانتصار العجيب الذي فاجأ العالم وبطريقة غير منتظرة أبداً ، قد بعث في المجتمع اليهودي حالة فكرية مختلفة

جداً. لقد أصبحت الصهيونية وبصورة مباغتة شعبية بحتة. إن تحقيق وتحديد حدود طبيعية، واستعادة أماكن دينية قديمة، تذكر بالدين والمجد، ظهرت وكأنها نهاية تاريخية لا تدحض».

إذا كان الشعب الإسرائيلي مبتلى بأحلام أسطورية ــ كما تخيل ذلك الأستاذ تالمون ــ فعليه ألا يتخلى عن السلام، بل يجب عليه أن يرتبط به. إن معظم اليهود على ثقة بأن العالم العربي لن يعطيهم حق البقاء، وكأنه على اقتناع بأن الوضع الراهن ضمانة لأمنه وسلامه، ولا يلحق ضرراً إلى المدى المنظور بالفلسطينيين، هذا حسب إدعائهم طبعاً. وهم على ثقة بينهم وبين أنفسهم بأن الاحتلال سمح، تحرري، إنساني، وأن الإرهاب العربي الذي تغذيه دول أخرى من الخارج، ليس هو سوى ظاهرة عابرة.

إن هذه الأرض هي أرضنا

لم يكن لدى غالبية اليهود في نهاية الستينيات، ميل إلى محاسبة نفوسهم محاسبة صحيحة عما تكتبه الصحف عن معنى الاحتلال، كما نرى في ما يلي:

امرأة عمرها ستون عاماً ترتدي ثوباً أسود، وذات وجه شاحب، تبكي بدموع ساخنة أمام كومة من الحجارة. قبل بضع دقائق كان مقاماً فوق هذا المكان في ناحية رام الله، بيت متواضع، دمره الجيش الإسرائيلي

بنسفه بالديناميت ، وكانت تشهق مولولة ، وتنتحب متسائلة : لماذا ؟ لماذا ؟ لحق بها الجيران وتبعهم الأطفال ووقف الكل أمامها حائرين ، محاولين تعزيتها ، وعلى بعد بعض مئات الأمتار من هناك ، كان جنود يعتمرون خوذهم ، يفرقون وبشراسة عدة طلاب متجمهرين ، يصرخون بأعلى أصواتهم : « أبداً لن نترك ولن نتخلى عن بلدنا ، سنعيد بناء بيوتنا ، سنقاوم » . وابنة لا يتجاوز عمرها ست سنوات ، حافية القدمين ، تقف على حدة ، وتكمل برباطة جأش ، نشيد فتح : « سننتصر لأن هذه الأرض هي أرضنا » .

بعد مدة ليست باليسيرة ، التقيت السيدة يوسف عودة ، لدى جارتها التي استضافتها بعد التهجير ، وكان المجلس يضم خمس عشرة امرأة ورجلين مسنّين ، والجميع متحلقون حولها . إن المشهد مثير وكأنه اجتماع جنازة ، فالرجال يتمتمون ويعدون حبات سبحاتهم ، والنساء يشهقن بالبكاء ، ومن الرجال من هو شائب الشعر يدمدم قائلاً : إن أسلافهم العثمانيين والإنكليز لم يعاملونا أبداً بهذا النوع وهذه القسوة .

قبل عشرة أيام ، داهمت الشرطة بيت عودة ليلاً ، وأوقفت زعيم العائلة وابنة أخيه ، واثنتين من بناته ، وكن في سن السابعة عشرة ، واثنتين وعشرين ، وثمانية وعشرين ، والأخيرة منهن مشلولة الجانب الأيسر منذ طفولتها . واتهم الأربعة بالاشتراك في جرم التواطؤ بالسطو على مخزن كبير في

القدس، وكانت نتيجة هذه العملية قتيلين وعدة جرحى إسرائيليين. وقبل إصدار الاتهام ضدهم، قررت السلطة هدم سكنهم انتقاماً.

إن الطريقة التي يستعملها الإسرائيليون قاسية وظالمة، فكل امرىء يتهم أنه ساعد إرهابياً، أو سها عن التوقيع على الحضور لدى الشرطة، عليه أن ينتظر هدم مسكنه. وغالباً فإن أصحاب الملك، أو الأقارب، أو المستأجرين هم الضحية البريئة. إن السلطة لا تنكر ظلم هذا القرار وما يلحقه من أضرار، لكن مردخاي بركاي الناطق بلسان الجنرال دايان صرح: «إن الأمر يتعلق بردع المخالفين». وأردف قائلاً: «كنا نفضل أن يكون العقاب إعداماً لنكثر الشهداء بين الفلسطينيين، فهل لديكم رأي آخر نمنع به المخربين من قتل نسائنا وأولادنا؟».

إن هذه الطريقة المتبعة ــ احتلال، مقاومة، اضطهاد، مقاومة سرية ــ تؤدي بالمسؤولين دون شك إلى الابتعاد أكثر فأكثر عن خطة التسامح والتساهل التي كانوا يطبقونها في بدء الاحتلال. وبعد مضي سنتين على وقف إطلاق النار، في شهر حزيران ١٩٦٧، هدم ما يقرب عن مئتين وخمسين بيتاً. وحسب الإحصاءات الرسمية التي قامت بها المنظمة الفلسطينية (فتح) هناك خمسة آلاف وأربعمئة وخمسة وأربعين مسكناً قد هدم أو تضرر باستثناء تهديم بيوت شرق القدس. ويتمكن المراقب من أن يضيف إلى ذلك مخيمين للاجئين في قطاع غزة، وثلاث قرى دمرت نهائياً

في منطقة اللطرون ، ومسحت بالكلية ، لاسباب قيل عنها استراتيجية أو أمنية .

ممارسات مخزية

لا يزال عرب الأراضي المحتلة ، يتذمرون كثيراً من الإرهاب الذي تمارسه أجهزة الأمن ، التي تلتجىء إلى جيش من المخبرين .

إن الكبت أصبح أشد وأقل اختياراً ، تجاه تصعيد العنف ، إذ استخدمت جميع الوسائل لابتزاز إقرارات ، قد تكون ذات أهمية رئيسة لأمن المجتمع . وادعى بعض المحامين الإسرائيليين ، أن الاستنطاق يمتد أحياناً عدة أسابيع ، بسبب طبيعة الفلسطينيين الصعبة ، على الرغم من أنهم يجرون إلى المحاكم بوسائل غير إنسانية ، وكم أوسعوا لكما وضرباً مبرحاً ، وهم لا يستثنون من التعذيب أيضاً .

استخدم مخيم صرفند للتعذيب والعنف ، وسوء معاملة من يتهمون باتخاذ مواقف عدائية في الحركات السرية . ومن هؤلاء وليم نصار الذي كان يعتبر عضواً في منظمة (فتح) ، على الرغم من أن أمه يهودية . حكم عليه بمئة وخمس وستين سنة سجناً .. فأقام هو وغيره دعوى مما أجري عليهم من تعذيب لا سيما بالكهرباء وسواها من أدوات الانتقام .

يؤكد رئيس بلدية نابلس السابق السيد حمدي كنعان أن أحد

المعتقلين في مدينته فقد عقله لفرط ما عذب، وسرد عدة حالات من التعذيب أمام الحاكم العسكري. فأجابه هذا وبالحرف الواحد: «إن مثل هذه الممارسات مخزية ومعيبة، وستتخذ جميع الوسائل في وضع حد لها».

فلا عجب إذا فضحت الصحافة السرية والشائعات وفيات تمت في السجون، وعزتها السلطات إلى أسباب أخرى. كما أن هذه السلطات نفسها رفضت وردَّت جميع الدعاوى والشكاوى، التي تقدم بها المعذبون، للحاكم والكنيست بحجة أنها زائفة وملفقة وقالوا: «لسنا بحاجة لاستعمال القوة، لأن الفدائيين يقرون حالاً بما يفعلون».

وأدلى ناطق باسم السلطات وبحضوري: «إن عدة حالات تعذيب عنصرية جرت وحتماً في صرفند، لكن وسائل قمعية اتخذت لتضع لها حداً».

هناك قرابة ألفي شخص اعتقلوا، ونصفهم منذ عدة شهور، ولم يمثلوا حتى الآن أمام المحاكم. والقوانين الاستثنائية التي وضعها الإنكليز عام ١٩٤٥ لخنق الحركة القومية اليهودية تطبق حالياً حرفياً وفعلياً من قبل السلطات الإسرائيلية التي تخول لنفسها حق احتجاز إداري في السجن،

أو الإقامة الجبرية لكل شخص تعتبره خطراً على الأمن العام، أو أنه يتمكن من تعكير صفو الأمن.

وفي الأيام التي تلت الحرب، وجه الجنرال دايان التعليمات التالية إلى أحد الحكام العسكريين في الأراضي المحتلة، وللأسف أنهم كثر:

«أدرسوا جيداً تصرفات أمريكا في الفييتنام، وقوموا بسلوكية معاكسة». فإذا كان ما يقوله وزير الدفاع صحيحاً، وهو الذي زار فعلاً فييتنام الجنوبية عام ١٩٦٦، فيجب أن تؤدي مثل هذه السلوكية إلى تعايش سلمي بين اليهود والفلسطينيين، بدلاً من طرد الفدائيين وإبعادهم وتقويض منظماتهم.

سياسة الجسور المفتوحة

انطلاقاً من هذه الروح، وهذه الأفكار، بُدِىء بسياسة الجسور المفتوحة. إن حرية التنقل بين ضفة الأردن المحتلة وبين الأردن، كان يجب حسب نظرية دايان أن تمنع انتشار الكبت والحرمان بين الضفة والأردن، وتسهل تبادل الغلال مع الضفة الغربية، منافسة الزراعة وبعض الحاصلات الصناعية في الدولة اليهودية.

جرى كل هذا ليجعل الاحتلال مقبولاً، فاستقر الجيش على أطراف المدن، وسلم الأمن لشرطة كانوا في السابق بخدمة الملك حسين، يرأسهم

ضباط إسرائيليون، وحوفظ على الإدارة القديمة بعد أن شكلت عسكرياً، واحتفظ الموظفون الإسرائيليون لأنفسهم بالمراقبة الخارجية للجهاز القمعي، والمالية والجمارك. وأعطيت بعض حرية القول، ما دام قد بدأ تبادل وجهات النظر مع الأعيان، أملاً بإيجاد تفاهم إسرائيلي فلسطيني.

كان يمكن للجنرال دايان أن يقول إنه ربح رهانه. لكن الفلسطينيين الذين خاب فألهم في قدرة الجيوش العربية، وتولاهم الذهول من معاملة أوصيائهم الجدد، أخذوا يتظاهرون بالتعاون، بل يمكن القول بالتآخي. وكانوا يقدرون أن ربما كان المستقبل أكثر احتمالاً من عشرين سنة سبقته.

روت لي مدرِّسة عربية من نابلس قائلة: «سرعان ما تبخر تفاؤلنا، إذ منذ الأسابيع الأولى للاحتلال، ضاعف القادة الإسرائيليون تصريحاتهم حول ضم الأراضي. ولدى سماعنا أقاويلهم كنا نشعر أننا نعيش على أطراف وطنهم المحرر. وفي أحسن الأحوال كان بعضهم يستعد لدراسة امتيازات الحكم الذاتي للضفة، بالإضافة إلى فلسطين، التي ستصبح يوماً دولة متأخرة: نوعاً من البنتوستانPentostan الإسرائيلي (نسبة للبانتو وهي مجموعة كبيرة من الشعوب الزنجية تعيش في إفريقية الاستوائية والجنوبية، وتتمتع بالحكم الذاتي في بعض ولاياتها).

إن مغادرة المصريين وقوات الأمم المتحدة، سببت ضرراً كبيراً على

الحياة الاقتصادية في هذا الجزء المحصور من الأرض، وجرّت وراءها امتداد البطالة: استبدل مرفأ غزة، واستعيض عنه بأشدود وايلات، وعلى أثر ذلك تعطل وشلت حركته. وانقطع تهريب البضائع إلى مصر، وأُصيبت بل تضررت السياحة على الرغم من ضآلتها في بدء الاحتلال الإسرائيلي، وساد عدم الرضى وتزايد، لا سيما عندما فرضت السلطات ضرائب جديدة، بعد أن صرفت من الخدمة نحواً من سبعة آلاف موظف كانوا يعملون ويقومون بإدارة الأعمال المصرية.

وصرح الجنرال دايان في ربيع عام ١٩٦٩ قائلاً: لقد ازداد كره الشعب العربي لنا واشمئزازه منا، وأخذ معظمه على الرغم من عدم ثقته التقليدية بالهاشميين، أخذ يطالب بإعادة الضفة للملك حسين. إن همه الأول (أي الشعب العربي) التخلص من المحتل، سواء بواسطة تسوية سلمية، التي أخذت تتلاشى شيئاً فشيئاً، أو بالقوة، كما توافق وتتفق المنظمات الفلسطينية.

تزداد هذه المنظمات كسب ولاء وتأييد في الأراضي المحتلة. وصرح أحد الناطقين الإسرائيليين بلسان الحكومة أن الفدائيين قد خفضوا كثيراً من تجهيزاتهم وتقنيناتهم وصفاتهم القتالية. وأكد الجنرال دايان في السادس من شهر شباط عام ١٩٦٨ فقال:

« إن من الخطأ الظن أن الفدائيين هم مجرمون ومأجورون . كشف تحقيق أُجري مع ألف فدائي ، أن ٦٪ فقط هم أميون ، وأن ٥٤٪ منهم أنهوا التعليم الابتدائي ، وأن ٣٢٪ أنهوا الدراسة الثانوية ، ومنهم ٨٪ جامعيون . فتوصل بذلك إلى خلاصة مؤداها أن هؤلاء الفدائيين يتحركون انطلاقاً من واقعية حقيقية وحماسة وطنية يجب أن نعيرهما كل اهتمام ولا نبتذهما » .

عشية حملة سيناء عام ١٩٥٦ ، رثى الجنرال دايان نفسه أمام أحد أصدقائه الذي قتله فلسطيني في حينه :

« يجب علينا الحذر ، واتخاذ الحيطة من القتلة » . من نحن لنتمكن من توجيه اللوم إليهم على حقد يكنونه لنا ؟ فهل هي المستعمرات التي تحول أرضاً سكنوها منذ عدة أجيال إلى وطن يهودي . إننا دون خوذة الفولاذ والمدفع ، لن نتمكن من غرس شجرة أو بناء بيت ...

إن هذا النوع من التفكير ، هو الذي حدا بشاب إسرائيلي إلى التصريح خلال اجتماع عام قائلاً :

« لو كنت عربياً ، لصرت عضواً بفتح ، ولكن لو التقيت أحدهم لما ترددت في قتله » . إن هذا التصريح الصادر من صميم القلب يجسد حقيقة الألم الذي تعاني منه فئة من الشبيبة الإسرائيلية .

إن الاحتلال مهما يطل أمده لن يستطيع محو التقاليد التي يتمتع

بها الشاب اليهودي. وفي جواب عن سؤال وجهه الصحفي الأمريكي ستيوارت السوب إلى رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مايير أجابت في شهر نيسان من عام ١٩٦٩ قائلة: «سأكون صادقة معك، لا أقبل أن يكون الشعب اليهودي متساهلاً ومتسامحاً ضد الاستعمار، ومناهضاً للروح العسكرية، أن شعباً هذه صفاته، هو بلا شك شعب مائت».

شواذات هامشية

نظراً لانعدام الأمن، فإن معظم الإسرائيليين قد اكتفوا بالحالة الراهنة من استملاك أراضٍ تبدت لهم وكأنها ضمان لأمنهم. وإن غالبيتهم تجهل أن كثيراً من الأمور التي يقدم عليها قادتهم من تشتيت مجتمعات عربية، هي التي سمحت بامتداد دولتهم. فعلى بعد خمسة وأربعين كيلو متراً من القدس كانت ثلاث قرى أردنية تحاذي حدود إسرائيل وهي: زيتا Zeita بيت نوبا Bet Nouba ويالو Ya!ou. وكان أهلوها الذين يقدر عددهم بأربعة آلاف نسمة، يعيشون من غلال أرضهم، بالإضافة لعنايتهم بالكرمة، التي كان رهبان دير اللطرون يبتاعون عنبها، ويحولونه إلى نبيذ فاخر، أما الآن ويالالأسف، فقد يبحث المرء دون جدوى عن رسوم هذه القرى الثلاث، فلا يجد لها أثراً، لقد مسحها الجيش الإسرائيلي.

من خلال تنقلاتي الكثيرة، بين تل أبيب والقدس، لفت انتباهي

إسرائيليون ممن التقيتهم، قرب سهل اللطرون إلى هذه المساحات الشاسعة الممهدة جيداً. وعلى حد قولهم أن العرب خلفوها بوراً، فحولت بعدهم إلى بساتين وحدائق، والجميع يجهل أو يتجاهل أن ثلاث قرى عربية كانت هناك قبل سنتين. ومنهم من يغتاظ كثيراً، عندما أذكر له أنها نسفت بالديناميت ومهدت بالبلدوزرات في الثاني عشر من شهر حزيران عام ١٩٦٧، أي بعد مضي يومين فقط على انتهاء العدوان. فكان جواب من أحادثهم وعلى الفور: هذا محال، إن الأجانب ضحية الدعاية العربية، ولم أسمع في تجوالي غير هذا الجواب أبداً.

يثبت القسم الأعظم من الرأي العام الإسرائيلي، وفي كل مناسبة ويؤيد بالبرهان: وما هو مصيرنا نحن الإسرائيليين لو انتصر العرب في الحرب؟ وهذا ما يسمعه الغريب غالباً. ويضاف إلى ذلك: لماذا يطلب منا أن نتفاهم مع عدو لا يحلم إلا بإفنائنا؟ وسلوكية المنظمات الفدائية وأهدافها السياسية، ساعدت في الحقيقة على إشاعة مثل هذه الفكرة: إذ إن مفهوم العدل لدى الفلسطينيين يعني إزالة دولة إسرائيل.

هذا وإن قسماً من الرأي العام الإسرائيلي، أخذ يتفهم حقيقة القضية الفلسطينية، ومبادرات الشخصيات العربية، التي تسمح لها السلطات الإسرائيلية بعرض وطرح قضية الشعب الفلسطيني في التلفاز، والاجتماعات العامة، أسهمت في زعزعة بعض الاعتقادات الراسخة.

وعديدون هم المراقبون الذين صدموا عندما رأوا صور الجنود ، وهم يفرقون وبفظاظة مظاهرات الطلاب . ولقد عرفت عدة إسرائيليين امتنعوا عن الذهاب إلى الأراضي المحتلة . وإحدى الجامعيات التي فك عقالها من محجر فارسوفيا ، قالت لي : إن الاحتلال يذكرني بأمور قاسية لا أستطيع احتمالها . وكان الشبّان يرفضون منذ عام ١٩٦٨ ، إتمام خدمتهم العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

إن نواب الحزب الشيوعي (راكاح) بالإضافة إلى أوري افنيري : الممثل الوحيد في الكنيست لحزب القوى الجديدة ، كانوا يقلقون الحكومة بالأسئلة والاستفسارات عما يتعلق بالإرهاب ، ومعاملة الأسرى والمساجين وشكايات التعذيب ... وهناك مثقفون كثيرون ينتقدون التصرفات الشاذة التي تصدر عن الحكومة .

أما الأستاذ راف رافاي ، أحد المئتي عضو من الذين وقعوا على بيان حركة : في سبيل السلام والأمن ، فكان يصارحني قائلاً : إننا بصفتنا مواطنين إسرائيليين ، نرفض مشاريع ضم الأراضي ، التي تعرضنا للخطر ، لأنها تلبي رغبات الشوفينية ومحبي الحروب ومناصريها ، وبالتالي فإنها تدمر مجتمعنا الديمقراطي .

وأورد ما هو أكثر عنفاً ، ما كتبه الأستاذ لايبو فيتش المتدين إذ

قال : «إن ضم الأراضي سيجعل منا شعب مراقبين بيروقراطيين وشرطة . إننا اليوم ننسف بيوتاً ، لكننا سنجبر غداً على فتح معسكرات اعتقال ، ومن يعلم ، ربما احتجنا إلى إقامة مشانق . إننا نسير دون توقف» .

وبعض أعضاء الحكومة يعرفون ذلك ، نحو فييتنام ثانية . ومن المحتمل جداً أن يؤدي بنا هذا التصعيد إلى الاستيلاء غداً على عمان ، ونرسل جيوشنا بعد غد إلى غزو أبعد من ذلك . وفي حال تطبيق ذلك ، فإن النتيجة غير المشرقة التي لحقت بجيوش بونابرت ، ومعها جيوش الصليبيين ، إن هذه النتيجة ستلحق بنا .

إن معظم المنادين بضم الأراضي ، راغبون في العودة إلى حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ ، مع بعض تعديلات دنيا ، تحدد نتيجة اتفاق مشترك مع الدول العربية ذات العلاقة .

أما المنحرفون والشواذ وأعداء القومية ، كما يدعون أحياناً في إسرائيل فليسوا هم وحدهم في الميدان لمعاندة المنادين بضم الأراضي . وهناك أقليات موجودة بين جميع الأحزاب القائمة في إسرائيل ، تميل دون تردد لتطبيق القرار المتخد في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ، القاضي بإعادة معظم الأراضي المحتلة ، ضمن إطار تسوية سلمية .

لكن أولئك الذي يدعوهم الكاتب آموس عوز (الصهاينة غير

المنطقيين) ليسوا هم في الأساس على اختلاف مع أضدادهم حول الحدود التوراتية. وربما كانوا هم أيضاً ميالين إلى إعادة إنشاء دولة إسرائيل. غير أن الأهداف التي ينادى بها، تجمع على حقيقة ما تنادي إسرائيل بتطبيقه، سواء فيها أو في العالم العربي أو في الساحة الدولية. وكان وزير الدفاع السابق بنحاس لافون يصرح قائلاً: «لسنا على عهد يشوع بن نون، حيث كان بالإمكان طرد الشعب، أو إفنائه لأخذ مكانه».

ولافون مثله مثل الكثيرين من قادة حزب العمل ومابام (اليسار الإشتراكي) الذين حذروا مواطنيهم من مخاطر ضم الأراضي، ومنهم من بيّن أنه نظراً لفوارق النمو الديمغرافي، وفرض تحديد النسل في الوقت نفسه على العرب، وتشجيع نسبة المواليد لدى اليهود، كل هذا لا يمنع أن يصبح العرب أكثرية. وقال بعض الصحفيين إن هذا العمل لن يكون بحد ذاته ديمقراطياً أو قابلاً للتنفيذ. كما أن الاعتماد على هجرة جماعية ليهود المهاجر، كما يفكر المنادون بضم الأراضي، هو أمر مشكوك فيه. وهل يعقل أن يقبل اليهود الأمريكان على هجرة جماعية إلى إسرائيل، كما يدعي ليفنه Livneh أحد قادة إسرائيل الكبرى؟ وهل يعقل أيضاً أن تسمح روسيا لأعداد كبيرة من اليهود السوفييت (وهذا بعيد الاحتمال) فيأتون وبالملايين ليستقروا في إسرائيل؟ فمن البديهي منذ الآن أن دمج عرب الأراضي المحتلة يشكل

خطراً قاتلاً للدولة اليهودية. وهذا ما كان ينادي به بنحاس سابير الأمين العام لحزب العمل، وأحد الأخصام الألداء للجنرال دايان.

إن مواطني الدولة اليهودية، يرفضون وبعنف الحل (الاتحادي) المنادى به للأراضي المحتلة، و يؤكدون أن الاعتراف بقومية فلسطينية لا بد أن يؤدي بإسرائيل إلى واقع خطير، فيلزمها حينذاك فتح ملفات عدة: منها ملف فلسطين، وملف الانتداب البريطاني، وملف قضية اللاجئين...

ويتوقع الإسرائيليون المعتدلون، أن يصبح يوماً من هو واقعي بين القادة العرب، ويسعى نحو إيجاد تسوية تتجاوب مع الضرورات السياسية والاستراتيجية لدولة إسرائيل. ويعتقدون في الوقت ذاته: أن إطالة أمد الوضع الراهن سوف يساعد على تطوير العمليات العسكرية والفدائية، بالإضافة إلى حرب العصابات، التي أودت بحياة كثير من الضحايا، يمكن أن تزيد على حملة سيناء عام ١٩٥٦. وقد تعزل إسرائيل في الحلبة الدولية، وتظهرها دولة استعمارية ومحتلة، وصرح بنحاس سابير بهذا الصدد قائلاً: «سنجد أنفسنا بعد قليل فوق برميل بارود».

وهنا أعطيكم لمحة عن ضحايا الحملات والحرب وغيرها ثم أعود لأكمل حديثي:

ــ كلفت حرب الأيام الستة إسرائيل ٧٨٠ قتيلاً ، و ٣٠٢٠ جريحاً .
ــ كلفت المنازعات حول خطوط وقف إطلاق النار ، ونشاطات الفدائيين من العاشر من شهر حزيران ١٩٦٧ حتى ١٤ حزيران ١٩٦٩ أكثر من ١٨٠٠ ضحية لدى إسرائيل منها ٣٥٩ قتيلاً . و ٧٠٠ قتيل و ١٥٠٠ جريح وكلهم مدنيون لدى الفلسطينيين .

لم يشارك الأمين العام السابق لحزب العمل وأصدقاؤه ، في حملة الخذلان ، ولم يكونوا يتسلحون أبداً بقوة (داوود العظيم) ، لكنهم كانوا يحذرون من عدم جدوى دروعه . مؤكدين دائماً على اقتصاد سليم وتوحيد صفوف ، ويحثون الرأي العام إلى الاتجاه بل المناداة بحل عادل دائم .

وسابير الذي أصبح فيما بعد وزير مالية ، كان يصرح قائلاً : «إن السلام يخلصنا ويريحنا ويعفينا من موازنات عسكرية ، لا نستطيع تحملها زمناً طويلاً ، ولو ساعدنا عليها يهود العالم بأسره» . وفعلاً فقد وصلت نفقات التمارين العسكرية ومشاريعها لعام ١٩٦٩/١٩٦٨ الرقم القياسي أي ما يساوي ٦٣٠ ستمئة وثلاثين مليوناً من الدولارات . أعني ضعف رقم الموازنة السابقة ، وأربع مرات أكثر من الأرصدة المرصودة قبل خمس سنوات . ففي عام ١٩٦٩ كان ٧٥٪ من واردات الدولة (ضرائب مباشرة

وغير مباشرة) يخصص للدفاع الوطني. إنه عمل صعب ووضع مقلق، لا سيما لبلد لا يزال في طريق التنمية.

إن إسرائيل كانت تخصص لميزانيتها الحربية ٢٠٪ من إنتاجها الوطني الصافي، وتعتبر هذه النسبة أكثر ارتفاعاً مما هي عليه في العالم: لأن الدول العربية المجاورة لإسرائيل ترصد من ١١ ــ ١٣٪ وكانت الولايات المتحدة ترصد وهي تحارب في فييتنام ٩٫٢٪.

ويرصد الاتحاد السوفييتي ٨٫٩٪، أما دول أوروبا الغربية فإنها ترصد من ٤ ــ ٧٪.

أثرت مضاعفة استيراد المواد الحربية على الميزان التجاري، الذي تضاعف عام ١٩٦٨ بالنسبة للعام الذي سبقه، متجاوزاً ٢١٢ إلى ٤٣٥ مليون دولار. وأمام هذا القلق الاقتصادي والسياسي، فإن فريقاً من رجال الحكم والكنيست، قدر أن من الحكمة تطبيع الوضع سريعاً في عام ١٩٦٩، وإعادة أكبر جزء من الأراضي المحتلة لقاء تسوية، تزيل جدران المحجر وأسواره، وتفتح الأسواق العربية أمام الاقتصاد الإسرائيلي.

كان المعتدلون يرون، بالإضافة إلى سياسة الجسور المفتوحة، التي نادى بها الجنرال دايان، الإبقاء عليها وإيجاد نوع من الحدود المفتوحة، وكان قصدهم أبعد من آراء المنادين بضم الأراضي، إذ كانوا يهدفون قبل كل

شيء ، إلى خلق اتحاد إسرائيلي مع الضفة الغربية ، وأيضاً إيجاد سوق مشتركة شرق أوسطية تشمل في بدايتها : إسرائيل ، والأردن موحداً ، ولبنان .

ـ ٢ ـ

أيلول الأسود

عزم قادة فتح على الاستفادة من الكارثة، التي حلت بالعرب في شهر حزيران من عام ١٩٦٧، التي تأثر بها وبخاصة النظام السوري والمصري والأردني، مع إفساح المجال لاتفاق سياسي عسكري، سعى ياسر عرفات ورفاقه لإبرامه في مصلحة الفلسطينيين. ولدى انفضاض مؤتمر فوق العادة، عقد في دمشق بعد بضعة أيام على انتهاء حرب الأيام الستة، اتخذت فتح قراراً بتوسيع عمل حرب العصابات، ومضاعفة الهجمات الفدائية التي كانت قد بدأت بها عشية الحادي والثلاثين من كانون الأول عام ١٩٦٤ والأول من كانون الثاني ١٩٦٥.

كلف الفدائيون بالتفتيش وجمع الأسلحة الباقية في ساحات القتال، والاستعانة عند الاقتضاء بترسانات الأسلحة العربية. هذا وإن الحملة التي جرت لجمع تبرعات مالية من الأغنياء من الفلسطينيين، ومن

الدول العربية، سمحت بشراء عتاد حربي إضافي من الأسواق الدولية. وهناك عدد من الكوادر، وعلى رأس فريق منها ياسر عرفات توجهوا سراً إلى الأراضي المحتلة، والضفة المحتلة، وقطاع غزة، لاستنهاض الهمم وشد أزر لجان جهاز فتح. واتخذت الاستعدادات لإنشاء قواعد للفدائيين على حدود خطوط وقف إطلاق النار، على طول نهر الأردن، وفي الجنوب اللبناني.

استعادت حرب العصابات نشاطها في الحادي والثلاثين من شهر آب عام ١٩٦٧ تحت ستار عدة أشكال، وضع متفجرات، كمائن، مهاجمات، بالقذائف والقنابل اليدوية، مسببة ضحايا، في معظم الأحوال والأحيان، باعثة القلق والفوضى في المحيط المدني والحكومي أيضاً لدى العدو. وبعد تمركز الفدائيين على الضفة الشرقية لنهر الأردن أخذوا يطلقون نيران البازوكا والآر. ب. جي تجاه المستعمرات اليهودية التي أنشئت في الضفة الغربية، فيرد عليهم الإسرائيليون بأعمال ثأرية وانتقامية ضد المعسكرات الفلسطينية والمخيمات المقامة في شرق الأردن. وكانت السلطات الإسرائيلية تجيب على المظاهرات والاحتجاجات التي تجري في الأراضي المحتلة، تجيب عليها بالتعذيب وتوقيف المئات.

بلغت هيبة الفدائيين أوجها في معركة الكرامة، التي دارت وقائعها

في الحادي والعشرين من شهر آذار عام ١٩٦٨ ، على أثر محاولة اعتداء على سيارة تحمل طلاباً كانت تسير في جنوب النقب في إسرائيل.

هجم الجيش الإسرائيلي في فجر اليوم المذكور آنفاً ، على التجمعات الأردنية ، حيث كانت فتح قد أقامت قيادتها العامة. فنزل الفدائيون من التلال المجاورة تساندهم مدفعية الملك حسين ، وكان القتال ضارياً ، وكثيراً ما استعمل السلاح الأبيض في هذه المعركة ، ضد الراجلة والمظليين من الجيش الإسرائيلي. دمرت قواعد فتح ، لكن صمود الفدائيين أمام جيش إسرائيل الكبير ، اعتبر نصراً كبيراً وأكيداً. وشعرت حركة الفدائيين منذ هذا اليوم بنشوة انتصار لا سابقة لها. فأقبل الآلاف بعد تلك المعركة ، بينهم الشيخ والفتى ، ينتسبون إلى فتح ، التي كانت تفتقر حينئذ إلى تنظيم رسمي ، لذلك فقد لجأت إلى إجراء انتخابات رسمية صارمة ودقيقة.

بعد مضي يومين على معركة الكرامة ، أصيب الملك حسين بقلق من المكانة التي أخذ يحتلها الفدائيون الفلسطينيون في مملكته ، الأمر الذي حمله على التصريح علانية وبقوة : « كلنا فدائيون ». سمع الفدائيون بذلك فتخوفوا ، وأخذوا يضمرون الحذر من الملك الهاشمي ، وخشوا أن يتفاهم مع إسرائيل من وراء ظهورهم دون درايتهم ...

وعقد اجتماع قمة في الخرطوم، نحو أواخر شهر آب من عام ١٩٦٧، فحاول الملك عبثاً الحصول على تكليف، لإجراء مفاوضات سلام مع حكومة القدس (هذا اصطلاح يستعمل كثيراً عن دولة اليهود) وعندما فشل، تحين الفرص، حتى أصدر مجلس الأمن الدولي قراره ذا الرقم ٢٤٢ في اليوم الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني من العام نفسه، فاعترف به، علماً بأن القرار بحد ذاته يشكل اعترافاً ضمنياً بدولة إسرائيل.

لم يمضِ على معركة الكرامة أكثر من ستة أشهر، وفي شهر أيلول من عام ١٩٦٨، أجرى الملك حسين محادثات سرية في لندن مع الإسرائيلي آبا ايبان، الذي كان إذ ذاك وزير دولة إسرائيل للشؤون الخارجية، وتتابعت المحادثات في شهري تشرين الأول وكانون الأول، واختتمت أخيراً في شهر كانون الثاني لعام ١٩٦٩. وعلى الرغم من الوصول إلى نتائج معينة، لم تصل المفاوضات إلى أي اتفاق، بسبب تمسك الحكومة الإسرائيلية بما احتلته من أراضي الأردن.

على الرغم مما لاقته المقاومة الفلسطينية من تأييد منذ شهر تشرين الأول من عام ١٩٦٨ أخذ القلق في النهاية يدب بين قادتها، لا سيما عندما اكتشفت أن الملك الهاشمي حصل على الضوء الأخضر من قبل الرئيس جمال عبد الناصر. فنشب أول نزاع ذو بال في شهر تشرين الثاني

بين حكومة عمان والفدائيين ، بحجة أن الأموال التي تصل الفدائيين ، لا تستفيد منها الحكومة . فحدثت منازعات تلتها اتفاقات ، حول تحديد النظام الواجب اتباعه من قبل الفدائيين في المملكة الهاشمية ، لكنه لم يطبق أبداً . فازدادت المناوشات ووصلت ذروتها في شهر تموز من عام ١٩٧٠ ، بعد قبول حكومتي عمان والقاهرة بتطبيق مشروع روجرز ، منفذ الدبلوماسية الأمريكية ، ويتضمن المشروع إجراء تسوية سلمية ترتكز على مضمون القرار ٢٤٢ المتخذ في مجلس الأمن .

بالنسبة للمراقبين الأجانب في عمان ، نحو أواخر شهر آب فكانوا يجمعون القول على أنه لن يتأخر حدوث منازعات تأخذ أبعاداً دراماتيكية .

تصفية المقاومة

اتخذت وحدات من الجيش الملكي مراكز لها حول العاصمة ، وركزت أيضاً المصفحات أمام المباني الرسمية لحمايتها . واستنفرت القوات داخل المدينة ، ووضع الجنود أيديهم على زناد أسلحتهم وأخذوا يجوبون الشوارع في عرباتهم المصفحة .

والفدائيون بدورهم وبأعداد قليلة ، وبصورة غير مباشرة ، كانوا يجوبون شوارع عمان وأسلحتهم بأيديهم ملقمة .

أخذ الناس يترقبون حدوث ما لا تحمد عقباه ، بعد أن قرؤوا تصريح

المجلس الوطني الفلسطيني الذي نشر في ٢٨ شهر آب ، على أثر انفضاض دورته الطارئة ، وأهم بنوده :

ــ السلطة العليا للمقاومة التي أصبحت تضم اليوم عشر تنظيمات فدائية .
ــ تحدي وبصورة علنية الملك حسين والرئيس عبد الناصر ، تلميحاً ، دون المجيء على ذكر اسميهما ، لقبولهما مشروع روجرز .
ــ اتهامهما أنهما يسعيان لتصفية المقاومة ، بل الشعب الفلسطيني بكامله .

على أية حال ، كان زعماء الفدائيين في هذه الأثناء يشككون في تحقيق مشروع ينال رضى الملك حسين والولايات المتحدة ومعهما مصر . ويرمي مشروعهم إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ، تتحد مع المملكة الهاشمية . والمجلس الوطني للمقاومة يصم سلفاً بالخيانة كل شخص يتكلم باسم الشعب الفلسطيني ، كما أنه يرفض مسبقاً كل رأي لا يعطي للشعب حق الخيار ، بين متابعة الكفاح المسلح والاستسلام . وبطبيعة الحال فهو ضد الاستسلام ، ولا يرضى بالتقسيم ، ولا يقبل بتقسيم الوطن الواحد (الأردن وفلسطين) إلى دولتين ، معرضتين للوقوع فريسة للأمبريالية .

لم يتكتم القادة الفلسطينيون ، بإظهار إرادتهم في جعل الأردن

ـ مملكة الملك حسين ـ قاعدة رئيسية لهم ، ينطلقون منها ضد عدوهم اللدود إسرائيل ، وتكون بمثابة قلعة الثورة الشعبية العارمة ، وتكليف اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية باتخاذ الإجراءات اللازمة العملية الكفيلة بنسف جميع المشاريع الآيلة إلى تصفية المقاومة .

ولا بد من القول ، إن هناك قسماً كبيراً من الشعب الفلسطيني ، لا سيما من يعيش منهم في ظروف صعبة في المخيمات ، يظهر اشمئزازاً قوياً للحرب ، ويتمنى الوصول إلى تسوية تسمح له بالعودة إلى مسقط رأسه في الضفة الغربية ، على أن يستعيد العرب سيادتهم عليها .

أجرت أجهزة الاستعلامات الأمريكية تحقيقاً في شهر آب من عام ١٩٧٠ ، فكان هناك نحو ٧٠٪ من فلسطينيي الأردن ، و ٩٠٪ من الضفة الغربية ، هم ميالون إلى إبرام صلح على أساس قرار مجلس الأمن الذي اتخذ في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٦٧ . لنفرض أن هناك مبالغة بهذه الأرقام ، فما من شك في أن معظم الفلسطينيين الذين يرفضون (الحرب الشعبية) وأعداد هؤلاء مرتفعة جداً ، بصورة أنها تبعث القلق لدى زعماء الفدائيين أنفسهم .

لكن كمال ناصر ، عضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، والمسؤول الإعلامي فيها يصارحني عند التقائي به في ٢٨ آب ويقول : « إننا

نجتاز مرحلة دقيقة وخطرة جداً من تاريخنا». ثم يضيف: «لكن المعركة ستستمر لو بقي بيننا خمسون مقاتلاً فقط».

ظهرت هذه الفكرة المتشائمة ذاتها، وبصورة جلية في تصريح قصير لياسر عرفات، عند انفضاض دورة أعمال المجلس الوطني، إذ قال: «يذكرنا الوضع الحالي، بما كنا عليه في اليوم التالي لنكسة حزيران عام ١٩٦٧ كنا كتلة واحدة وقلنا: لا للتحدي الصهيوني الأمبريالي بعد سنين من الكفاح المستميت. سنصل دون شك إلى حقبة جديدة من التضحيات يلزمنا خلالها أن نكسب قليلاً من الحبر، وفيضاً كبيراً من الدم.

يتحدث أصدقاء زعيم فتح والمقربون منه، عن عودته من القاهرة متأثراً جداً إثر محادثات أجراها مع الرئيس عبد الناصر، الذي كان قد عرض على ياسر عرفات مشاريع أساسية، مبيناً له أن لا جدوى من معارضة إرادة السلام التي يريدها معظم الفلسطينيين والعرب، والدول العظمى. ويضيف عبد الناصر فيقول: إنه يعترف بحق الفدائيين في رفض مشروع روجرز، وأنه أكد عليّ الملك حسين عدم استعمال العنف في فرض وجهة نظره. وبين عبد الناصر أيضاً: أنه لن يتساهل أبداً لقاء ذلك أن تبقى التنظيمات الفلسطينية في حيرة وتردد حيال الخطة التي تختارها الدبلوماسية المصرية.

«لقد اتضح الآن، أن الزمن يعمل لصالح الملك حسين، هذا ما قاله لي أحد القادة الفلسطينيين، وكلامه ممزوج بمرارة. كان علينا أن ننتصر في حزيران الماضي، عندما كان الشعب جميعه في جانبنا، أما اليوم فقد تأخرنا وللأسف».

آلت الأحداث إلى مجابهة دموية، فهل هي حتمية الوقوع؟. أعلنت إذاعة عمان، يوم الثلاثاء، الأول من شهر أيلول: أن الملك حسين نجا بعد ظهيرة هذا اليوم من محاولة اغتيال، لأن النار قد أطلقت على موكب الملك الذي كان متجهاً نحو مطار العاصمة، من قبل القناصة. فسارعت المنظمات الفلسطينية إلى نفي كل المسؤولية، مؤكدة أن المحاولة جاءت ملفقة، لتفسح مجالاً أمام تصفية المقاومة.

أسرَّ لي الملك حسين عند التقائي به قائلاً: هناك أناس في الأردن كما في إسرائيل يرفضون حلاً سياسياً للقضية الفلسطينية، ويسعون جاهدين إلى قتلي. وعلى الرغم من ذلك فلن أخضع لتخويفهم، سأتابع الطريق التي رسمناها أنا والرئيس عبد الناصر في سبيل تحرير، إذا تمكنا وبالطرق السلمية الأراضي المحتلة. وتابع الملك حديثه فكشف لي أنه نجا من ثلاث محاولات أخرى منذ نيسان ١٩٧٠.

لعلع الرصاص في السوق عند المساء، مسبباً الذعر والهلع، فتذمر

الشعب أجمعه وعيل صبره ، إذ غدت الإشاعات تنتشر عن خطط عدائية للمنظمات الفلسطينية وتتهم أنها المسببة لما يحدث من توتر واختلال أمني .

افتتح ياسر عرفات ، يوم الأربعاء الثاني من شهر أيلول ، المؤتمر الدولي في سبيل فلسطين ، الذي أقامه الاتحاد العام للطلاب الفلسطينيين وخلال كلمته ، رفع صوته عالياً وقال :

« إني فخور فعلاً من استطاعتكم الاجتماع في ظل بنادق الثورة ، على الرغم من حظر السلطات الحاكمة ، ذات الارتباط المكين بأجهزة المخابرات الأمريكية . إن لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية الحق (هتاف حماسي) بالتشجيع الدائم من قبل المنظمات اليسارية الأوروبية التي تجسد الشعار العربي : (ثورة حتى النصر) » .

كان واقفاً في أثناء كلامه ، وقفة منتصر ، ومحاطاً بالفدائيين ، وأيديهم على زناد بنادقهم ، فأجابهم على هتافهم الحماسي ، برفع اصبعيه على شكل ٧ علامة النصر . ولم يتردد في كلمته عن تشبيه وضع الفلسطينيين في الأردن ، بوضع سالف ساد في أوروبا خلال الاحتلال الألماني .

يوم الخميس الثالث من أيلول : هل حان الوقت لإجراء محادثات بين الطرفين ؟ لقد أذاع اليوم الملك حسين كلمة متلفزة تخللتها روح المسالمة

والمصالحة . فقد دعا منظمات الفدائيين إلى دوام الاتصال بالحكومة ، بغية إفشال مناورات المحرضين وأصحاب الغايات . فأنشأ مجلساً ملكياً : اجتماع تحكيم يحضره أصدقاء وخصوم المقاومة الفلسطينية ، وينطلق من الانطلاقة السابقة نفسها ، فيدعو إلى اجتماع مؤتمر وطني ، لمناقشة الوسائل الكفيلة بوضع حد للنزاع . وكان الملك لبقاً جداً ، فهو يعطي نفسه بهذه الطريقة ، دور الحكم ، ويضفي أيضاً على ذروته دور المسالم ، في نظر الرأي العام ، الذي يتوخى انتهاء المشكلة ، لما تنشر من خوف واضطراب أمن ، ويحول دون قيام الشعب باهتماماته وأموره العادية . وتأكيداً من الملك حسين على سلامة طويته ، أصدر أمراً هذا الصباح ، يمنع الجيش عن إطلاق النار خارج الدفاع الشرعي عن النفس .

وقامت المقاومة الفلسطينية بدورها في المصالحة أيضاً ، فقد وزع كذلك أمراً على الفدائيين بألا يكونوا البادئين في إطلاق النار . وشرح لي أبو إياد أحد قادة فتح الكبار ، لماذا ليس للفدائيين منفعة بامتحان قوتهم مع السلطة الملكية ، فقال :

لقد قلنا للحكومة الأردنية ونكرر اليوم القول أيضاً ، أن ليس لنا نية أبداً بقلب النظام الهاشمي ، وأوضحنا الأسباب التي لأجلها لا نريد الاستيلاء على السلطة ، ونعتقد أننا برهنا على صدقنا . إننا نقدر أن دورنا كثوار ، ومقاتلين معادين للأمبريالية ، وناذرين أنفسنا لتحرير فلسطين ،

سيكون دورنا هذا مضموناً أكثر بحركة لا تتحمل أية مسؤولية دولية . لقد حاولنا إيجاد مناخ ، فإن لم تكن هناك ثقة ، فليكن على الأقل التساهل والتسامح متبادلين بين السلطة وبيننا . لن نطلب منها شيئاً سوى تركنا نتابع المعركة ضد إسرائيل ، وأن توفر لنا الملاذ ، الذي دونه لم تنجح أبداً حرب العصابات . لن نكون البادئين بإطلاق النار ، لأننا عازمون على إبعاد آلام لا يطيق الشعب احتمالها . وقد أبلغنا الحكومة صباح هذا اليوم ، أننا سنصمد أمام كل اعتداءٍ ، ونرده كما يجيء وبالقوة نفسها .

«لن نقبل فرض أمر من أحد»

وتابع أبو إياد حديثه قائلاً : سندافع عن أنفسنا حتى آخر رجل بكل الوسائل التي نملكها . وإذا تراجع الملك عن هدفه بتصفية المقاومة ، فنحن على استعداد للتعايش سلمياً مع نظامه القائم .

أما ياسر عرفات ، الذي كان أمس البارحة ، يتهم بدوره ، النظام ذاته بأنه مرتبط بوكالة المخابرات الأمريكية CIA . قال : إننا لم نقل أبداً إن الملك مرتبط شخصياً بوكالة المخابرات الأمريكية . وللحقيقة فإن لدينا الكثير من القرائن والشبهات وتحملنا على التصديق ، إن بعض أعضاء حاشيته المقربين ، هم موظفون ويتقاضون رواتب من أجهزة المخابرات الأمريكية .

يتابع أبو إياد كلامه ، وهو الذي يعتبر من الرؤوس الرئيسية

السياسية لحركة المقاومة فيقول : وهذا هو السبب الذي يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الملك يملك ولا يحكم.

سألنا رئيس الوزراء هذا الصباح عن مطالبنا الحقيقية ، فأجبناه قائلين : «إن أمنيتنا الأساسية والرئيسية أن تتمكنوا من ممارسة السلطة ، وأن تتخذ القرارات من قبل المجلس الوزاري ، لا من وراء الكواليس ، وأن يطلع رئيس الأركان على الأقل على ما يحدث في فرق الجيش. وأن يتمكن مدير الأمن من ضبط النظام في الوحدات الخاصة ، التي لا تأتمر بأمره ، وهي التي بصورة مبدئية وراء معظم الأحداث الدموية » .

وعلى الرغم من كل ذلك ، فما من أحد يقول إن تسوية ستتم ، وإن فترة الركود الحالية ستطول .

يوم الأحد السادس من أيلول : لم يطرأ أي تغيير من قبل الملك حسين بالنسبة للأوضاع القائمة بشأن تسوية سلمية مع إسرائيل ، والملك مقرر إبرامها ، إن وافق الفدائيون أو لم يوافقوا .

وصارحني الملك حسين : خلال حديث طويل دار بيننا فقال : إن حكومتي فقط مؤهلة للتكلم باسم الفلسطينيين ، إنهم جزء من العائلة الكبيرة التي يقام عليها عرشي ، وبعد أن يتم تحرير الأراضي المحتلة ، يستطيعون حينئذ تحديد مستقبلهم بكل حرية ، واختيار الحل الذي يريدون

من الحلول العديدة التي سأعرضها عليهم. إني على اعتقاد بأن هناك أموراً كثيرة في المملكة بحاجة للتغيير والتبديل. ولكن لا مجال الآن لاستبدال شيء قبل رحيل الفرق الغريبة عن مملكتي.

ويؤكد العاهل الأردني على واقع السلام مع إسرائيل، وكيف يمكن أن يكون شاملاً ونهائياً، إذا قبلت الدولة الإسرائيلية بذلك، لقاء استعادة الأراضي التي احتلتها منذ حرب حزيران عام ١٩٦٧، وخلص بحديثه إلى قضية توحيد القدس، التي ستصبح حتماً رمز السلام المنشود شريطة أن يرد القطاع العربي من المدينة المقدسة إلى السيادة الأردنية.

يوم الاثنين السابع من أيلول: اختطف عشية الليلة الماضية فدائيو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين -FPLP- التابعة للدكتور جورج حبش، اثنتين من أربع طائرات قتالية، وهبطتا في الزرقاء على بعد خمسة عشر كيلو متراً من عمان، حيث أوجد فيها الفدائيون مطاراً ومدرجاً دعوه (مطار الثورة). أما الطائرة الثالثة المخطوفة فقد اقتيدت إلى القاهرة، وفجرت بالديناميت بعد إخلائها من ركابها، احتجاجاً على القرار الذي اتخذه الرئيس عبد الناصر، بقبوله مشروع روجرز. والطائرة الرابعة التي كانت تابعة للشركة الإسرائيلية العال، هبطت اضطرارياً في لندن، بعد أن تخلص طاقمها من تأثير قراصنة الجو بقتلهم أحدهم. وبعد يومين، أي في التاسع

من شهر أيلول ، اختطفت طائرة قتال أخرى تابعة لشركة BOA من مطار البحرين ، وجُلبت أيضاً بدورها إلى (مطار الثورة) .

إن الحادث الطارىء في الزرقاء ، كان سبباً لردة فعل من قبل الملك حسين وجيشه إذ اعتبراه بمثابة تحد وبدء مواجهة . وكأني بالجبهة الشعبية كانت تتصرف وكأنها في بلد محتل ، فاحتفظت بأربع وخمسين رهينة من أصل ركاب الطائرات المختطفة ، الذين كان يزيد عددهم على مئتين وواحد وثمانين راكباً ، واحتفظت بتلك الرهائن لإطلاق سراح سبعة فدائيين كانوا معتقلين لدى كل من سويسرا وألمانيا الاتحادية وبريطانيا العظمى .

أما الطائرات الثلاث المختطفة ، فقد فجرت بالديناميت في الثاني عشر من شهر أيلول من العام نفسه . وياسر عرفات الذي أغاظه الأمر ، طالب باجتماع عاجل للجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، التي قاطعت الجبهة الشعبية وعلقت عملها في المجلس التنفيذي الأعلى للمقاومة . واعتبر الزعيم الفلسطيني أن الأعمال التي تقوم بها الجبهة المذكورة ، هي تحد فاضح للملك حسين ، الذي ربما ألجأه الأمر إلى إعلان حالة الطوارىء .

يوم الأحد الموافق للثالث عشر من شهر أيلول : ساد العاصمة الأردنية هدوء حذر واستعادت المدينة وضعها المعتاد . لكن المرء كان يشعر

بقلق ضاف وتوتر شديد مما يشاهد ويسمع ، وهيمن الخوف على السكان ، وباتوا يرقبون تفجير الوضع في كل لحظة . ولم يذهب من الطلاب إلى مدارسهم سوى النـزر القليـل . وملأت العائـلات بيـوت مؤونتها من الحاجيات الغذائية وغيرها ، تحسباً من قتال مفاجىء ، ربما عزل الأردن عن العالم الخارجي . ثم قارب تموين المدينة على النفاد ، ولا سيما من الحاجيات الضرورية كالطحين واللحم والثمار ، في حين أن تقنين الوقود أجبر العديد من السيارات على الوقوف .

لقد ثبت لدى الرأي العام أن خطف الطائرات وتفجيرها لم يكن له أثر ، سوى تأزيم الوضع وتعقيده وجعله أكثر خطورة . أضف إلى ذلك ، فإن سوء التفاهـم العنيـف الـذي حدث بين جبهة حبش الشعبيـة ، ومنظمات الفدائيين الباقية ، أثر نوعاً ما على التحام الحركة الفلسطينية ، وأدى بالنتيجة إلى فتح ثغرات بالنسبة للخصوم .

تصلب الملك حسين في موقفه ، كما أن الشخصيات التي قابلته بشأن حل هذا الموضوع في نهاية الأسبوع ، تأكد لديها عدم تراجعه عن موقفه ، وعزمه على إنهاء القضية بالسرعة الممكنة . وأسرّ لمحدثيه قائلاً : عيل صبر جيشي ، ولن يستطيع التحمل طويلاً امتهان سلطة الدولة . إن الجبهة الشعبية تجاوزت حدودها . ومن جهتي لا أرضى بإقامة مطار قرصنة على أراضي مملكتي . إنها (أي الجبهة) تقلد الأختام الرسمية ، وتمنح سمات دخول

وخروج، وتقوم بتنظيم السير على الطرق العامة، وتحتفظ برهائن، وتجري مفاوضات مع دول أجنبية.

عزم العاهل الأردني على توجيه إنذار أخير إلى لجنة المقاومة المركزية، ليدعو به الفلسطينيين إلى ضبط النفس وردع قواتهم عما يخل بالأمن، ولا سيما منع جيشه من التدخل وإعادة النظام إلى سابق عهده. وأنه (أي الملك حسين) لن يخضع أبداً إلى ضغوط خصومه، وله أن يفسر هذا القول كما يشاء، كما أنه من العسير عليه تحمل وضع كهذا في مملكته، يمكن أن يحدث اضطراباً في الحلبة الدولية. وللحقيقة إذا تهاون الملك وحدث تصعيد في الوضع ولم يتمكن من استئصاله وإضفاء هيبته على مملكته، فمن الممكن جداً أن تحاول الدول العظمى مفاوضة غيره على تسوية النزاع العربي الإسرائيلي.

إن اللجنة المركزية للمقاومة، التي تقوم فيها فتح بالدور الرئيسي، عليها أن تقف موقفاً ثابتاً وواضحاً. وكل الدلائل تشير إلى أنها تفضل وضع حد للتحدي الذي يمارس ضد الدولة. ولكن الحال تسوء، لأن عدة فدائيين غُرِّر بهم من قبل أفراد القوة الحاكمة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن المقاومة لا تتمكن من التخلي نهائياً عن منظمة الدكتور حبش، وعلى العكس من ذلك، حذَّرت صحيفة (فتح) في مقالها الافتتاحي،

حذرت الحكومة من أن أية محاولة لضرب الجبهة الشعبية، تصطدم بمقاومة موحدة من قبل الثورة الفلسطينية.

وفي الوقت ذاته، فإن لسان حال المقاومة يعيد إلى الأذهان، أن الهدوء والنظام لن يستعادا إلا بقبول الملك بشروط الفدائيين التالية:

- سحب الجيش الذي يحاصر عمان.
- إجراء عملية تطهير في القوى المسلحة.
- محاكمة المسؤولين عن الأحداث الدموية الأخيرة.

وعلى الرغم من كل هذا، فإن العلاقات بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمنظمات الفدائية الأخرى توترت بسرعة. لأن ما يجري بينها هو من الشدة التي تحمل المراقب على التساؤل، عما إذا كان هذا التنازع الموجود يؤدي إلى القطيعة. وللحقيقة فإن اللجنة المركزية لم تبعد من صفوفها ممثلي الدكتور حبش الذين علقت مشاركتهم في جلساتها. لكنها في بيانها المنشور يوم السبت مساء، تتهم الجبهة الشعبية بتدبيرها عملية إلهاء تعرض المقاومة للخطر، وتتيح ذريعة للقوى الأمبريالية لتدخل عسكري، وتوجه الرأي العام العالمي ضد الفدائيين، وتدعو في الوقت ذاته الدكتور حبش وأصدقاءه إلى العودة إلى محاسبة الذات وإلّا فسوف تتخذ بحقّهم إجراءات حاسمة تجبرهم على احترام القرارات المتخذة جماعياً.

كان موقف الجبهة الشعبية عنيداً، وبإذاعة عنيفة وجهت للشعب يوم الأحد مساء، رفضت فكرة المنظمات الأخرى، واتهمتها أنها ركعت أمام الأمبريالية والصهيونية والنظم الرجعية العربية، وأصبحت متواطئة مع أعداء الثورة الفلسطينية. وتبدي الجبهة الشعبية استغرابها، كيف أن المنظمة استبعدت عملية إنزال أمريكية، وتؤكد أن تدخلاً كهذا يعطي نتائج تكون في صالح معركة التحرير، وتؤدي حتماً إلى سقوط جميع الأنظمة العربية الفاسدة. وبهذه المناسبة تجدر الملاحظة أن الجبهة الشعبية لا تميز بين حكومات رجعية وتقدمية، وبين هؤلاء الذين قبلوا وأولئك الذين رفضوا مشروع روجرز.

يوم الأربعاء السادس عشر من أيلول: استقبل قادة المقاومة الفلسطينية هذا الصباح وبدهشة عظمى، خبر تشكيل حكومة عسكرية في الأردن.

فأعلن ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، خلال محادثة هاتفية فقال: «إننا نعتبر الوضع في غاية الخطورة، بعد العهدة للعسكريين بالسلطة، وبينهم كثيرون ممن عرفوا بعدائهم العنيف لحركة التحرير الفلسطينية الوطنية، لذا فإن الملك حسين يتحمل مسؤولية كبرى، بإلغائه جميع الاتفاقيات التي عقدت معه، وكان آخرها ما وقع عليه عشية الليلة الفائتة.

كان السيد عرفات يتوقع منذ أيام خلت ضربة في الظهر ، إذ إن العاهل الهاشمي يستعد لغرز خنجره في ظهر المقاومة الفلسطينية .

فهل من باب الحيطة والحذر ، وتوقع ضربة قادمة واتّقاء منها ، هو الذي حمل اللجنة المركزية على توقيع اتفاق تسوية مع الحكومة الأردنية ليلة أمس . وكانت التسوية تنص على سحب عاجل للفدائيين والقوات النظامية من عمان ، وكذلك الوحدات الملكية الخاصة التي تحيط بالمدينة .

يحمل هذا الاتفاق بين طياته ، أهمية بل مسؤولية كبرى من حيث قبوله من قبل الفدائيين . وللحقيقة فإن المنظمات كانت حتى يوم الثلاثاء لا تزال ترفض هذه التسوية ، وتستعد بعصبية لمواجهة كبرى عسكرية وسياسية .

دعي لعقد مؤتمر شعبي يوم الخميس المصادف ١٧ أيلول ، لوضع حد لبرنامج قتالي حددت بعض نقاطه واطلع عليها معظم القادة ، وحدثت على أثر ذلك تجمعات عامة ، ومظاهرات ، وإغلاق محلات المدينة وتعطيل عن العمل . كما تنادى القادة إلى القيام بإضراب عام ، يبدأ اعتباراً من صباح السبت ، يرافق بتمرد مدني عام . وكان الشعب مدعواً أيضاً إلى مقاطعة الحكومة ، وبالطبع رفض دفع الضرائب . والمقاومة تعد نفسها للسيطرة عن طريق (سلطة مدنية وطنية) . وصرح السيد أبو حاتم الناطق

بلسان فتح، صباح يوم الثلاثاء بهذه المناسبة فقال: لن ننخدع بعد بتسوية حبية، لأن السلطة في الأردن ليست في أيدي الحكومة التي نعتبرها حكيمة بحق، لكنها ويالأسف تحت سيطرة زمرة رجعية، تأتمر بأمر أمريكا، وتمتد كل تفرعاتها إلى كافة أجهزة الدولة. ليست نيتنا خلع الملك حسين، غايتنا أن ننمي في نظامه مضموناً جديداً من روح قومية ديمقراطية.

أما السيد نايف حواتمة زعيم الجبهة الديمقراطية -FDLP- التي تنتمي إلى الماركسية اللينينية فقد حدثني بحديث مماثل، قبل أن يقول لي وبلهجة لاذعة: على الرغم من أن تطبيق النظام اللينيني لا يزال مبتسراً فإنني على ثقة بأن ساعة كيرنسكي Kirneski[1] قد دقت. وعلى كل حال فإننا عازمون على إقامة سلطة وطنية لأن الأمر بالنسبة لنا هو بمثابة حياة أو موت. وهذه الوسيلة الوحيدة التي بقيت ضمن مقدورنا لمنع الملك من تصفيتنا.

حذر القادة الفلسطينيون، مساء الثلاثاء، مما يخططه الملك لهم، ورأوا ضرورة الإقدام على توقيع الاتفاق لاعتقادهم أن فيه تهدئة الوضع في عمان. وكانوا في قلق عظيم مما يحدث من مضايقات للفدائيين منذ بعض

---

(١) الكسندر فيودورو فيتش كيرنسكي: رجل سياسي روسي ١٨٨١ — ١٩٧٠، وزير حربية ثم رئيس الحكومة المؤقتة (تموز ١٩١٧) استعان أولاً بخصوم الثورة ضد البلشفيك، ثم أخذ يتقرب منهم فعزلوه، والتجأ إلى الولايات المتحدة. (المترجم)

الوقت في كافة أنحاء المملكة الأردنية. ومن الحالات الواجب ذكرها: تأكد لي أن الفدائيين الاثني عشر الذين قتلوا مساء الاثنين في موقع سرّة القريب من الحدود السورية، كانوا قد وقعوا في كمين، أقامته القوات البدوية من وحدات الملك الخاصة، وليس على أثر مواجهة، كما فسرته الأوساط الرسمية، وشُوّهت جثثهم بصورة بشعة فظيعة وحسب قول شهود ثقاة، فإن الجيش الملكي كان في عدة حالات سبباً لأحداث دامية وقعت خلال تلك الأيام.

لم يتمكن الملك بدوره من تحمل وضع لا يزال في تفاقم، واختطاف الطائرات من قبل الجبهة الشعبية فسارع في تفكيك وتعطيل حركة الجهاز الإداري في الدولة. وأصبح ضعف الحكومة يثير الاستهزاء والسخرية اللاذعة لأن مدن الشمال سقطت الواحدة بعد الأخرى، وأصبحت تحت تسلط الفدائيين الحقيقي والفعلي. كما أن السلطة الملكية لا تمارس لا في اربد ولا في جرش ولا في الزرقاء، هذه بالإضافة إلى عمان، حيث يقوم الفدائيون هناك بجميع الخدمات العامة.

خلال الطريق التي قطعتها (والكلام للمؤلف) من العاصمة عمان، حتى الحدود الأردنية، فقد خضعت في حينه إلى عدة تفتيشات وتحقيقات قام بها الفدائيون نحوي. وحتى في نقاط الحدود، خولت لهم نفوسهم السلطة، فسمحوا بمرور مسافرين ليست لديهم جوازات سفر،

وأعطوهم بدلاً عنها أوراق مرور ممهورة بخاتم إحدى المنظمات الفلسطينية. وهكذا فقد شعر قادة الوحدات البدوية الخاصة في الجيش أنهم أهينوا وذلوا. وتجاه إعادة الثقة لهذه الوحدات قام الملك بجولة عادية في عدة معسكرات، وأهين فعلاً في معسكر ما، إذ إن ضابطاً شاباً صعد إلى سيارته المصفحة، مهدداً إياه ومحقراً، وهذا ما كان يجري في ظل ما كان يقال عنه: غياب سلطة الملك، وتحديه من قبل الفدائيين الفلسطينيين.

الملك يجتاز الروبيكون Robicon[٢]

وأخيراً عيل صبر الملك، فاجتاز الروبيكون، بتسليمه السلطة للجيش، مختاراً الطريقة الصعبة، وبهذا أفسح المجال أمام الفلسطينيين لاتخاذ ما يروقهم من شؤون، وهكذا بدأ النزاع المسلح وكأنه أمر واقع محتوم.

اندلع القتال يوم الخميس المصادف السابع عشر من شهر أيلول في تمام الساعة الخامسة صباحاً بين الجيش الأردني والفدائيين، وجرت معارك بالعتاد الثقيل، وبضراوة نادرة، ودام عشرة أيام، وأصبحت عمان في غيبوبة وسبات عميق...

---

(٢) الروبيكون نهر قديم كان بين إيطاليا وفرنسا على حدود جبال الألب. اجتازه قيصر روسيا، عندما عزم على الخروج عن الشرعية لينقضَّ على روما. (المترجم)

بُوغت الشعب ، وأُخذ على حين غرة ، وزاد في دهشته ما يجري من اقتتال ، فركن إلى الملاجىء ، ونادرة هي البيوت التي لم تتضرر ، ولم تصبها قنبلة متفجرة أو طلقة بارود . والعديد منها هدم بكامله أو بعضه . كما أن هناك مساكن نسفت بكاملها وأصبح سافلها عاليها .

أما الأحياء فلا يستطيعون الخروج من منازلهم ، وأصبحوا بحاجة ماسة للماء والغذاء اللذين أخذا يتناقصان تدريجياً .

أخذت رائحة البارود تمتزج مع العفن في بعض أحياء العاصمة ، وشلت حركة المواصلات والاتصالات بما فيها الهاتف ، مما أدى إلى التباطؤ بإخلاء الضحايا . فأخذت عربات الجيش المصفحة ، تجمع الجثث وتدفنها في مدافن جماعية ، أشغلت ما يقارب هكتاراً من الأراضي البور الكائنة في مدخل المدينة الجنوبي .

لم يجر أي قتال على نطاق واسع في شمال البلد ، وقد استطعت مشاهدة ذلك حيث حلَّقت أولاً فوق المنطقة على متن طائرة مروحية حربية تابعة للجيش الملكي . وقمت من ثم بزيارة أمكنة حدودية في سيارة مصفحة ، فشاهدت وحدات الجيش السوري التي دخلت الأراضي الأردنية في التاسع عشر من شهر أيلول ، وهي آخذة في حينه بالانسحاب ، وكان ذاك الانسحاب نظامياً ودون سرعة مقلقة ، لأن هذه الوحدات لم تخلف

وراءها أية دبابة ، من المئة دبابة ، التي تدعي عمان أنها عطلتها أو دمرتها . كما امتنعت القوات الملكية عن مهاجمة المدن ، التي بقيت جميعها في حوزة المقاومة الفلسطينية ، وتحت نفوذها .

كم من الوقت حسب اعتقادك ، نتمكن من تحمل الإذلال الذي يحاول الفدائيون فرضه علينا ؟ بهذا السؤال توجه إلي الملك حسين يوم الخميس المصادف الرابع والعشرين من شهر أيلول . ثم أردف قائلاً : لقد طالبت الفدائيين بمغادرة اربد خلال الثماني والأربعين ساعة القادمة . وحال انقضاء هذا الموعد سأضطر إلى طردهم منها بالقوة .

لم أشاهد العاهل الهاشمي قط أكثر ثقة بنفسه ، وأكثر دقة في تصرفه ، وأكثر تفاؤلاً من هذه المرة . وكان يشعرني خلال محادثاته ، بأنه على يقين من ربح المعركة . وكان يردد أمامي في اليوم السابق أي في ٢٣ أيلول قائلاً : الموضوع الجوهري والأساسي هو أننا ألحقنا بالسوريين خسارة كبرى ، فأصبحت بذا أيدينا طليقة ، لتصفية جيوب المقاومة في عمان وخارجها .

لم يستطع الملك ضبط أعصابه ، عندما شاهد في اليوم التالي القناصة وقد عادوا إلى الظهور في أحياء المدينة وكان يعتقد أنهم طردوا منها نهائياً ، فأخذ الألم يحز في نفسه ، لا سيما وأن عملهم هذا ، كان يحول دون عودة

الأجهزة والدوائر الحكومية إلى ممارسة أعمالها، وبخاصة مصالح المياه والكهرباء والسير.

لا أدري ما يقصدون وما يرجون من وراء ذلك، سوى هدم هذا البلد. هذا ما كان يتابع به الملك حديثه، على كل حال لن أسمح بالعودة إلى ممارسات الماضي. ليست مدن مملكتي وقراها مكاناً للفدائيين. يجب أن يكونوا هناك في الأراضي التي احتلّها اليهود.

لا أريد بعد سماع شيء عن تنظيمات الفدائيين، التي تطمح وتطالب بإملاء سلطتها علي. إني لا أعترف إلا بمنظمة التحرير الفلسطينية، لأن دورها بالطبع سياسي وأساسي.

كان الملك يستقبلني في قصر الحمر، قصر تبدو عليه أمارات البورجوازية، أنشىء على تلة مشجرة، على بعد عشرين كيلو متراً من عمان. وكان يرتدي بصورة دائمة الخاكي، وتعلو صدره بالطبع شارات المارشالية. وهو الذي يخطط شخصياً للعمليات العسكرية. وإذا كان في قاعة الاستقبال، أو في غرفة الطعام، أو في المسبح، فإن مساعديه في هيئة الأركان، الذين تتدلى المسدسات والقنابل اليدوية على أحقائهم، لا ينقطعون عن إبلاغه البرقيات التي يتلقونها باللاسلكي، وهاتف القيادة لا

يفارق قبضة يده. هذا بالإضافة إلى أن الكولونيل زيد بن شاكر معاون رئيس الأركان، يضعه بالتتابع في مجرى تطورات الوضع.

صباح يوم الخميس الموافق ٢٤ أيلول، تغيرت سحنة وجه العاهل الأردني واصبحت فجأة مشرقة وقال: «عافاك يا بن شاكر». صاح بهذا عندما علم أن الجيش هاجم واحتل دير رهبان الأرض المقدسة، الذي كان يختبىء في أقبيته أربعمئة فلسطيني. وبعد أن قهقه عالياً التفت إلي قائلاً: أصبح لدينا الآن ستة عشر ألف أسير، ولا ندري ما سوف نعمل بهم؟ تلزمنا أيام وأيام لإجراء تحقيقات، نتمكن من خلالها تصنيف من كان خطيراً منهم، وربما بلغ عددهم الألفين.

إن رئيس الوزراء السابق وصفي التل، الذي يتخذ أيضاً القصر مقراً له، ويرتدي بدوره بزة قتالية، حدث الملك قائلاً: لقد وجدنا بينهم عدداً لا بأس به من اليهود من قوميات مختلفة، وهناك إسرائيليون أيضاً، وكلهم يساريون، وبينهم أيضاً صينيون.

فأجابه الملك: منذ حرب الأيام الستة، وعدد اللاجئين يتزايد في بلدنا، إلى أن أصبح يعد بمئات الآلاف، حتى إن المملكة أصبحت مركزاً للتخريب وقلب النظام، لكنني سأضع حداً لذلك.

أتيح لي الكلام فقلت: يا سيدي، ألا ترون أنه توجه وسائل أخرى، لإعادة الأمن والنظام، بدلاً من دك المدن بالمدافع؟

امتقع لون وجه الملك حسين، وتفرَّس بي، وبعد عدة ثوان من التفكير أجاب: «لم يكن لدي خيار آخر. لقد تجاوز الفدائيون حدودهم، وقام جيشي بعمل فعال كان لازماً. لا أعرف رقم الضحايا في المعارك الدائرة. وكان من الأفضل أن أطلق يد الجيش، إذ كان علينا استخدام جميع الوسائل التي تعرفها للوصول إلى نتائج سريعة قبل أي تدخل أجنبي».

فقلت له: «وما عساكم فاعلين، إذا لم يتضاءل عدد الفدائيين في المملكة؟». فأجاب: «لقد خدعتني أجهزة الاستعلامات، ودون شك عن معرفة سابقة. إذ هي مخدوعة بالمقربين، أو عملاء المنظمات الفلسطينية. فقدمت لي هذه الأجهزة بياناً مطمئناً عن الوضع، مؤكدة لي أننا سننهي المقاومة خلال بعض ساعات. لقد كونت لنفسي فكرة في بدء العمليات، أن خصومنا يعرفون تماماً مخططات التدخل التي صممتها هيئة الأركان في حال إجبارنا على خوض المعركة، وتأكد لي أيضاً أن الدولة من القاعدة إلى القمّة كانت مخدوعة بالفدائيين. ولقد آلمني هذا اليوم أن أعلم أن سائقي الخاص الذي كنت أعهد إليه بمرافقة أولادي هو فدائي، واعتقل فيما كان يقذف بمدفع هاون على قصري. كما أنني قد اكتشفت ويا

للأسف أن الطباخ الذي كان يطهو طعامي، يشغل وظائف هامة في إحدى المنظمات الفلسطينية. وهذا أيضاً يتطلب مني استعمال أساليب جادة. أنا ارتكبت خطأ بانتظاري الطويل، وعلى أية حال، يجدر بك أن تعلم أن الضحايا التي قتلت، والتدمير والخراب اللذين شاهدتهما يدخلان حزناً عميقاً إلى نفسي.

رأس الأفعى

برعاية الرئيس جمال عبد الناصر، التقى في القاهرة، كل من الملك حسين وياسر عرفات، وبعد إجراء مباحثات مطولة، وقعا على أثرها اتفاقاً وضع حداً للمعارك الدائرة، وكان ذلك مساء الأحد الواقع في ٢٧ أيلول. ولا شيء كان ينبىء بهذه النهاية السريعة، وعلى الرغم من هذا، كانت صحافة المقاومة في بيروت، تطالب في صباح اليوم التالي بمحاكمة (الخائن) أي الملك، وكان عنوان افتتاحية صحيفة (الفتح): «إننا لا نطالب بجلد، بل بكل تأكيد برأس الأفعى».

هناك عدة عوامل حملت الخصمين المتقاتلين على طي صفحة الاقتتال. ولقد لاحظ القادة الفلسطينيون، ولو مؤخراً أنهم لا يؤمنون بعون أي بلد عربي، وها إن سورية والعراق تركاهم فجأة وشأنهم، مع أنهم كانوا مهددين من قبل الأسطول السادس وإسرائيل. وما يبعث على الدهشة هو

أن الجيش الأردني الذي غالبيته من الفلسطينيين لم ينشق على بعضه. وبعد أن أخذ عتاد الفدائيين ينفد، والمؤونة الغذائية والماء أخذا أيضاً يقلان ويجعلان الوضع أسوأ حالاً في كل الضواحي والمخيمات التي كانت تؤوي الفدائيين. ظهر أن نصراً عسكرياً للفدائيين كان مستبعداً.

كان الملك حسين على ثقة من النصر، لكنه حسب حساب الخسائر البشرية والمادية التي تكبدها، وسوف يتكبدها الشعب، فتقيد بإرادة السيد الرئيس عبد الناصر من حيث الإبقاء على هيبة المقاومة.

لم يكن العاهل الأردني يهدف إلى قطع العلاقة مع حليفه، المدعو مثله إلى إجراء مفاوضات دولية تؤدي إلى تسوية مع إسرائيل. لكن ياسر عرفات من جهته صرف النظر عن ذلك، واستعان باحتياطي المنظمات الفدائية اليسارية: الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية اللتين كانتا تضعان شروطاً سياسية للمصالحة. ومراعاة من رئيس منظمة التحرير للرئيس عبد الناصر، قبل بمصالحة عدوه. وفي الواقع كان ياسر عرفات يدين بالعرفان لرئيس الدولة المصرية الذي ضمن له سلامته وبقاءه في معارك عمان، كما أتاح له التوجه إلى القاهرة.

في اليوم الذي تلا مصالحة حسين ــ عرفات أي في ٢٨ أيلول، توفي الرئيس جمال عبد الناصر، نتيجة إصابته بسكتة قلبية. الأمر الذي

دعا إلى تأجيل توقيع الاتفاق المعقود بين العاهل الأردني والرئيس الفلسطيني إلى ١٣ تشرين الأول، خلال احتفال غريب أقيم في عمان.

جرى الاحتفال ليس في مجلس الوزراء، كما هي عليه الحال في المناسبات المماثلة، لكنه جرى في السفارة التونسية، برعاية السيد باهي الأدغم، ممثلاً رؤساء الدول العربية.

إن الملك حسين والسيد ياسر عرفات لهما الحق بالمعاملة بالمثل، كما لو كانا رئيسي دولتين: يتلاقيان في دولة محايدة. فاستقبلهما باهي الأدغم بالتالي عند مدخل السفارة واقتادهما إلى قاعة كبرى، تملؤها مقاعد من طراز لويس الخامس عشر XV، حيث كان بانتظارهما معظم رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية المعتمدين في عمان.

كان السيد ياسر عرفات مرتدياً لباسه الخاكي، ومعتمراً كوفيته التقليدية ذات المعينات السوداء والبيضاء، ودخل بمهابة عظيمة، والابتسامة تعلو شفتيه ووجهه مستبشر، فحيّى بحيوية الشخصيات الحاضرة، ووقف وقفة خاصة للكاميرا والمصور.

بينما إن الملك حسين الذي كان مكتنزاً في بزة ماريشال جو، وصل بعد عشر دقائق فبقي الزعيم الفلسطيني في مكانه بلا حراك، فيما كان جميع الحاضرين يتسابقون لتحية الملك أو تقبيل يديه، وتوجه نحو ياسر

عرفات الذي لا يزال واقفاً في مكانه، فحياه وذهب ليجلس في الطرف الآخر من الديوان الذي كان جالساً عليه الزعيم الفلسطيني.

بعد بضع دقائق رافق باهي الأدغم ضيوفه نحو طاولة مستطيلة يعلوها غطاء أخضر، تشغل النقطة المركزية من القاعة. فأجلس الملك على يمينه والسيد ياسر عرفات على يساره. وحينئذ أخذ الرجال الثلاثة بتوقيع الاتفاق الذي حدد العلاقات بين المملكة الهاشمية والمقاومة الفلسطينية بضمانة الحكومات العربية.

اختفت البسمة وبدت على الملك العصبية والتأثر، وأخذ القلم بيد مرتجفة. إنها المرة الأولى التي يوقع فيها وثيقة تلزمه بالتزامات دقيقة ومميزة تجاه الحركة الفلسطينية. ومختتماً الاحتفال، ألقى الباهي الأدغم كلمة، ألقى خلالها نصحاً وتوصيات لكلا الفريقين، قبل دعوتهما للمصافحة بملء يديهما أمام كاميرات التصوير.

إن الاتفاق لا يعكس أبداً أي تقدم من قبل الملك حسين نحو خصومه، لكنه على العكس من ذلك، يعطي زخماً للملك باستعادة كامل سلطاته وامتيازاته. وبناء على ما ورد في بنود الوثيقة، فإن العاهل الأردني يتخلى عن ممارسة أي نشاط ضد عشرات الآلاف من متطوعي الفدائيين الذين يملؤون مدن مملكته.

ويعترف بياسر عرفات بوصفه ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، الذي له الحق بالحكم الذاتي. ثم أخذ بتأمين المساواة التامة للمواطنين الأردنيين الذين هم من أصل فلسطيني، وإعطائهم حق المشاركة في الأعمال الإدارية في الدولة. ووهب لقوات المقاومة جميع الحقوق المادية التي تتمتع بها القوات الملكية. ووافق على إلغاء جميع المنظمات التي تعادي وتضاد الفدائيين الفلسطينيين، ودعا إلى عفو عام يسمح لأمثال جورج حبش ونايف حواتمة، اللذين طولب بالإطاحة بهما، أن يعودا بكل طمأنينة، ويمارسا نشاطهما الثوري في الأردن.

إن الملك حسين الذي لم ينقطع منذ عام ١٩٦٧ عن المناداة بحل سلمي مع إسرائيل، سرعان ما انقلب إلى مناضل شيوعي متطرف، وتعهد دون تحفظ أمام الفدائيين بتحرير كل فلسطين، الأمر الذي يعني إسقاط الدولة اليهودية. ومن خلال هذا الواقع، فإنه يتعهد أيضاً أن يجعل من مملكته (قاعدة الثورة الفلسطينية).

وبطبيعة الحال فإن الاتفاق لم يطبق أبداً، وبعد مضي شهر لم تكن العاصمة الأردنية (هانوي) قاعدة للمقاومة الفلسطينية. وفي المطار لم يحضر أي ممثل للمنظمات الفدائية لاستقبال مراسلي الصحف، وتوجيههم حول التحقيقات الواجب إجراؤها. وفي الطريق المؤدية إلى المدينة، لم يعثر

على أثر لحواجز الفدائيين، والفلسطينيين ببزاتهم المخططة، وأصابعهم على زناد رشيشاتهم، ولم يروا يتجولون في شوارع عمان.

ليس هذا فقط، بل إن وضع سائقي (المؤلف) أحمد قد تغير كلياً، إذ إنه قبل اقتتال أيلول كان يفاخر بكونه مناضلاً فلسطينياً، ولم يكن يفارقه قط كلاشنكوفه، الذي كان يضعه بكل اعتناء في مقدمة التاكسي. وكان يكتفى منه بإبراز بطاقة (فتح) لاجتياز أية حدود، وكان يرفع صوته قائلاً: «أنا فدائي»، ويهدد أي جندي أردني يجرؤ على مطالبته بإبراز هويته. وبفضل أحمد هذا، لم أكن بحاجة قط للاهتمام بتنقلاتي ضمن مناطق محظورة مبدئياً على الصحفيين. لأن كل المملكة الهاشمية كانت في تقديره أرضاً محررة، وهي في الوقت ذاته قاعدة الثورة الفلسطينية...

أما اليوم فإن أحمد ليس هو كالسابق. وقبل أن أغادر عمان قاصداً المنطقة الشمالية من الأردن، قام بجولة على مكتبات المدينة، وعلى الرغم من حصوله على تصاريح مرور، حاز عليها من السلطات العسكرية ومن وزارة الإعلام، كان يسعى وبفراغ صبر إلى الحصول على صورة الملك حسين لتثبيتها في مقدمة السيارة. وعند حواجز الجيش التي أقيمت على محاور الطريق بدلاً من تلك التي كان قد وضعها الفدائيون، كنت أراه على استعداد للإجابة عن كل سؤال يوجه إليه، وخشية أن جنسيته الفلسطينية تثير بعض الشكوك لدى مستجوبيه من الأردنيين، كان يدعي أنه من

مواليد عمان . وعندما يعود إلى نفسه يحدثني أنه أبو ستة أولاد ويلزمه الكثير ليستطيع تدبير أمورهم .

قبل بضعة أسابيع ، كان الفدائيون مجال تفاخر للبعض ، وإرهاباً للآخرين ، فكانوا يقومون بحجز حرية مصور أو صحفي ، بحجة أنهما مشبوهان ، أو مأجوران ، فكانت إذاً سلطتهم مطلقة ومخيفة . وكانوا يستخدمون سيارات مصفحة ، وسيارات رشاش ، وسيارات جيب ، وكميونات ، بالإضافة إلى سيارات مرسيدس فخمة وآليات ضخمة مملوءة بميليشيات مدججة بالسلاح ، يجتازون المدينة مخترقين شوارعها بسرعة وضجيج هائل وصفير مدو مزعج وتجار السوق آمنون أو خائفون ، كانوا ينزلون غلق محلاتهم ويختبئون . وعندما كان يحدث إطلاق نار بين الفدائيين وأفراد من قوات الأمن الملكية ، كان هذا يثير الرعب في الأهلين فيلجأ الشعب في مثل هذه الحال إلى الملاجىء حتى صباح اليوم التالي .

كانت مظاهر القوة هذه تسبب الإزعاج ليس في شؤون الدولة فحسب بل لدى الشعب أيضاً الذي غدا ضحية كساد تجارته ، وركود أسواقه . ومثل هذه الأمور تثير بلا شك كوامن جيش الملك حسين ، وهكذا ومع مرور الأيام اعتاد ضباط الملك حسين على تلقيب الفدائيين بالمخربين ، وهذا اللقب الذي يستخدمه مذيعو الإذاعة الإسرائيلية . وكم كنت أسمع في ساعات الغضب هذه العبارة المؤلمة :

«فليذهب إلى الجحيم هؤلاء الفلسطينيون السفلة هم واليهود».

ووصلت الأمور بزعيم الجبهة الديمقراطية، السيد نايف حواتمة إلى ذروة الغضب، فأخذ يستعيد ذكرياته مردداً شعار النظام الثوري البولشفي عام ١٩١٧ الذي هو: «كل السلطة للمقاومة» شعار كان مكتوباً وبأحرف كبيرة بارزة على جدران مرافق عمان، تمكن قراءته من بعيد، كان مقاتلوه وسلاحهم ملقم يجوبون المدينة موزعين منشورات تدعو جنود وضباط الجيش الملكي إلى الالتحاق بصفوف الطبقة العاملة الثورية، متخذاً لنفسه الشعار الماركسي اللينيني المتحرر من كل سلطة، وكان يوجه إلي الكلام قائلاً: «إن إسقاط النظم الرجعية العربية، ونظام الملك حسين في مقدمتها، هي مهمة لها الأولوية، ودونها فإن تحرير فلسطين من نير الصهيونية ليس سوى موضوع خيالي مستحيل».

وتعليقاً على طفرة زعيم الجبهة الديمقراطية، والتي كان يعتقد بموجبها أن ساعة كيرنسكي قد دقت، فإن أحد قادة فتح كان يحدثني بمرارة: «إن حواتمة مخدوع بعدد السنين، لسنا الآن في عام ١٩١٧، لكننا حتماً في عام ١٩٠٥ في الزمن الذي كان القيصر يسمح لنفسه بقتل الشعوب دون سيئة».

وتحدث أمامي غيره من العمال الفلسطينيين فقال: «إن اليهود أنفسهم لم يعاملونا أبداً، كما قام به حسين ضدنا، إني آمل الآن الالتحاق

بعائلتي في الضفة الغربية، شريطة أن تستجيب السلطات الإسرائيلية لطلبي». جرى هذا الكلام في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧٠، في مطعم حقير في عمان. ومثل هذا الحديث قادر في وقت آخر على استثارة سامعيه. وكان السامعون يصغون إليه بحزن ويهزون برؤوسهم، لا عمل لهم كمحدثهم، وهم لا يشعرون بالأمن في بلد يطلق جيشها الرصاص على الشعب المدني الآمن. وبمجمل القول إنهم يتمنون الالتحاق بالخمسين ألفاً من الفلسطينيين الذين قرروا أخيراً وهاجروا غداة اقتتال أيلول ليجدوا لهم مأوى في سورية أو لبنان.

ثم قال متحدث آخر: «لم يكن قتالاً مشرفاً، فهو مجزرة دنيئة خسيسة للأبرياء. إن سلوكية وتصرّف الجيش الأردني مكروهان ولا شك. وفي سبيل الإيضاح فإنه باستثناء عمان والزرقاء، حيث كان القتال متبادلاً وعنيفاً، فإن المجابهات في غيرها لم تكن خطيرة. وخلال جولة في الأنحاء الشمالية من الأردن التي كان الفدائيون هم المسيطرون فيها، استطعت التأكد من أن الأضرار ومثلها الخسائر البشرية كانت غير هامة. أما في اربد و جرش والسلط والبقعة فقد اكتفى الجيش بمحاصرة التجمعات، وإطلاق النار دون تعيين على مواقع الفدائيين. وكان عدد الضحايا في هذه الأمكنة مرتفعاً حسبما ورد على لسان رجال الهلال الأحمر الفلسطيني، إذ وصل إلى ٦٥٠ قتيلاً و ١٥٠٠ جريح. بينما زاد عدد القتلى في مدينتي عمان والزرقاء

على ٣٠٠٠ قتيل وعشرة آلاف جريح. وصدقت هذه الأرقام جهات محايدة، دون الأخذ بالحسبان الأشخاص المفقودين تحت الأنقاض، وكذلك من لم تصبهم عناية المستشفيات.

فتكون حصيلة الضحايا أقل مما قدرت. والأسباب عديدة: عدة عشرات الآلاف من الأشخاص كانوا قد هربوا فهجروا المدن والمخيمات عشية المعارك أي منذ الإعلان عن تشكيل حكومة عسكرية. لذلك فإن المساكن المبنية من حجارة في عمان، والملاجىء المتينة الصامدة التي استحقت تسمية عمان بلداً محارباً، قدمت هذه حماية أكيدة لمن كان هدفاً للمدفعية الأردنية.

لم ينته النزاع مع ذلك، لأن تعيين السيد وصفي التل أحد رجال الدولة الأقوياء رئيس وزارة في ٢٨ تشرين الأول، يبشر بحملة جديدة ضد الفدائيين، ستأخذ شكلاً دقيقاً لسلسلة ضربات منتظمة. ولأسباب عديدة فإن المقاومين الفلسطينيين كانوا قد تعبوا وتراجعوا، وأبعدوا بالتالي عن المواقع التي يحتلون. والتراشق بالرصاص الذي جرى في عمان في شهر كانون الثاني عام ١٩٧١، وضع له حد بتوقيع اتفاق ثان لم يطبق أيضاً. وأصبح الفدائيون في وضع يجبرهم على إخلاء كافة المدن الأردنية التي كانت تحت إمرتهم خلال الأيام الخمسة عشر الأولى من شهر نيسان. وفي فجر يوم الحادي والثلاثين من شهر أيار، نسفت فئة من فريق مهندسي

الجيش، ثلاثة أبنية كان الفدائيون قد أقاموها في عمان تخليداً لذكرى موتاهم. وفي الثالث عشر من شهر تموز قامت القوات الملكية بهجوم كاسح، وهو الذي وضع حداً نهائياً لوجود المقاومة العسكرية.

والثلاثة آلاف فدائي الذين كانوا قد تجمعوا في غابات ومرتفعات جرش وعجلون، اعتقلوا أو أجبروا على الهرب إلى الضفة الغربية، أو سورية، أو لبنان، أو العراق. وهكذا انتهت الحرب الأردنية الفلسطينية في السابع عشر من شهر تموز. وفي اليوم التالي، اعتبرت جميع اتفاقات حسين عرفات لاغية.

أما وصفي التل رئيس الوزراء، فقد دفع ثمن انتصاره غالياً. لأن فدائياً فلسطينياً قتله في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧١، على مدخل فندق كبير في القاهرة، وكان شعار هذا الثأر: (أيلول الأسود).

ـ ٣ ـ

المعاناة والارتقاء

بعد مضي عامين على معارك أيلول ١٩٧٠ ، فإن المقاومة والرأي العام الفلسطيني ، على الرغم من الاختلافات الداخلية الكثيرة ، واذكار الحوادث المرّة ، إنهم على وجه العموم ، لا يزالون نهباً لاضطراب عميق . وبعد إجراء تحقيق دقيق في خريف عام ١٩٧٢ ، في الأردن ، وسورية ، ولبنان ، وفي الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل أمكن الوصول إلى وضع أسس التطور القائمة .

يتمكن الصحفي الغريب أن يرى في الخليل ، وفي الضفة ، جنوداً إسرائيليين مكلفين بالحراسة ، يستندون دون نظام على بنادقهم سريعة الطلقات . وهم موجودون الآن في المدينة القديمة التي يعود تاريخها إلى القرون الوسطى ، وبخاصة في الحرم الإبراهيمي ، ذاك البناء الواسع الذي يحيط به رواق طويل وجدران عالية ضخمة ومتينة .

يتفحص هؤلاء الجنود الزوار الوافدين، وينبهونهم بلباقة إلى تغطية رؤوسهم، لا سيما في الكنيس، وعندما يصعد الإنسان الدرج الحجري المؤدي إلى ساحة الجامع، يسمع ضجة بعيدة في أول الأمر وغير واضحة، فهي نغم يهودي، يتضح شيئاً فشيئاً، ويعلو حتى يصبح مصمّاً للآذان. وهناك مئة من اليهود ومعظمهم جنود ببزاتهم العسكرية وخوذهم على رؤوسهم، يتمايلون بطريقة موزونة أمام التوراة، التي تنير صفحاتها الشموع، يؤدون فريضتهم. ولأول مرة منذ أربعة عشر قرناً، يتمكن يهود من القيام بواجباتهم الدينية ويؤدون الصلاة في مقام يحتوي قبور أجدادهم: إبراهيم، واسحق، ويعقوب، الذين يكن لهم الإسلام الاحترام أسوة باليهود.

«إن هذا شائن بل مخز، إنه انتهاك للحرمات»، يصرخ من زاوية ما شيخ غاضب يرتدي ثياباً عربية، ولحية بيضاء تحيط بوجهه المشرق. لقد جاء ليقدم الإكرام لمزار إبراهيم المواجه لمدفن يعقوب، حيث كانت تقام المراسيم الدينية في السبت. ولم يقف عند هذا الحد بل أكمل قائلاً: «كل تصرفاتهم بل تقاليدهم مخالفة جداً لمعتقداتنا، فهم لا يخلعون نعالهم عند دخولهم إلى هذا المكان المقدس، ووضعوا مقاعد هناك حيث لا يجوز سوى السجود، ويعاقرون الخمرة المحرمة في ديننا، زد على ذلك فإنهم يفرضون علينا تنفيذ أمور تخص مذهبهم، ويقومون بها علناً في مكان يجب

حفظ الصمت فيه. كنيس في قلب جامع... فأي إثم ارتكبنا ياالله لنستحق مثل هذا الإذلال؟؟.

عند غروب الشمس، تخلو الخليل من زائريها، وتستعيد طبيعة مدينة هادئة من مقاطعة ذات أصل عربي، بمآذنها الشاهقة وبيوتها البيضاء الصغيرة وقبابها وأقواسها، ومخازنها وأزقتها الضيقة. وكانت هناك في تلك اللحظة امرأة ضخمة شقراء أمريكية تسرع لمغادرة السوق، ونساء محجبات، يعتممن بشالاتهن السود التقليدية، يعترضن طريقها ويصدمنها بأكتافهن محاولات إيقاعها أرضاً، وأولاد مراهقون يرشقونها بالحجارة صارخين يهودية...

وتجار جالسون أمام مخازنهم يراقبون المشهد بتطلعات غير طبيعية غضوبة حاقدة، وآخر خطوط حمراء من الغسق تلون ما تطاله من أعالي مئذنة الجامع، التي يشاهد بالقرب منها ظلال الجنود الإسرائيليين بنظراتهم الحادة، وأيديهم على زناد بنادقهم.

وفي البعد، على قمة تلة تشرف على المدينة، تتجمع عربات عديدة مليئة بالجنود، وهي كالحة اللون وكأنها ثكنات. والقمة مسيجة بشريط شائك، تشرف على المنطقة بكاملها.

إنها كيريات أربعة، وهي مستعمرة يهودية، أنشئت عام ١٩٧٠ في

إطار منطقة عسكرية. ولقد أقيمت على أرض تقدر بثلاثمئة هكتار من الأراضي المستولى عليها، وسكنها مئتان وخمسون من اليهود المتدينين، وهم أنفسهم الذين فرضوا حقهم في ممارسة تقاليدهم الدينية في جامع الخليل. ولا يغرب عن بالي أن الحفارات جاهزة لإقامة مئتي بيت سكن إضافية، وقد أخذت مخازن اليهود بمنافسة التجار العرب، وسوف تغزوهم أيضاً الصناعات الإسرائيلية.

يقدر الفلسطينيون أنهم سيكونون قريباً ضحية مؤامرة يهودية دنيئة، وجميعهم متفقون بالرأي على أن وضع الخليل ليس طبيعياً، إذ إنه منذ بدأت أفواج الهجرة اليهودية خلال هذا القرن، استخدمت كل الوسائل لحرمان السكان الأصليين من موطنهم، وذلك بشراء أملاكهم قبل إنشاء الدولة الإسرائيلية، ومن ثم بالغزو والإرهاب، وبالاحتلال والتخريب، وبمساعدة ترسانة رهيبة من القوانين المستمدة من شرائع دينية، تاريخية، اقتصادية، سياسية، أو أمنية. كما أن مئات الآلاف من الهكتارات التي يملكها الفلسطينيون الذين هاجروا إلى الخارج، أو الذين اختاروا البقاء والعيش في ظل العلم الإسرائيلي، فإن هذه الهكتارات جميعها استولى عليها اليهود وضمت إلى الأراضي المحتلة.

فلا يجوز أن نعجب والحالة هذه، كيف أن حكومة إسرائيل على الرغم من صدور قرار من المحكمة العليا، وقيام اعتراضات شديدة بين

الإسرائيليين أنفسهم، رفضت أن تسمح بعودة السكان العرب لكل من أقرط وبرعام إلى قريتيهما في الجليل. علماً بأن هؤلاء قد أبعدوا احترازياً عام ١٩٤٨ لأسباب أمنية، قبل نسف بيوتهم نهائياً وتسليم أراضيهم ليهود جدد.

عملية التكامل الاقتصادي

يبدي الفلسطينيون الآن خشيتهم من ضم الجزء الثاني من وطنهم الأصلي ــ الضفة الغربية وقطاع غزة ــ من ضمّهما بدورهما إلى الدولة الإسرائيلية. إذ كان خلال خمس سنوات أي من حزيران ١٩٦٧ حتى نهاية عام ١٩٧٢، أُنشئت في الأراضي المحتلة، أربع وأربعون مستعمرة: زراعية ومدنية وعسكرية. وحالتان من مصادرة الأراضي أوقعتا الرعب في قلوب الفلسطينيين بسبب وضعهما الخاص القاسي:

ففي سبيل فتح طريق لمجمع المستعمرات، رش الجيش في شهر نيسان من عام ١٩٧٢ الأراضي المزروعة بسم كيميائي، وهذه الأرضي خاصة بقرية عقربا، الكائنة على بعد عشرة كيلو مترات إلى الجنوب الشرقي من نابلس، وكان أهلها يرفضون التخلي عنها.

تلك هي الحالة الأولى، أما الحالة الثانية، ففي شهر كانون الثاني من عام ١٩٧٢ هجَّرت الدولة الإسرائيلية ولأسباب أمنية وعسكرية

عشرين ألف عربي من رفح، في قطاع غزة، قبل نسف بيوتهم وردم آبارهم، والاستيلاء على ممتلكاتهم التي تمتد قرابة مئة وعشرين كيلو متراً مربعاً.

وعلى أثر حملة صحفية قوية، وبالطبع في صحف الحزب الحكومي مابام، فقد وجه اللوم وبعد مضي ثلاثة أشهر إلى الضباط القادة، والموظفين المسؤولين في الدولة. وبكل تأكيد فإن الفلسطينيين لم يصدقوا أن الإدارة العسكرية تكون قد أقدمت على اتخاذ مثل هذه المبادرة، دون تعليمات صدرت إليها من السلطات العليا. وهم على يقين أن الحكومة لا تزال عند رفضها إعطاء حق للفلاحين الذين نهبت أراضيهم، في حين أن المستعمرات الجديدة الزراعية منها والعسكرية في رفح آخذة بالازدهار..

أما القدس، التي ضُمَّ قطاعها الشرقي غداة حرب الأيام الستة، فإن الوضع فيها لا يزال غامضاً، فحتى عام ١٩٧٢، صودر ألف ومئتا هكتار، وهدم ألف مسكن، واستبدلت بمساكن خصصت للوافدين من اليهود الجدد. وطرد أيضاً قرابة أربعة آلاف فلسطيني من بيوتهم التي يملكونها منذ عام ١٩٤٨ في الحي اليهودي القديم، وأخذت المدينة تزيد في تفرعاتها إلى جميع الجهات، وبصورة خاصة نحو المرتفعات الصخرية التي كانت حتى عام ١٩٦٧ من أملاك المملكة الأردنية.

وعلى نقيض ذلك فإن الضم الاقتصادي للأراضي المحتلة، وعلى الرغم من الخير الذي تجلبه لإسرائيل. فإنه بلا شك يخدم كثيراً القومية الفلسطينية أكثر من النزاع على الأرض. ولأول وهلة يبدو هذا الكلام غير معقول. لكن المراقب يرى أن كل ما كان مزدهراً قبل الاحتلال، تغير الآن وأسواق القدس غير مزدحمة، والسياح لا يؤمونها كالسابق.

واللاجئون الذين كانوا يعتاشون من الإعانات الدولية، أخذوا يقتنون بيوتاً ولو بمشقة. وأصبحت هذه البيوت والمخيمات في الضفة الغربية، تثقلها هوائيات الرائي، كما أن عدد أجهزة التلفاز التي كانت نحو ثلاثة آلاف عام ١٩٦٧، أصبحت أربعين ألفاً عام ١٩٧٢. كما بدأ الأهلون يبتاعون سيارات خاصة على الرغم من زيادة الأسعار التي تقارب ٥٠٪، وكثيراً ما يسافرون إلى الخارج. وتضاعف المحصول القومي والمردود الشخصي خلال أربعة أعوام. والميزانية الضخمة التي ترصدها الإدارة العسكرية الإسرائيلية تثير شكوكاً وضجة كبرى لدى معظم المسؤولين الإسرائيليين، الذين قال عنهم بنحاس سابير زعيم حزب العمل، ووزير المالية في التاسع من شهر تشرين الثاني عام ١٩٧٢: «إن الذين يعتقدون أن تحسناً سوف يطرأ في مستوى حياة الشعب اليهودي، ويمكن أن يتمشى مع التطلعات القومية... إن هؤلاء لم يتعظوا من دروس التاريخ».

والأسوأ من ذلك، تلك الشروط التي يمارس بها الدمج، والتي تبدو،

كما يمكن الحكم عليها من خلال ما يعرضه فلسطينيون كثيرون ، ومن كافة الطبقات الاجتماعية ، تبدو وكأنها تولد أحقاداً جديدة وعداوة مستزيدة . ففي تقدير العمال الفلسطينيين المستخدمين في إسرائيل أنهم لا كرامة لهم كما كانوا قبل الاحتلال ، وبالنسبة للوضع الحالي الذي يعامل به رفاقهم من اليهود ، فإنهم يشعرون وكأنهم دوماً ضحية تمييز عرقي لا يطاق .

واستناداً إلى ما سلف ، ها إني مورد لكم مثالاً نموذجياً حيلاً عن وضع إنسان يدعى خليل م . ويقطن في غزة ، وهو معلم بناء ، في الأربعين من عمره ، يدين بالنصرانية ، ولا يهتم بالسياسة ، ويعيل عائلة كبيرة ، ويتكلم العبرية بطلاقة ، وقد عمل لدى أرباب عمل يهود منذ عام ١٩٦٩ ، وها هو يروي لي أمره فيقول :

« إن قدراتي المعيشية لم تنقص منذ الاحتلال ، وللحقيقة فإن أجرتي قد تضاعفت ثلاث مرات ، لكن تكاليف الحياة تضاعفت أربع مرات . وبفضل مردود والدتي وابني الصغير اللذين استطاعا إيجاد عمل ، توصلت إلى ضبط موازنتي المعاشية العائلية . إني لا أحمل شهادة ، وأشغل وظيفة رئيس عمال . وعلى الرغم من هذا فإن معاشي يساوي نصف معاش يهودي يحمل شهادة . وطلب إليّ رب العمل أن أسجل عملي كعامل يدوي خوفاً من زيادة الضريبة عليه . إني أعمل باليومية وليس لي الحق بالعطلة الأسبوعية ، ولا بالعطلة السنوية ، ولا بالتأمينات الاجتماعية . إني عرضة

للطرد في كل وقت، دون إنذار أو تعويض. كما أني بصفتي عربياً ليس لي الحق بالتسجيل في النقابة. ويمنعني التشريع بالإضافة إلى ذلك من الإقامة في إسرائيل، ولو أن مكان عملي قائم فيها. فلا أستطيع تحمل وضعي إذاً من الناحيتين الجسدية والمالية. ولكي أعود إلى بيتي يلزمني أن أسير أربع ساعات يومياً. لذا رضيت إذاً أن أنام على سطح المعمل في العراء بموافقة صاحب المعمل، وطبعاً بموافقة ضمنية من السلطات البوليسية. أعود إلى بيتي مرة في الأسبوع أقضي يومي مع عائلتي».

جاء في تقرير الكولونيل هوروفيتش، الناطق بلسان الإدارة العسكرية أن هناك قرابة سبعين ألف فلسطينياً، يمثلون نصف اليد العاملة تقريباً في الضفة والقطاع، وضعهم مماثل تماماً لمعلم البناء المذكور آنفاً. ونحو عشرين ألف عامل آخرين، مستخدمين في مشاريع عربية في الأراضي المحتلة، هم بمثابة مقاولين نظاميين للصناعات الإسرائيلية، (وبخاصة في مواد البناء، وإنجازها وتأثيثها، والجلود، وتجارة الحلويات). وجميع هذه الأعمال مخصصاتها منخفضة نسبياً في الإنتاج العربي. وهكذا فإن رجال الأعمال في الدولة الإسرائيلية يتقاضون أجورهم مضاعفة. وهم على ثقة أن اليد العاملة العربية هي أقل كلفة مما هي عليه في إسرائيل، لذا فهم يثيرون في الأراضي المحتلة قدرة شراء متكافئة لتصريف إنتاجهم الخاص. وارتفعت الأجرة التي تصرف للعمال العرب المشتغلين في إسرائيل عام ١٩٧١ إلى

ثلاثمئة مليون ليرة. بينما بلغت صادرات الدولة الإسرائيلية إلى الضفة والقطاع نحو ثلاثمئة وثمانين مليون ليرة.

وهكذا أصبحت الأراضي المحتلة العميل العالمي الثاني للمنتوجات الإسرائيلية (باستثناء الماس) بعد الولايات المتحدة وقبل بريطانيا العظمى.

نمت البورجوازية الفلسطينية كثيراً على أثر التكامل الاقتصادي، وأكد مصدرون وصناعيون، بعد تردد وتكتم أن رقم أعمالهم هو في تصاعد مستمر (وهذا طبيعي) حسب ادعائهم. والحقيقة أن سبب هذا الانتعاش التسهيلات المالية والضريبية، التي تمنحها الحكومة خلال هذه الحقبة، بالنسبة لما تمنحه لأرباب العمل اليهود. غير أن الجميع لا يزالون يخشون تأثير استثمار رؤوس الأموال اليهودية في الضفة والقطاع، الذي سمح به رسمياً منذ الثامن من شهر تشرين الأول عام ١٩٧٢.

إن منافسة الحاصلات الدقيقة المنجزة المصدرة من الدولة الإسرائيلية، والتي تغرق السوق، ومعها ارتفاع الأسعار، ومسرحية نقص اليد العاملة، أثرت كثيراً على المنتجين الصغار والمتوسطين، الحرفيين، وعلى قسم من الطبقة الفلاحية. وأجبر عدد منهم على التخلي عن أرضهم أو أعمالهم ليشتغلوا عمالاً في إسرائيل. ولقاء ذلك فإن المثقفين، يقطعون

الأمل في أن يجدوا مخرجاً أو منطلقاً في بلد يتباهى بمعدل مرتفع جداً من الكفاءات الجامعية.

بعد نزوح عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ وهجرة الآلاف، رحل عرب الضفة والقطاع ليذهبوا ويستقروا في الخارج، تحت سماوات وأجواء أكثر رحمة وعدلاً.

وزعت حركة شبيبة الحزب الإشتراكي الإسرائيلي مابام عام ١٩٧٢ ملصقاً معبراً يمثل الوجه الأول منه يهودياً سوفيتياً، أما الوجه الآخر فهو يرمز إلى عربي فلسطيني، وذيّل هذا الملصق بعبارة تستحق الاهتمام وهي: «كل إنسان له الحق بوطن»...

شعار شريف ترجم وياللأسف بمضادات ومفارقات قوية: ليس من العجيب أن يُرى في مطار تل أبيب فريقان من الرجال يرزحان تحت ثقل ما يحملان من متاع، فيتلاقيان وينظران إلى بعضهما، أحد الفريقين أشقر، بسحنة سلافية، مثقف ومن سكان موسكو، أو فلاح من جيورجيا، وهذا مقدر له أن يجد له (وطناً في أرض أجداده) حال وصوله إلى أرض إسرائيل... أما الآخر ذو اللون الأسمر المبرنز بهيئة سامية، أو حرفي من الخليل أو مثقف من قطاع غزة، فيرتحل عن أرضه نهائياً، وأحياناً إلى بلاد

بعيدة جداً مثل كندا أو أستراليا. وهذا وذاك لأسباب متباعدة ومتعارضة كلياً لن يصلا أبداً إلى كظم غيظهما أو كبح تأثرهما.

الاحتلال كما جاء (الاحتلال يوماً بعد يوم)

لم يكن الحرمان من الحقوق لدى المناضلين الفلسطينيين، أقل مما هو لدى غيرهم، ولقد لمست ذلك في الوقت نفسه في قاعدة للفدائيين قريبة من الهبارية في الجنوب الشرقي من لبنان. كانوا متربعين في شق من سفح جبل، ففاجأتهم الميراج الإسرائيلية وقصفتهم الواحد بعد الآخر على حين غرة. ويتعالى صوت أجش من البعد قائلاً: ها هي قادمة لا بد من قصفنا، وقرابة خمسين فدائياً كانوا متحلقين حولي يقطعون أنفاسهم، وتعود الطائرات، وتحلق مجدداً، لكنها تبتعد فجأة نحو حدود الدولة اليهودية، التي لا تبعد أكثر من عشرات الكيلو مترات عن الجبل الذي كنا نحتمي في أحد شقوقه. ثم عملت الميراج نصف دائرة وحلقت ثانية فوق القاعدة، قبل أن تذهب بعيداً مخترقة الأراضي اللبنانية دون معارضة البتة.

ران الصمت لحظة، وهناك شاب لا تزال يده على زناد رشاشه، صرخ بعد أن عيل صبره: «إنهم يعملون ما يريدون وكأنهم في أرضهم، ولا تبادر أية طائرة لبنانية لتتصدى لهم. ولا مدفع مضاد للطائرات يطلق قذيفة في اتجاههم. والشاب نفسه وياللأسف لم يطلق رصاصة منذ شهر.

أي بعد أن حرمت حكومة بيروت على الفدائيين الفلسطينيين استخدام الأراضي اللبنانية لمهاجمة المواقع الإسرائيلية » .

قال الكولونيل مصطفى سعد الدين قائد المنطقة، الذي جاء ليهدىء روع هذا الفدائي الشاب: « لا بأس فإن الإسرائيليين يبغون فقط إرهابنا » . وقائد المنطقة في الثلاثين من عمره، شعر رأسه منتفش لشدة تأثره، ذو وجه مستدير، وعينين براقتين، وأجهد نفسه ليبين أن شل حركة الفدائيين، ليس سوى خطة مدبرة لفترة مؤقتة. واسترسل في حديثه، وأخذ يتكلم عن مراحل الثورة البلشفية، والثورة الفرنسية. وأورد الأهداف والدوافع التي أنجحت اثورة البلشفية، ثم تكلم عن هيغل وفويرباخ (لودفيغ فوير باخ ١٨٠٤ ــ ١٨٧٢ فيلسوف ألماني، تتلمذ على هيغل ثم انتقد فلسفته بقوة) وخلص إلى الحديث عن نفسه فقال: « إني أحد أبناء عامل في أحواض السفن في حيفا، لجأ إلى سورية منذ حرب العرب وإسرائيل عام ١٩٤٨ درس العبرية، واطلع على العهد القديم، والتلمود، اطلاعاً صحيحاً، وأصبحت لديه وكأنها مفردات صهيونية، يستعين بها في التنديد بسياسة إسرائيل وطغيانها وهي: « التي تبتغي السيطرة على العالم العربي » .

وتحدث مرة السيد زهير محسن (الذي اغتيل من قبل مجهولين في مدينة كان في فرنسا بتاريخ ٢٥ تموز عام ١٩٧٩) وهو القائد العام لمنظمة الصاعقة، وكان قد وافق بصفته عضواً في الإدارة العليا لمنظمة التحرير

الفلسطينية ، على الاتفاق المعقود مع حكومة بيروت بتجميد نشاطات الفدائيين ، وهو ذو جسم بدين ، ومنظر مهيب ، يرتدي طقماً رمادياً غالي الثمن ، يعد حبات سبحته الثمينة أيضاً ، يدخن سيغاراً ، قال في حديثه : « إن العرب على خطأ لعدم مقابلة الشر بمثله والضربة بمثلها » .

بعد أن أنهى حديثه ، اقتادني إلى جولة في المنطقة المركزية من جنوب لبنان ، لزيارة المواقع الفلسطينية ، التي قصفتها الطائرات الإسرائيلية حديثاً ، وكانت المسافة تمتد نحو مئة كيلو متر ، أوقفت العربة التي تقلنا ، أمام عشرات حواجز جيش ، ودقق في هويّاتنا ، وفتشت السيارة ، وكم مررنا بلوحات كتب عليها : « مرور ممنوع ، تجوال ممنوع » وكل هذا نظم ووضع موضع العمل لتحديد تنقلات الفدائيين ، ومنعهم من إدخال السلاح إلى المنطقة والاقتراب من الحدود الإسرائيلية ، وكان ذلك ، كما قيل لي : « بناء على طلب المواطنين الأصليين الذين يخشون ثأر الدولة الإسرائيلية ضد بعض التجمعات » .

قال لي أيضاً السيد نايف حواتمة رئيس الجبهة الديمقراطية : « لقد أصبحنا في فكي كماشة بين الإسرائيليين واللبنانيين ، وصرنا خاضعين لضغط مزدوج أحدهما عسكري والآخر سياسي وهدف الاثنين ممض وخانق .

إن وضع الفدائيين في سورية أصعب بكثير، يبدون للوهلة الأولى وكأنهم يتمتعون بحرية كبرى. والصاعقة التي هي إحدى المنظمات العسكرية لحزب البعث الحاكم، عملت على وضع تنظيم يكاد يكون حكومياً، فلديها مؤسسات وجيش من الموظفين، ومكاتب ومعظمها فخم، ومعسكرات تدريب وقواعد وعتاد عسكري منوع.

أما مؤسسات فتح، فعلى الرغم من أنها أكثر تواضعاً، فهي دائبة الحركة، نشاطها دائم، فيها الفدائيون بزيهم الدائم العادي، هنا أمناء سر منهمكون، ومقاتلون وأنصار ومهمات التحقيق والإعلام تتطلب عملاً دائماً. وهناك جامعيون شبان يعقدون اجتماعات ذات حيوية مع عمال من ضاحية دمشق، تنم عن تعاون وتعاضد أكيد، لا مثيل له في بلدان عربية أخرى.

إن الجبهة الشعبية (القيادة العامة) التي تعتبر بمثابة نعجة جرباء في الحركة الفلسطينية، التي أبعدت عن منظمة التحرير الفلسطينية لأسباب خطيرة، تستخدم مكاتب في العاصمة السورية بالإضافة إلى استملاك بيوت غيرها. وزعيمها هو أحمد جبريل، الذي يسأل عنه البوليس الإسرائيلي، وهو يفاخر أن البوليس الإسرائيلي لم يستطع حتى الآن الحصول على صورة له.

اقتادني أحمد جبريل، دون إذن مسبق من السلطات السورية إلى إحدى قواعد حركته، التي كانت قد قصفتها في اليوم نفسه الطائرات الإسرائيلية. ومن ثم إلى إحدى معسكرات التدريب.

وبفضل بعض هذه التفوهات غير المقصودة، والتلميحات، والمشاهدات بأم العين، يتمكن المراقب الغريب من التأكد حالاً، أن المراقبة المفروضة على الفدائيين من قبل الحكومة السورية، هي أكثر قوة. وبخاصة بالنسبة لتلك التي أخضع لها الفدائيون في لبنان.

إن الحكم السوري الذي يجمع جميع السلطات بيده كلياً حريص على موضوع السيادة القومية. وهو واثق من أن الجيوش العربية النظامية، هي القادرة وحدها على الانتصار على إسرائيل، ويعتبر المنظمات الفلسطينية وكأنها قوة مكملة، بل بمثابة رصيد لجيوشه، وإحدى أدوات سياسته. ويستخلص من هذا أن الفدائيين لا يستطيعون التأثير أبداً على هضبة الجولان (التي تحتلها إسرائيل) إلا بتفويض صريح من المكتب الثاني ويساعدها أحياناً وعلى نطاق ضيق، بعض وحدات التدخل السريع السورية.

وهناك تساؤلات كثيرة ومنها: لماذا يقبل الفدائيون هنا ودون تذمر وصاية تخالف مبادئهم؟. فيجيب المسؤولون الفلسطينيون على هذا ويقولون: نحن في دمشق وفي ظل نظام الرئيس الأسد الذي هو الأكثر

راديكالية في المنطقة، وهو في الوقت ذاته أقرب الأنظمة لتطلعاتنا الإيديولوجية، أضف إلى هذا كله، فإنه لا يجازف ليضحي بنا، على الرغم من أننا نعتقد فعلاً أن إسرائيل عازمة على عدم إعادة الجولان إلى سورية.

إن المذبحة الدامية التي أنزلها جيش الملك حسين بالفدائيين في شهر أيلول من عام ١٩٧٠ أدت بكل تأكيد إلى منعطف في تاريخ المقاومة الفلسطينية. إنهم بين الفينة والأخرى عُزَّل دون سلاح، مكبوتون، طريدون، وفي النهاية مبعدون خارج الحدود الأردنية، وهكذا فقد أبعد الفدائيون من معقلهم، ومن دار أمنهم، ومن قواعدهم الخاصة، سواء أكانت شعبية أو ذات علاقة بالعمليات الحربية. وحسب تقديرهم هناك أكثر من ٧٠٪ من عملياتهم التي كانوا يقومون بها ضد قوات الاحتلال، قبل شهر أيلول من عام ١٩٧٠، من خطوط وقف إطلاق النار انطلاقاً من حدود الأردن.

لقد أسهمت كارثة الأردن كثيراً في إثباط همة المقاومة ضد محتلي الأراضي الفلسطينية، كما يتضح ذلك من عدد الغارات، فهي عشر مرات أقل عام ١٩٧٢، عما كانت عليه عام ١٩٧٠، حسب إحصائيات أصدرتها الحكومة الإسرائيلية. وجميع أنواع المعارضة الأخرى قد اختفت نهائياً، والاحتجاجات الجماعية وتقديم الاعتراضات، وإضراب الطلاب، وتعطيل العمل من قبل العمال والتجار، وأعمال العصيان المدني،

والمظاهرات العاصفة، التي بلغت أوجها بكل تأكيد عام ١٩٧٠، ليست هي الآن سوى ذكريات تمجها سلطات الاحتلال.

يبدو وكأن الجنرال دايان قد ربح الرهان: لأن التعايش السلمي بين اليهود والعرب، تحت ظل العلم الإسرائيلي، أصبح حقيقة واقعية عام ١٩٧٢. وأن عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين، يجتازون كل صباح (الخط الأخضر) الذي يفصل نظرياً الأراضي المحتلة عن إسرائيل بغية العمل، ويؤمرون أحياناً بتهديم بيت عربي فيفعلون، ويطلب إليهم غالباً بناء مساكن تقام للوافدين الجدد من اليهود، ويعودون في المساء إلى بيوتهم، دون أن تخالجهم فكرة ما بإلقاء رمانة، أو ترك طرد بريدي مفخخ وراءهم. وللحقيقة هناك فتيان وهم أقلية، يظهرون اندفاعاً شديداً للانضمام إلى عمليات التخريب بشتى أنواعها، ولا سيما بواسطة العقاقير الفاسدة التي كثر استعمالها (على قول المسؤول عن الصحة العامة في نابلس) أكثر من القيام بأعمال (شي غيفارا).

إن ظاهرة جديدة تبدو طبيعية، لدى عدد من المثقفين الفلسطينيين الذين أخذوا يقولون: «ما نفع المقاومة في حين أن المنظمات الفدائية، والعالم العربي بأجمعه، جميعهم تخلوا عن القتال، وما نفع المخاطرة، في حين أن جزءاً ليس باليسير من وطننا أصبح مفقوداً سلبياً..».

إن الإرهاب مثله مثل الظروف الخارجية والداخلية ، يبدو أنه يلعب دوراً محدداً في إعادة النظام . وها إني مورد لكم كشف حساب تقدم به السيد عارف العارف ، وهو المؤرخ ذو الثمانين عاماً . إن هذا الكشف مؤثر جداً ، فقد نظم على مكتبه في رام الله ، واحداً وعشرين مجلداً من صحيفته : (صحيفة الاحتلال) التي حررها بالاستناد إلى معلومات الصحافة الإسرائيلية التي يقرؤها بموجب نصوصها الأصلية ، وحسب شهادات شخصية ، وقد أثبت فيها الأسماء ، والعناوين ، والتواريخ ، والصور .

ويمكنني أن أورد على لسانه : «أنه منذ حرب الأيام الستة ، حتى ٣١ كانون الأول ١٩٧١ هناك خمسة آلاف شخص اتهموا بنشاط مخرب هدام ، أو فدائيون اعتقلوا ، أو حكم عليهم بعقوبات السجن والأشغال الشاقة . و ١٧١٨٠ سبعة عشر ألفاً ومئة وثمانون مسكناً عربياً قد نسف و ١٤٤٨ ألف وأربعمئة وثمانية وأربعون شخصاً اعتبروا خطيرين فأبعدوا عن ديارهم ، كما أن الأخذ بالثأر الجماعي ، استخدم ضد قرى بكاملها ، والعقوبات الاقتصادية ، والإجراءات لتعسفية البوليسية (مثل منع التجول ، التحقيق ، العنف ، سوء معاملة الأهل ، الإرهاب بجميع أنواعه) يتم جميع هذا يومياً أو يوماً بعد يوم .

إن السلطات الإسرائيلية من جانبها ، تقبل بهذه الأرقام ، وتطمع

بأكثر منها، بالنسبة لما يقدم عليه الفدائيون من المساوىء التي يمكن إحصاؤها أيضاً كما يلي:

١٧٠١ ألف وسبعمئة وواحد اعتداء، و٥٤٤ وخمسمئة وأربعة وأربعون بين قتيل وجريح، من الإسرائيليين، من جنود أو مدنيين. كما أتمكن أن أذكر خسائر الجانب الآخر: حتى نهاية عام ١٩٧٠ هناك على الأقل ١٨٠٠ ألف وثمانمئة عضو كوماندوس فلسطيني قتلوا خلال مجابهات مسلحة، أو محاولات هرب.

أقدمت سلطات الاحتلال، منذ انقطاع سلسلة الأعمال العنيفة على تنفيذ خطة جديدة، وهي عبارة عن يد حديدية في قفاز مخملي، وهذا تعبير لأحد المراقبين الأجانب، إذ استعاد كثيرون حرياتهم، وحسب مصدر موثوق لم يبق في السجون عام ١٩٧٢ سوى ثلاثة آلاف فدائي، حكم عليهم من قبل محاكم عسكرية، أو هم متهمون بجرائم نسبت إليهم. أما نسف البيوت، فهو بمثابة انتقام ثأري، لا يستخدم إلا نادراً، وهناك عدد من المنفيين أو المبعدين، من الشخصيات التي لها اعتبارها، سمح لها بالعودة إلى بيوتها. ومنذ حرب الأيام الستة، سمح أيضاً لسكان الأراضي المحتلة، بإبداء آرائهم بحرية، ويمكن إعطاء حق للسيد عارف العارف، عندما أثبت أن هذا الانفراج، قد اتخذ لمصلحة إسرائيل والدعاية لها، وهو

نفسه يسهم كثيراً بحرية الرأي هذه ، لأنه يذيع في إذاعة إسرائيل دون مانع ، مواضيع صريحة ضد إسرائيل .

باستثناء قطاع غزة الذي لم أستطع المرور به ، فإن جميع من التقيتهم من فلسطينيين ، ومعظم من حدثت في الضفة ، لم يكونوا يخشون التصريح عن أفكارهم بكل صراحة ، وعن كرههم للاحتلال ، ولدولة إسرائيل ذاتها . هذا بالإضافة إلى أن عدة دوريات باللغة العربية توزع في القدس . وعلى الرغم من أنها خاضعة للرقابة ، فإنها لا تخلو من انتقاد لاذع وعبارات موزونة ، ضد حكومة إسرائيل ، حول مواضيع تعتبر ثانوية ، غير أنها أساسية . قال أحد الصحفيين الفلسطينيين وبمرارة : « إنهم يسمحون لنا بالعواء » . وقال الآخر : « إنه على الرغم من كل هذا ، فإننا نتمتع حالياً ، ويا خجلتنا من ذلك ، بحرية لم نتذوقها في ظل حكم النظام الأردني ، التي يجهل أمرها العديد من أشقائنا في العالم العربي » .

إن التنظيم البوليسي السري الفعال ، لم يتقاعس أبداً ، وهو حريص دوماً ، على ألا تتحول أقاويل الرأي العام السياسي ، إلى أعمال جماعية ، أو حركات عمومية ، مهما تكن طبيعتها أو أهدافها ، وإذا كانت السلطات قد نجحت في تقويض بنية جميع التنظيمات الفدائية ، والحزب الشيوعي الأردني ، ومنعت الأحزاب السرية ، فإننا نراها جميعها تظهر وتتطور ،

ونستطيع الحكم عليها من خلال الصحف والمجلات والمناشير التي تنتشر بكثرة .

وقطاع غزة الذي تميز بمقاومته العنيفة ، وبعدد وجرأة مناضليه ، الذين اعتقل الكثير منهم أو قتل ، فإن أناسها لا يزالون غير خاضعين للسلبية ، وتسمعهم دوماً يرددون : « لقد غلبنا مؤقتاً ، لكننا لن نستسلم أبداً » ، وهذا ما يسمع أيضاً وبصورة دائمة في مخيمات اللاجئين .

كما أن هناك شائعات تدور وعلى مدى ضيق ، تظهر جيداً فكرة الشعب الصادقة وهي : « إن شاهدة قبور الفدائيين ، تتغير أمكنتها ببعض سنتمترات تحت ضوء القمر ، لكي توضح للملأ أن المقاومة لم تمت ، وكثيرون هم الذين يزورون المقابر ليلاً ، ليتأكدوا من صحة المقولة » .

وأمام عدم ثقتي أراد أحد محدثي استدراجي إليها ، مقسماً أغلظ الأيمان ، أنه رأى بأم عينه ذلك الاهتزاز المحزن .

النقد الذاتي لدى الفدائيين

على الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية منتقدة ، بالإضافة إلى إعتراض الكثيرين على ما تقدم عليه من أمور ، فإنها مع ذلك لا تزال محافظة على هيبتها وكرامتها لدى الفلسطينيين ، وجاء رجل طويل القامة متين البنية ، يتطلع بحذر وقال : « إني لا أثق لا بالملك حسين ولا بالفدائيين » ..

إنه فلاح فلسطيني ، لجأ إلى الأردن منذ عام ١٩٤٨ وأصبح اليوم فلاحاً في منطقة الكرامة . لم يكتف بما قال ، بل أخذ يبين لي لماذا لم يعد يهتم مطلقاً بالسياسة ، وبعد أن اطمأن لمحادثتي ، قال : « أنا لا أستطيع إنكار الحقيقة ، إن الفدائيين على الرغم من كل شيء هم يا سيدي ملح الأرض » .

في كل مكان ، وفي مخيمات اللاجئين في الأردن ، أو في لبنان ، في غزة كما في نابلس ، في دمشق وعمان ، يلهج الفلسطينيون على اختلاف أنواعهم وظروفهم بالعبارة ذاتها ويقولون : « للمقاومة كل تقدير عندنا ، لقد أعادت إلينا هويتنا القومية وكرامتنا ، ووقفت بوجه الاحتلال الإسرائيلي والأمبريالي » .

تعتبر المقاومة بصورة مبدئية حدثاً ينطلق من صميم العائلة ، لذا يتمكن كل فرد من مصارحتك أنه يعتبر حالياً ، أو عليه أن يعتبر دائماً أنّ له أخاً أو ابن عم أو صديقاً في صفوف المقاومة . ولقد اعتدنا في المشرق العربي أكثر من غيره من أصقاع العالم ، أن ينتقد المرء أحد خاصته أمام الأجنبي ، وهذا أمر مكروه وغير مقبول . ولا بد أن يعود هذا إلى رشده ولو بعد حين ويعرف أن ما أدلى به يسيء إلى أهله وقومه ، ولن ينال قبولاً أو تهليلاً .

منذ أن حلت النكبة بالفدائيين في الأردن في شهر أيلول عام ١٩٧٠ ، فإنهم يعتقدون أنها مشابهة تماماً لتلك التي حلت بالدول العربية

عام ١٩٦٧ ، وهم على ثقة أنهم فقدوا نفوذهم . وقليلون من الموجودين في الأراضي المحتلَّة من قبل إسرائيل أو في المملكة الأردنية ، الذين يبدون استعدادهم لمنح ملجأ لفدائي ، أو تقديم أية مساعدة له . كما أن الشباب يبدون استياءهم للمنظمات الفدائية . وأكد لي أحد القادة الفلسطينيين في سورية أن معظم هؤلاء الشبّان يفضلون الانضمام إلى الأحزاب السياسية للعمل من خلالها . ومخيمات اللاجئين مراكز التحرك التقليدي ، تخلت عن قليل مما كانت تتحرك به ، وبالتالي فإن مؤسساتها التعليمية ما كانت لتنتظم سابقاً كما هي عليه اليوم .

وإذا كان السيد عرفات يبدو متضايقاً كثيراً ، حتى من أصدقاء المقاومة ، الذين تسارعوا في الإعداد لتأبين الثورة ، فإن صلاح خلف (المدعو أبو إياد) لا يتردد في التأكيد : « إذا بقي الوضع الحالي على ما هو عليه الآن ، وتتابع هكذا ، فإن المقاومة ستنهار نهائياً » . ويوافق بقية المسؤولين الآخرين على أن الأزمة أصابت المقاومة في الصميم . فمنذ شهر تموز عام ١٩٧١ ، لمسنا أعمال تمرد ومجابهات مسلحة في صفوف الفدائيين ، لأنهم أصبحوا لا يطيقون ذاك الكبت الطويل الذي فرض عليهم . وحصل لديهم اشمئزاز في الأوامر التي توجهها إليهم السلطة ، ومن التوجيه السياسي ، حتى من تصرفات بعض قادتهم . ويضيف قائلاً : « علينا أن نكون صادقين مع جماهيرنا ، وعدم البوح لهم بالحقيقة هو نوع من

الاحتقار » . هذا كان جوابه في إحدى الاجتماعات الحاشدة التي جرت لمناقشة القضية الفلسطينية ، ودراسة الخلافات والمناقشات غير المنقطعة التي تجري بصورة سرية ، لدى الأجهزة القيادية حول عدد من القضايا الأساسية مثل : وحدة المقاومة وطبيعة علاقاتها مع الدول العربية ، وموقفها الحقيقي من الكفاح المسلح والأخطاء المرتكبة .

وحول هذه النقطة الأخيرة ، صدرت تصريحات ، وجرت مباحثات علنية ، تتعلق بالأسباب التي عانى منها الفدائيون في الأردن عام ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ ، والكارثة التي حلت بهم . وكان بعضها بمثابة نقد ذاتي ، ورفضت جميعها ، وأحياناً بصورة علنية ، أو بطريقة التلميح وإسناد الأسباب إلى الغير : مثل الملك حسين ، والرئيس جمال عبد الناصر ، والأنظمة العربية ، والصهيونية ، والأمبريالية الأمريكية ، واليسار . ولا مندوحة عن القول ، إن المسؤولين لم يعطوا جواباً مقنعاً عن الأسئلة التي وجهت إليهم وكان أهمها وأدقها : لماذا لم يقبل الفدائيون ، الذين كانوا حينذاك في أوج قدرتهم ، أو لم يريدوا إسقاط الملك حسين ؟

إذا كان الأمر على العكس من ذلك ، وكانوا في وضع لا يساعدهم على إتمام ما يبتغون ، فلماذا وافقوا وأسهموا في إثارة معركة خاسرة سلفاً ، وهي التي كان يعتبرها العاهل الهاشمي نفسه سابقة لأوانها ؟؟

ربما يقود النقد الذاتي الصادق، إلى إثبات عدم القدرة، نظراً للتناقضات الموجودة داخل الحركة، والتي لم يستطع معظم القادة مجابهتها. إن مهمتهم كما يبدو هي أعلى من قدراتهم ووسائلهم. وفي ضوء التجربة التي حدثت في الأردن، كان يجب للحقيقة اتخاذ مبدأ جديد متفهم، فيما يخص علاقاتهم مع كافة الحكومات العربية، والتمييز بكل وضوح بين العدو والصديق، وقطع العلاقات مع الأنظمة الرجعية والبورجوازية، التي تعمل لتصبح العدو الحقيقي للثورة الفلسطينية. وفي مثل هذه الحال، كان يجب رفض المساعدات المالية الرئيسية التي تقدمها دول: كالعربية السعودية، والدول المنتجة للنفط في الخليج العربي. وكذلك استضافة سورية، وصندوق الإسعاف اللبناني، والدعم الدبلوماسي المصري.

كان يجب أن تجري المعركة وبصورة أولى، لا ضد إسرائيل، بل ضد البلدان الشقيقة ولصدق القول: كيف يمكننا الزعم، أننا نريد تحرير فلسطين في حين أن مجموعة من العالم العربي يحكمها ويسيطر عليها وبصورة موضوعية عميل للصهاينة والأمبريالية.

وإذا كانت هناك حدود فرضية أخرى، يجب اعتبار كل البلاد العربية، وبدرجات متفاوتة حليفة للحركة الفلسطينية، فكيف يمكننا إذاً تفسير اضطهادنا في الأردن، وتقييد حريتنا العنيف في مصر، وفي سورية، وفي لبنان وغيره؟ وإذا كان المطلوب وبصورة طبيعية أن يكون هناك تحالف

تقليدي فقط، فإلى أي حد يجب علينا البقاء في ضياع دون التأكد من السبب؟ فهل تجدر بنا العودة، بطريقة أو بأخرى، إلى ما كنّا عليه، ونسيان الماضي، والبدء بتكيُّف جديد مع الملك حسين؟

يجيب كمال ناصر، الناطق بلسان منظمة التحرير الفلسطينية (الذي اغتيل وكمال عدوان في بيروت في ١٠ نيسان عام ١٩٧٣ من قبل الإسرائيليين) يجيب عن جميع هذه الأسئلة فيقول: «نعم ونحن مضطرون ضمن بعض الشروط والظروف أن نتصالح معه».

أما كمال عدوان أحد قادة فتح فيرفض ذلك قائلاً: «لا، إن لغة التفاهم الوحيدة مع الملك حسين هي لغة القنابل».

من جهة أخرى فقد كشف النقد الذاتي الحقيقي، الأسباب الأساسية الجوهرية التي تحول دون المنظمات الاثنتي عشرة والتجمعات الفلسطينية من تشكيل جبهة قومية ينظمها خط سياسي واحد واضح. لذا يبدو وكأن منظمة التحرير الفلسطينية تبغي أن تكون وسيلة تنسيق وتنظيم، أكثر من أن تكون ساحة قتال: تتجابه فيها الإيديولوجيات القومية والإسلامية، اليمينية منها واليسارية، والتطلعات السياسية والتقليدية المضادّة، والخصومات الحزبية والشخصية.

عقد المجلس الوطني الفلسطيني (مجلس النواب) ثماني دورات، منذ

شهر تموز عام ١٩٦٨ حتى شهر نيسان عام ١٩٧٢ ، على الخصوص لمناقشة موضوع الوحدة ، واتخذت عدة قرارات ، لكنها لم تترجم إلى واقع فعلي ، ما خلا بعض المظاهر والأمور الثانوية .

كان أبو إياد يتذمّر في بداية عام ١٩٧٢ ، من أنه لاحظ ويالالأسف الشديد ، أن اللجنة التنفيذية المكلفة بتطبيق هذه القرارات ، تجاهلتها نهائياً ، ونادرون هم الأعضاء في اللجنة التنفيذية الذين يكلفون أنفسهم عناء مطالعتها .

ويقول نايف حواتمة ، زعيم الحركة الديمقراطية : « تسيطر على الحركة إيديولوجية برجوازية تتميز بالميوعة والارتبـاك السيـاسي والتـردُّد . كما أن الشيوعيين يشاركونه الرأي ، ويلومون الفدائيين على تصرّفاتهم غير الواقعية ، وتطلعاتهم الفوضوية ، وسلوكيتهم المغامرة . ويؤيد ذلك أحد ممثلي الجبهة الشعبية التابعة للدكتور حبش فيقول : « ليس هناك منظمة واحدة جديرة أن تكون طليعة فعّالة للمقاومة . ومن خلال ما سلف ذكره ، ما نفع إيجاد جبهة تضاعف عدم قدراتنا ؟ وهل نحن قادرون على تغيير عملية كهذه ؟

ولا يتردد غيرهم في مقارنة منظمة التحرير الفلسطينية بجمعيـة مساهمة أسهمت فيها نظم عربية ، والمساهمون والمسخّرون منهم ، الذين تختلف مصالحهم ، يجب أن نداريهم ونتودّد إليهم .

إن نقداً ذاتياً حقيقياً، يجب ألا يحمل فقط على القضايا التنظيمية أو التعبوية أكثر من الأمور الأساسية، التي لا يؤبه بها: «إن الكفاح المسلّح هو الوسيلة الوحيدة المؤدية إلى تحرير فلسطين». هذا ما أكّد عليه الميثاق القومي، الذي أقر في شهر تموز عام ١٩٦٨. أما وقد ظهر أن الكفاح المسلح لا يمكن استخدامه في الأراضي المحتلة، وعلى حدود إسرائيل، فما الداعي الذي يستلزم بعد، وجود المنظمات الفلسطينية؟

«إن خطأ المقاومة الأساسي، هو وضعها السكّة أمام الفدّان، إذ أنها بدأت بعمليات عدائية، دون تأسيس قواعد لا غنى عنها في حرب العصابات». هذا ما قاله لي وليد الخالدي، مدير معهد البحوث الفلسطينية، وأحد المفكّرين الأكثر وضوحاً بين القوميين المعتدلين. ثم أضاف: «هناك عدد من المسؤولين يجهلون في الواقع أن الحرب الشعبية هي الطريقة الفضلى للمعركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي يجب على أية حال خوض غمارها ضد الاحتلال».

وهذا لا يمنع ياسر عرفات من أن يعلن في كل مناسبة «إن البندقية هي التي تفضُلُ كل شيء». وهذا لا يمنع أيضاً كمال عدوان من التأكيد أن الفييتناميين «يقترفون خطأ جسيماً فاحشاً، بتفاوضهم على السلام مع الولايات المتحدة».

وعلى الرغم من أن استخدام القـوّة، هو الهدف الاستراتيجـي المفضّل، ومع ذلك يبدو وكأنه فاضح بالنسبة للمقاومة، وهو في الوقت ذاته العائق الذي يحول دون تقدّمها وتمركزها واستقرارها في المكان اللائق بها، أكثر من الحلبة الدولية. إن إقامة دولة فلسطينية موحدة وديمقراطية، يعيش فيها على قدم المساواة المسلمـون والمسيحيـون واليهود، هل هذا المشروع قابل التحقيق، وهل يجب أن يفكر به العرب أنفسهم؟

فيما لو أوردنا، أخذ هذه العبارة بحذافيرها وعلى علّاتها، فإن الإسرائيليين: عدديـاً، واقتصاديـاً، وتكنولوجيـاً، وهـم المتقدمـون على مواطنيهم الفلسطينـيين، سوف يهيمنـون وبشكـل طبيعـي على الدولـة الجديدة. وعلى كل حال، من المعقول أن تطرح مثل هذه المقولة على مواطني الدولة اليهودية، هذا وقد تبيّن من إقرار زعماء الفدائيين أنفسهم، أن علاقاتهم بالقوى المحلية والدولية، لن تسمح لهم بتحقيق هذه الأمنية قبل مرور عشرات السنين بل الأجيال.

والجانب الذي لا يمكن فهمه في هذا الوضع، هو أن الهدف الاستراتيجي أصبح نوعاً من «بقرة مقدسة» تكـرّم دون اعتقـاد بهذا التكريم، أو أنه بمثابة شعار دعاية، يستخدم كغرض أولي في جميـع المناقشات التي تجري ضمن المقاومة، أو كمعيار أساسي لاتخاذ وضع معيّن. والرأي المبشر بكل شيء، أو لا شيء، يترجمه غياب تعبوية تتخذ في

مثل هذه الظروف ، وتؤدي إلى سياسة رفض منهجي ، تكون قيمته الوحيدة كما يبدو هي التحدث عن توحيد المنظمات الفدائية .

وبهذه الطريقة رفضت هذه المنظمات المرة تلو المرة ، القرار ٢٤٢ الذي اتخذه مجلس الأمن ، والذي كان ممكناً قبوله بصورة مبدئية كمرحلة أولية ، لأنه يتضمن جلاء الجيوش الإسرائيلية عن جزء من فلسطين . ومشروع روجرز أيضاً الذي يتضمن من بين ما يتضمن تسوية بهذا الشأن ، ومشروع الملك حسين ، الذي أصدره في شهر آذار من عام ١٩٧٢ . والذي على الرغم من كل شيء يعترف للفلسطينيين ، بحق حياة قومية مستقلة ، ومشروع إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع .

« كل هذه المشاريع سلبية في أساسها ومؤداها » . هذا ما أثبته السيد محمد يزيد سفير الجزائر في بيروت ، المعروف بعلاقاته الودية مع الفدائيين . لكنه يردف قائلاً : « إن رجال السياسة الذين يستحقون حمل هذا الاسم ، كان عليهم على الأقل كشف نواحيه الإيجابية ، التي لا يمكن دحضها ، ومن ثم معالجتها ، كي لا تبقى خارج الحلبة المعقدة التي تجري على رقعة الشطرنج الدولية » .

ينتج من هذا ، أن الهدف الذي اختطته المقاومة ، لقاء استراتيجية السلام التي تنادي بها القوّتان العظميان ، والدول العربية ذات العلاقة

بالنزاع، ومعظم أعضاء الأمم المتحدة، يسهم جداً في عزل الفدائيين، وإضعافهم أكثر. تتنازل الحركة أيضاً عن مطامح الفلسطينيين، الذين يرفضون خلط الأمنيات بالواقع، والتضحية بنفوسهم في سبيل جنة وهمية متعذر بلوغها.

هل تنتهي أخيراً الأزمة الحادة التي تمر بها المقاومة وتهزّها، هل تنتهي إلى محادثات سلمية؟ لا يستبعد السيد يزيد مثل هذا التطور، عندما أبدى ملاحظته التالية قائلاً: «إن الهزيمة التي لحقت بجبهة التحرير الوطنية -FLN- خلال معركة الجزائر عام ١٩٥٧، إنها على العكس من ذلك جدّدت نشاط الحركة الجزائرية الوطنية.

وبانتظار بلورة إيديولوجيَة، أكثر مناسبة للحقائق، فإن ضعف المقاومة، وقطع الأمل الذي يهيمن على عدد من أعضائها، كل هذا يطمئن إلى حدوث انتفاضة في العمل الفدائي الفلسطيني. إن قمع الإرهاب الذي تنادي به دولة إسرائيل، يؤثر فيما يؤثر على مقاتلي الجبهة الشعبية للدكتور حبش -FPLP- الذين قاموا بخطف الطائرات. كما أن أحد مراكز هذه الحركة في بيروت، كان يستحق العزل والتغيير في خريف عام ١٩٧٢.

حرب غير معلنة

على الرغم من الطرقات المتكررة، يبقى الباب موصداً بإحكام.

ورجل خلف كوّة يرى متردداً، يدفع الساقط بأناة، ويشق أحد المصراعين. إنه يتفحص الزائر بعينيه، ويسأل عن هويته، ويتأكد مما إذا كان لهذا الزائر موعد مسبق معه، قبل إدخاله إلى مكتب رئيس تحرير صحيفة الهدف الناطقة بلسان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

كانت جميع مداخل هذه المحلات، التي توصل إلى غسان كنفاني، يتمتع بها الناس بحرية المرور. وغسان كنفاني هذا هو في الثلاثين من عمره، ذو مظهر أنيق، شاب نابه، شعره قصير مجعّد، شواربه طويلة، نشيط وجادّ، ومسيطر على عمله، أنيس وأديب، يتابع في آن واحد عدة محادثات، إنه يتحدث إلى محررة صحفية أمريكية كبرى.

إنه في الوقت ذاته روائي، وله مسرحيات وهو شاعر موهوب، كان يقوم الكنفاني بمهمة صعبة مضاعفة، ويدير الصحيفة الأسبوعية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لكونه الناطق بلسان منظمة الفدائيين التابعة لجورج حبش.

يمثل مكتب عمله اليوم مشاهد الحركة نفسها، جدران مكتبه كلها ملصقات ثورية، وعليها صور تبين عظمة ماركس، وماو، وتشي، ولينين، وهوشي مين، وشعار الولايات المتحدة الأمريكية الذي انتزعه المتظاهرون من السفارة الأمريكية. وأرض المكتب مرصوفة بصحف كثيرة ومجلات وكتب

سياسية. وأعلى مكتبه الذي كان مغطى في السابق بركام من الوثائق القديمة، تبدل اليوم، فكل شيء فوقه مرتّب ونظيف تماماً.

قتل غسان كنفاني وبكل بساطة في الثامن من شهر تموز عام ١٩٧٢، وقتلت معه ابنة أخته الصغيرة التي كانت ترافقه، وقتلهما كان بعبوة بلاستيكية، في اللحظة التي أدار بها مفتاح تشغيل سيارته. وما يقرب من أربعين ألف شخص أظهروا سخطهم وغضبهم لوفاته، وشاركوا في جنازته. وبعده بفترة بسيطة، فإن بسام أبي شريف الذي خلفه في عمله، فقد يده واحترق جسده بسبب طرد بريدي ملغوم. وكان الطرد عادياً غير مخيف، ويحمل اسم مراسل عادي من بلغراد. وأنيس صايغ مدير مركز البحوث الفلسطينية، ورئيس تحرير مجلة الشؤون الفلسطينية، هو أيضاً قطعت أوصاله وتشوّه بصورة مرعبة بالطريقة نفسها.

إن لائحة الاغتيالات طويلة، فالصهيونيون ووكلاؤهم وحلفاؤهم هم ماهرون جداً في مثل هذا الشأن، هذا ما قاله لي شفيق الحوت، مدير منظمة التحرير الفلسطينية المكلَّف بالعلاقات العامة، الذي نجا هو نفسه من عدّة محاولات اغتيال.

لم تبق العاصمة اللبنانية ذاك الملجأ الأمين للمقاومة الفلسطينية، حيث كان يتجول فيها قادتها، في وضح النهار، ويلتقون بحرية الرجال

السياسيين والصحفيين . إن الدكتور حبش وغيره ، أخذوا يتنقلون بسرية تامة . وقادة فتح : ياسر عرفات ، خالد الحسن ، أبو إياد ، لا يظهرون فيها إلا نادراً . أما نايف حواتمة ، زعيم الجبهة الديمقراطية فهو معتزل في مكان ما ، ولا يظهر إلا وهو مرافق بحاشية مدججة بالسلاح السوفييتي والقنابل اليدوية .

لقد اندلعت الحرب الشاملة ، منذ الآن وصاعداً ، والعدو لا يتخذ لنفسه قيادات بعد ، فلماذا نطرح أفكاراً مختلفة ؟ هذا ما يجيب به بصورة دائمة ممثلو الفدائيين عند سؤالهم عن العمل الفدائي الفلسطيني . والصحفي الذي يحاول التوجه بأسئلته عن منظمة أيلول الأسود ، المسؤولة عن قتل الرياضيين الإسرائيليين في ميونيخ في شهر أيلول عام ١٩٧٢ ، فإن هذا الصحفي يصطدم بصمت تام . إذ ليس للمنظمة بالطبع ناطق بلسانها ، ولا مكان ارتكاز ، ولا نشرة معلومات . وبلاغاتها تصدر عن مختلف العواصم العربية . ولا يعرف عن أمورها شيء حين السؤال وفي كل مكان ، ولا سيما عن تنظيماتها ، وعدد أعضائها وقادتها . ومع ذلك فإن الملك حسين في الأردن ، يطلع على كل شيء بواسطة بلاغات رسمية إسرائيلية تصدر عن القدس ، ومن الدبلوماسيين الأمريكيين ، في مختلف العواصم العربية ، مؤكدة له أن أبا إياد هو الدماغ المفكّر للمنظمة ، التي تشكل جزءاً غير منفصل عن منظمة فتح .

وهناك مراقبون آخرون، وهم على وجه العموم ممن يعتمد على فطنتهم، ينكرون هذا الحكم، لأن منظمة أيلول الأسود، حسب قولهم، هي تجمع منظم، لا يحب الظهور في تلك الاحتفالات التي تقيمها مجمعات حزبية، مستقل كل منها عن الآخر، وعلى الرغم من ذلك تشترك بمناسبة مهمة يطلب أداؤها. وجميع أعضائها متطوعون متواجدون وبصورة طبيعية بين غيرهم من الشبّان الذين يعارضون الشتات، وغالباً ما يكونون بين مناصري جميع المنظمات الفدائية. وحسب ما أبلغني بعضهم، فإن قادة فتح هم الذين يلعبون دور المنسق والمؤتمن على المال والتجهيزات الورادة من قبل الدول العربية، أو من قبل مهجرين أغنياء.

ومهما يكن من أمر، فإن منظمة أيلول الأسود، يمكن الحكم عليها، من خلال القليل الذي يصدر عنها، وعن مقاصدها التي تكشفت بصورة مبدئية وكأنها حركة معادية بل مناهضة لإسرائيل، أكثر مما كان يظن أنها مشروع مدبّر ضد الأنظمة العربية (الخائنة) وحلفائها الأمبرياليين. كما أن اختيار هذا الاسم جاء متوافقاً مع ما أقدم عليه جيش الملك حسين من تصفية للفدائيين من جهة، وبرهاناً من جهة أخرى على نيّتها أن تثأر لضحايا أيلول الأسود عام ١٩٧٠. لذا فقد وجهت أولى اعتداءات هذه المنظمة إلى شخصيات أردنية، مثل رئيس الوزراء السابق وصفي التل الذي قتل في القاهرة في شهر تشرين الثاني عام ١٩٧١، وفي

الشهر الذي تلاه ، جرت محاولة قتل السفير الأردني السابق في لندن : زيد الرفاعي مستشار ومؤتمن أسرار الملك حسين . وثمة خمسة أردنيين اتهموا بالجاسوسية ، وقتلوا في كولومبيا في السادس من شهر شباط عام ١٩٧٢ ؛ ولم يخف الفدائيون نياتهم للقيام بتصفيات جسدية لمسؤولي البلاد العربية ، والقادة الفلسطينيين ، حتى أولئك الذين يديرون دفة المنظمات الفدائية ، وكافة الإنهزاميين ، والأجراء والعملاء الذين هم عديدون في صفوفنا ، هذا ما ورد في القرار المتخذ في ٢٩ من شهر أيار عام ١٩٧٢ . ومن جهة أخرى ، فإن ما يقدمون عليه ضد المصالح الأمبريالية ، ترجم فعلياً بتدمير المنشآت البترولية في رافنستاين وهولاندا في شهر شباط من عام ١٩٧٢ ، ومستودع ذخيرة في هامبورغ ، في شهر شباط أيضاً من عام ١٩٧٢ . وخط أنابيب نفط في تريستا في شهر آب عام ١٩٧٢ ، هذا بالإضافة إلى ما قاموا به من اعتداءات على مواطنين إسرائيليين ، ومهاجمة طائرة من شركة سابينا في مطار اللد في الثامن من شهر أيار عام ١٩٧٢ ، وضربة ميونيخ في الخامس من شهر أيلول ، وقد جئت سابقاً على ذكرها . وكانت جميع هذه الأمور بالنسبة لهم غير مجدية وغير كافية ، لأن منظمة أيلول الأسود لم تتمكن من تحقيق أهدافها وإجبار السلطات الإسرائيلية على الإفراج عن مئة من الفلسطينيين ، من أصل ثلاثة آلاف معتقل في زنزانات الدولة اليهودية .

وكان الأمر كذلك بالنسبة للهجوم الذي جرى في شهر كانون الأول من عام ١٩٧٢، ضد السفارة الإسرائيلية في بانكوك الذي حالفه الفشل.

على الرغم من عدم النجاحات هذه، فقد ساهمت منظمة أيلول الأسود، في جلب انتباه الرأي العام العربي، على شكل مرض، ففهم موضوعها، وكثيرون هم الذين وافقوا عليها، وبين لي أحمد جبريل شيئاً كنت أجهله، إذ قال: منذ كارثة أيلول الأسود، فإن الهزيمة أدت إلى تطور الأمور، ورفعها إلى أعلى المستويات السياسية من الناحيتين الانهزامية والإرهابية.

وللحقيقة فإن ردود الفعل الشعبية وهي دائماً عاطفية أكثر مما هي سياسية فقد قال أحد اللاجئين في مخيم النبطية في لبنان: إن أيلول الأسود ثأر لنا لن ننساه وباق في ذهننا ضد الاحتلال والاغتصاب، والاضطهاد، وما ترتكبه إسرائيل من مخاز يندى لها الجبين ضدّنا. ويورد موظف آخر في قطاع غزّة، متحدثاً عما أصيبت به منظمات الفدائيين من شلل، فقال: «من المفرح جداً لنفوسنا أن نرى رجالاً شجعاناً، مستعدين للتضحية بحياتهم، ليعيدوا لنا كرامتنا وشرفنا. لا أدري لماذا يحترم إرهاب إسرائيل الجبانة أكثر من الإرهاب الشخصي الذي يلجأ إليه الفدائيون المضطهدون؟

يمكن قياس الهوة النفسية، التي تقف حاجزاً بين الفلسطينيين والرأي العام الغربي، عندما نقرأ قصيدة للشاعرة فدوى طوقان نظمتها بمناسبة مقتل وائل زعيتر، ممثل المنظمة الفلسطينية في روما، في شهر تشرين الأول من عام ١٩٧٢، أو عندما نسمع صراخ الألم، الذي يخترق الأذن والقلب في كل سطر من الكلمة المنشودة غداة حادثة ميونيخ، التي كتبها الشاعر القومي الفلسطيني محمود درويش الذي قال:

«عندما نرفض الإجرام، يعتبروننا جبناء، وعندما نقدم على الإجرام يصفوننا بالمتوحشين». وأضاف مخاطباً قضاة العالم المتمدن فقال: «إن الأمر بموتي ليس من اختصاصكم، ولا أنتم الذين تحكمون بالطريقة التي يجب أن أموت بموجبها. وحسب رأيكم يجب أن أنجو وأتخلص من جلاديّ الدائمين، وهؤلاء لم يتركوا لي سوى حرية واحدة، هي أن أغتال نفسي، وأنتم تزعمون أيها السادة، أنكم أنتم الأخصائيون بإبادة الشعوب، وتريدون حرماني من هذه الحرية. الإسرائيليون موجودون لأنهم يجرمون ويقتلون، أما أنا الذي أقتل نفسي، فأنا موجود إذاً ...».

إن تسويغ الإرهاب من قبل المسؤولين الفدائيين، بعيد عن الواقع، بل على العكس من ذلك فإنه يخلق موقفاً مزدوجاً. ففتح مثلاً تدين رسمياً الاغتيال السياسي، لكنها في الوقت نفسه تشجع على ارتكاب جرائم

فظيعة ، مثل تلك التي قام بها فريق من الألوية الحمراء اليابانية في مطار اللد في شهر أيار من عام ١٩٧٢ .

يمكن تفسير هذا الأسلوب الانفصامي : إن منظمة أيلول الأسود هي في آن واحد خصم وحليف للمنظمات الفلسطينية والفدائية . خصم لأن حيويتها تتناقض مع سلبية الفدائيين ، ولأن حرية سلوكيتها تؤثر على علاقة منظمة التحرير الفلسطينية تجاه الدول العربية . حتى إن رجلاً مثل جورج حبش ، الذي اشتهر ، على أثر اختطاف حركته للطائرات ، أجبر أن يستنكر في شهر آذار من عام ١٩٧٢ ، هذه الطريقة من الكفاح ، كيلا يعكر علاقات الجبهة الشعبية (حركته) مع البلدان الشقيقة والصديقة . ومن المؤلم أن يقدر الفشل لمنظمة أيلول الأسود ، ولأسباب تقليدية ، في جميع مبادراتها ، وجميع ما يقدمه هذا التنظيم أو ذاك . هذا وإن مقتل وصفي التل مثلاً ، منع عودة المفاوضات مع الملك حسين ، بل جعلها مستحيلة وأبعد بدوره المصالحة .

إن منظمة أيلول الأسود ، هي موضوع عدم ثقة بالنسبة لليمين المعتدل ، واليسار المتطرف الذي يوصم بالبرجوازية الصغيرة ، والسبب في ذلك يعود إلى ما حدده لينين ، إذ قال : « إن العنف الثوري لا يجدي ، إلا إذا كان مرتكزاً على مساهمة شعبية كبرى » .

مع ذلك، يعتبر التنظيم الإرهابي، من قبل جميع فئات المقاومة حليفاً لا إرادياً ومؤقتاً. إن ملحمة ميونيخ على الرغم من قلة تأثيرها، كانت لها نتائج إيجابية، فقد أعادت إلى الحلبة الدولية، القضية الفلسطينية، التي كاد يتناساها الرأي العالم العالمي، أو أنه لم يكن يعطيها ويوليها حقها من الخطورة والأهمية. وبنتيجة ذلك فقد بدىء باتهام التقرب الألماني العربي، ومشاريع السلام المختلفة، التي تحاك سرّاً في المستشاريات دون الأخذ بعين الاعتبار بما يطالب به الشعب الفلسطيني. وفي هذا المجال، هنأ الفدائيون بعضهم بعضاً عندما قال أبا إيبان: «إن الدولة اليهودية تقدر منذ الآن فصاعداً، أن الكفاح ضد الإرهاب ستكون خطوته الأولى، السعي نحو إيجاد تسوية».

•

إن ضربة ميونيخ، فضحت وتغلبت على قوة إسرائيل التي تدعي أنها لا تقهر، وكانت نتيجتها كما يؤكد المراقبون: إنعاش المقاومة في الأراضي المحتلة. ويعطون برهاناً على ذلك تجدد نشاط الاعتداءات ضد إسرائيل، نحو أواخر عام ١٩٧٢، في غزّة، وبيت لحم، وجنين، والخليل، وقلقيلية، ورام الله، ونابلس. لكن هذه الانطلاقة سرعان ما انطفأت، وكأنها نار في هشيم. فكيف التصرف بغير هذه الطريقة، في حين أن الفدائيين لا يتصرفون بموجب أنظمة سياسية ثابتة وشاملة، للتمكن من السير في خطة متكاملة مدروسة.

إن بعض قادة المقاومة، حتى المتميزين منهم، هم مسؤولون عن الوضع المشوَّش الذي نتج عن العمل الفدائي. وعلى المدى البعيد، كما يصرح أبو حاتم، أحد الناطقين بلسان فتح: «سيتمكن العمل الفدائي من تحديد كل شيء حتى ثورتنا القومية». وللحقيقة فإن بعضهم يعتبر أن النجاحات المتكررة، في ظل منظمة أيلول الأسود، دون بعث الخطر في الدولة اليهودية، هي قادرة في الوقت ذاته على إحداث انخداعات ربما وضعت حداً للحركة الفلسطينية في جذورها الشعبية. ومن جهة أخرى، فإن حادثة ميونيخ، حرمتها من عدة فعاليات، ليس فقط في الرأي العالمي الغربي بل في غيره، ودقّت إسفيناً، وحفرت هوّة فصلتها عن بعض النظم العربية الأخرى، التي رأت فيها محاولة لإنقاص القدرة على اتخاذ قرار، وجعلت حياة الفدائيين في لبنان لا تطاق. حيث لا تزال حكومته تسعى في وضع بلدها (لبنان) في مأمن من الغارات الانتقامية الإسرائيلية.

إن الفائدة غير المباشرة التي غنمتها الدولة اليهودية من عملية ميونيخ، لا تحل المشكلة القائمة مطلقاً. وهناك بعض من رجال سياسة إسرائيل وصحفييها، يطمئنون مواطنيهم على أنهم قادرون على وضع حد للاعتداءات، عن طريق حروب وقائية، وعلى الاضطهاد والقمع وحتى بالتصفية الجسدية للإرهابيين ومحبّذيهم.

كان الجنرال دايان على حق عندما قال: سيدوم الإرهاب العربي ما دام نزاع الشرق الأدنى قائماً.

وكان باستطاعته أن يضيف: «إن تداعي العنف لا مفرّ منه، إذ بعد ثمان وأربعين ساعة على مذبحة ميونيخ التي جرت في شهر أيلول من عام ١٩٧٢، قام الطيران الإسرائيلي بقصف عشرة من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، فقتل وجرح نحو مئتي مدني. وفي الأشهر التي تلت ذلك وجّهت طرود بريدية ملغومة إلى ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية: في الجزائر فأصيب أبو خليل بجراح خطيرة، وفي طرابلس، أصبح مصطفى عوّاد زيد، من حينه أعمى ومشلولاً، وفي القاهرة أرسلت طرود بريدية، لفاروق القدومي، وهايل عبد الحميد، من قادة فتح، والاثنان لم يصابا بضرر. وفي ستوكهولم، استلم عمر صوفان طرداً بريدياً بتر يده، وفي بون أصيب عدنان حميد من اتحاد الطلاب الفلسطينيين، بجراح خطيرة، وفي كوبنهاغن أيضاً، بترت ذراع أحمد عوض الله، وفي باريس، قتل محمود همشري، كما قتل أيضاً وائل زعيتر في روما، وحسين أبو الخير في نيقوسيا.

وبعد ثلاثة أيام من مقتل هذا الأخير، أي في الثامن والعشرين من شهر كانون الثاني من عام ١٩٧٣، قتلت منظمة أيلول الأسود، وفي قلب مدريد، مواطناً إسرائيلياً يدعى باروخ كوهين. وفي الثاني عشر من شهر آذار، قتل رجل أعمال إسرائيلي في نيقوسيا، يدعى سيمحا غيلرز. وفي

التاسع من شهر نيسان، تمت محاولتا اعتداء، إحداهما ضد سفير الدولة الإسرائيلية، والأخرى ضد طائرة من شركة العال، ونفذت الاثنتان كلاهما في العاصمة القبرصية.

وفي الليلة التالية، كانت وحدة كوماندس تبحر إلى بيروت، وتقتل ثلاثة من قادة منظمة التحرير الفلسطينية ولهم أهميتهم القصوى وهم: يوسف النجار (أبو يوسف) وكمال عدوان، وكمال ناصر، وهناك رابع يدعى أبو ليلى الذي أصيب بجراح خطيرة.

ومن خلال هذه المشاهد المؤثرة، وبعد تدقيقها وتمحيص إجراءاتها ونتائجها وقصف بيروت، يتبين دون شك أنها إحدى العمليات الأكثر جرأة، التي قامت بها إسرائيل ضد المنظمات الفدائية.

ضرب مظليو الجنرال دايان ضربتهم المؤلمة، لأن القادة الأربعة المذكورين آنفاً، هم جميعهم من الشخصيات التي لها مكانتها المرموقة، واثنان منهم وهما يوسف النجار وكمال عدوان، كانا بين مؤسسي فتح، وكمال ناصر، كان الناطق الوحيد بلسان منظمة التحرير الفلسطينية، وأبو ليلى الذي لم تودِ به جراحه، هو أحد منشئي الجبهة الديمقراطية، كما أن زعيم هذه المنطقة نايف حواتمة ومعه ياسر عرفات وجورج حبش، الذين هم

بحق قادة منظمة التحرير الفلسطينية والجبهة الشعبية نجوا جميعهم بالصدفة من القتل.

إن اختيار الضحايا، لم يكن مبنياً كما يبدو على أسس إيديولوجية أو سياسية محددة، إذ إن أبا ليلى، ينتمي إلى تنظيم ينادي بالماركسية اللينينية، وبالإضافة إلى ذلك فقد أدان دون تحفظ العمل الفدائي الفلسطيني. وعلى العكس من ذلك فإن كمال عدوان، كان يتغنى دوماً بالعنف الأعمى. ومن خلال مؤتمر صحفي عقد في باريس، في خريف عام ١٩٧٢، دافع دون هوادة أو مواربة عن عملية منظمة أيلول الأسود في ميونيخ، ضد الرياضيين الإسرائيليين. أما يوسف النجار وكمال ناصر، كل حسب طريقته، فقد كانا يعتبران معتدلين، بل رجلين يتحدثان بروّية وتفهم حول إعداد تسوية.

كنت التقيت كمال ناصر للمرة الأولى، في مصر عام ١٩٦٣، ولم يكن في حينه سوى لاجىء سياسي مغمور، يتردد على المقاهي، ومنتديات أهل الفكر، وهو شاعر ملهم، ومستقبله ينبىء بشهرة عارمة في العالم العربي. وكان يحب التنزه ليلاً على ضفاف النيل، وأصدقاؤه معه، يتساجلون الشعر وإياه، أو يعودون بأفكارهم إلى أحاديث الحب الضائع الذي يشبه تماماً مأساة شعب تشرَّد.

لقد بنى كمال ناصر كل آمال مستقبله على الجامعة العربية، وطرق توحيدها، وفقد كل ثقته بالناصرية. وانفصال وحدة سورية ومصر في شهر

أيلول من عام ١٩٦١ ، قلبته إلى مضادة الرئيس جمال عبد الناصر . وكان كمال ناصر ذلق اللسان ، دائم النشاط ، مرحاً ، وذا دعابة مضحكة .

وكلماته اللاذعة التي كان يوجهها ضد الرئيس جمال عبد الناصر ، رئيس الدولة المصرية ، ونظامه حدت بالسلطات المصرية إلى إبعاده عن مصر . وبعد مكوثه فترة قصيرة في باريس ، حيث كان يرتاد نادياً يحمل اسم فلور Flore (آلهة الزهور) لكتابة قصائده وأهجياته . وبعد فترة قصيرة أعلن عن انضمامه إلى النظام السوري ، مظهراً بذلك وفاءه وحبّه لحزب البعث ، وهو في الأصل قومي فلسطيني ، فعاد إذاً إلى رام الله موطنه الأصلي ، في ضفّة الأردن الغربية ، حيث فوجىء بحرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ .

استخدم مناسبة الاحتلال ، ليلتقي عدة شخصيات إسرائيلية ، بعضها حكومية ، ولما لم يجد من هذه الشخصيات سوى الخداع والتضليل ، غادر الضفة وانضوى تحت لواء الحركة الفلسطينية . والتقيته ثانية في القاهرة ، في شهر شباط عام ١٩٦٩ ، فصارحني قائلاً : « لقد حاولت عبثاً اقناع القادة الإسرائيليين ، باغتنام الفرصة الوحيدة الماثلة أمامهم ، وإجراء الصلح ، لقاء الجلاء عن جميع الأراضي المحتلة . فلم أجد أذناً صاغية بل تعنّتاً . لا بد أن تدق يوماً ما ساعة المفاوضات ، والفدائيون مطالبون بفرضها بالقوة » .

وفي شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧٢ ، أخذني كمال ناصر ، وهو الناطق بلسان منظمة التحرير الفلسطينية ، أخذني على انفراد ، وأسرّ لي بمواضيع كثيرة معقولة . كانت تحتدم في هذا الشاعر المسيحي ، فكرة الإنسانية ، فتظهر في حرارة مناقشاته في كيفية النضال الصحيح المستميت . وفي كتاباته أيضاً في أعمدة الصحيفة الرسمية الناطقة بلسان منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تدعى في حينه : فلسطين الثورة .

ولما كان غير منتم لإحدى التنظيمات الفدائية ، فإنه كان ينتهج طريقة تحققية من تطلعات مختلفة للحركة .

إن شخصية يوسف النجار ، كانت على نقيض شخصية كمال ناصر الناطق بلسان منظمة التحرير الفلسطينية . إذ كان مفكراً وصريحاً ، وسيّد نفسه ، يروي في حديثه حقائق واقعية ملموسة ، ويطرح على وجه العموم حلولاً معقولة ، فكان يعتبر مفكراً سياسياً ومقرباً في آن واحد من ياسر عرفات وخالد الحسن . زعيم الجناح المعتدل في فتح ، الذي يبدي استعداده لمناقشة تسوية توصل إلى قيام دولة فلسطينية ، تشكل من الضفة والقطاع . كان يوسف النجار رجلاً ربع القامة ، مع شاربين أطلقهما على الطريقة الستالينية ، وإحدى يديه مبتورة فوق القبضة ، هجر مدينة يافا ، مسقط رأسه عام ١٩٤٨ ، حيث كانت لعائلته ارتباطات حسنة مع اليهود . فالتجأ أولاً إلى غزة ، وانضم إلى مؤسسي فتح العتيدين ، ومن ثم

رحل إلى قطر في الخليج العربي ، وأصبح هناك من رجالات الأعمال ، وتخلى بعد حرب الأيام الستة ، عن جميع نشاطاته الناجحة ، ليكرس نفسه لمهمات القيادة . وهو مفاوض لبق وبارع ، كان يشترك بمعظم الوفود ، التي كانت تؤم العواصم العربية ، والمؤتمرات الدولية . وكثيراً ما كان يكلّف بتحسين العلاقات الشائكة أحياناً بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة لبنان .

وشأن كمال عدوان ، شأن يوسف النجار ، فقد مكث سنوات طويلة في الخليج العربي ، ولا سيما في المملكة العربية السعودية وقطر . وكان مقرباً من خالد الحسن ، لكنه كان مائلاً إلى اليمين أكثر من الآخرين ، من قادة فتح المعروفين . وناضل سابقاً في صفوف الإخوان المسلمين في أمارات النفط . وهو متزعزع ، ووضعه يتراوح بين الاعتدال والثورية العاطفية الصادقة . وهو في الوقت ذاته حقود وعنيف حتى التنافر . وقد بيّن لي قبل بضعة أسابيع من مقتله ، عن كرهه الشديد للإسرائيليين ، الذين على الرغم من جميع مساوئهم كان يودّ التعايش معهم في ظل دولة فلسطينية ديمقراطية . وكلمني أيضاً عن مساندته للشيوعيين الفييتناميين ، الذين كان يكره إيديولوجيتهم وينتقد لجوءهم للتصالح مع الأمريكان .

وعلى وجه العموم فإن الحرب غير المعلنة ، التي يحترق في أوارها ويقتتل في خضمّها كل من الإسرائيليين والفلسطينيين ، تسير لغير صالح

الفريق الأخير، الذي لا تتكافأ وسائله مع ما لدى قوات الدولة اليهودية. والرأي العام الفلسطيني. مثله مثل زعماء الفدائيين، يعترف بذلك، كلما حانت الفرصة، ويظهر ذلك للعيان في الأراضي المحتلة التي يتطلع أهلها إلى صلح وتسوية.

الملحدون

نحو أواخر عام ١٩٧٢، قمت بزيارة للشيخ محمد علي الجعبري، رئيس بلدية الخليل، فكانت الزيارة مثمرة وذات فائدة. إن اللباقة المفرطة التي يستقبل بها زائريه، والسلطة المطلقة التي يمارسها، والاحترام والاعتبار اللذين يُكنّان له، كل هذه تجعل منه ممثلاً حقيقياً لجيل في طريقه إلى الفناء، ولمجتمع يتآكل. إن حركة خفيفة من لحيته، تجعلك ترى خدّامه يتسابقون لتقديم القهوة والشراب والحلويات. ويعيد بين اللحظة والأخرى على سمعك عبارات الترحيب التقليدية، بأسلوب ممتع وغبطة جذّابة. كأني بشخصية الجعبري قد انتزعت من لوحة دهر يضن بمثلها: إنك تراه متجلبباً بقفطان أسود، أكمامه فضفاضة، وهو معتم بعمامة فخمة بيضاء معتنى بها جيداً، موضوعة حول طربوش أنيق. يقف ثابتاً بهيبة واحترام، وجهه مشرق، لحيته بيضاء كريمة، أنفه مستقيم، ووجنتاه بارزتان، وتحت حاجبيه الكثيفين، ترى عينين صافيتين، تنمان عن نظرات يقظة وحادّة ولا بد أنهما تقدحان أحياناً شرارة دهاء.

إنه رئيس بلدية الخليل منذ عام ١٩٤٥ ، إذ خدم الشيخ الجعبري ثلاثة أنظمة متتالية : بريطانيا ، الأردن ، وإسرائيل ـــ وباستقامة واحدة . كان في السابق وزيراً في حكومة الملك حسين . ورأى على أبواب مدينته في شهر حزيران عام ١٩٦٧ ، جيش الجنرال دايان يلاحق قوى العاهل الهاشمي . ويعتبر ابنه البكر من الساسة المحترفين ، الذين لهم قيمتهم في البلاط الملكي في عمان . بينما يعمل أخوه الأصغر تاجراً في الضفة المحتلة . إن الشيخ الجعبري على علّاته ، عرف أن يتخذ لنفسه مقاماً سياسياً مرموقاً .

وعلى العكس من رؤساء البلديات الأخر في الأراضي المحتلة فهو يقوم بزيارات رسمية إلى إسرائيل ، ويناقش بعض مواضيع الساعة القائمة ، مع عدّة وزراء إسرائيليين ، كما أن له علاقات صداقة مع الجنرال دايان ، الذي أطلق على الشيخ الجعبري لقب (الحكيم) .

طلبت من سائق تكسي أن يوصلني إلى الخليل ، فقال بحدّة وعنف : « إنك ذاهب لزيارة ذاك الخائن » ؟ إن الشيخ الجعبري جريء بلا مراء ، لم يهتم قط للشتم والتهديد ، اللذين كان هدفهما منذ أكثر من خمس سنوات . وقد جعل من سكنه قلعة محصّنة في أعلى هضبة ، لا يزال يحميها رجال عشيرته الشجعان ، المدجّجون بالسلاح .

استعاد الفدائيون نشاطهم، وقاموا باعتداءات في المدينة وحولها، بعد هدوء دام طويلاً، فجاءت القوات الإسرائيلية ونسفت خمسة بيوت بعملية ثأرية انتقامية.

ليس الشيخ الجعبري ذاك الرجل السياسي المنفرد برأيه كما يعتقد الكثيرون، فهو يشارك بنشاط في تهدئة الخواطر، وجزء من الرأي العام الفلسطيني في الأراضي المحتلة ويشاركه برأيه هذا المتفهمون للأمور والمقدّرون لها.

«إني أقوم بما أستطيعه في سبيل خدمة شعبي، لأجنبه ويلات الحرب وكوارث الاحتلال». هذا ما قاله لي الشيخ الجعبري بصوت متهدج، فأبديت له ملاحظتي، حول تآلفه مع المحتل، بعد استنكاره العديد من المبادرات الإسرائيلية، وضربت له مثلاً: إقامة كنيس في جامع الحرم الإبراهيمي، وإيجاد مستوطنة يهودية في أعالي الخليل. وهل يقدّر أن سياسته التعاونية مع الإسرائيليين هي مفيدة ومجدية؟ فأجابني قائلاً: «إني رجل واقعي، فنحن غُلبنا، ونحن ضعفاء، وقد أهملنا، وابتعد عنا جميع الناس. لقد حرمنا الأردنيون من وسائل الدفاع عن أنفسنا ضد الغاصبين، والعرب المنقسمون على أنفسهم هم غير قادرين، بالإضافة إلى أنهم يستخدمون سياسة أنانية متفككة. والفدائيون أهل لأن يحشروا في ملجأ للمجانين». وأضاف: «إن الزمن يعمل لصالح إسرائيل، ويجب البدء

بمفاوضات سريعة في سبيل إحلال السلام ، وقبول ما يعرض علينا ، والذي هو بكل تأكيد أفضل مما سوف يقدّم لنا في المستقبل .

إذا عدنا لتحليل دقيق للواقع ، دون الذهاب بعيداً إلى ما تنتهي إليه الحال من حيث وجود فريق من المثقفين الشباب ، الذي يطالب بقيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع متحدة ومفدرلة مع إسرائيل ، أو مع الأردن ، أو مع الاثنين معاً ، فالقصد من وراء ذلك ولو تغيرت المطالب ، ثلاث مراحل : إجلاء الجيش الإسرائيلي عن الأراضي التي يحتلها ، وإجراء استفتاء تحت رعاية الأمم المتحدة ، ومن ثم الاستقلال . إن الدولة الجديدة التي ستتخذ القدس الشرقية عاصمة لها ، ستفاوض بعدئذ ، حسب طبيعة علاقاتها بجيرانها الاثنين .

إن المنادين بهذا المشروع ، على الرغم من أشكاله المتعددة المغرية ، يبدو كأن مهمتهم محدودة وقصيرة الأجل . لقد اتهمهم بعض الناس بأنهم انفصاليون ، ولا يمكن معرفة رأي البقية من حيث عدم قدرة العرب على تنفيذ هذا المشروع ، بالإضافة إلى معاداتهم العرش الهاشمي .

وللحقيقة فإن الأغلبية تخشى أن دولة فلسطين المصغّرة التي يُنادى بها بهذه الطريقة لن تحظى بمستلزمات السيادة : الاقتصادية والمالية

والعسكرية، ولن تكون سوى تابع لإسرائيل، يتنكرلها العرب عامة، وترفض، وتصبح وكأنها مستعمرة يهودية.

فماذا يريد يا ترى فلسطينيو الأرض المحتلة؟ لقد أعطت معلمة من رام الله أجوبة عن هذه الأسئلة، وألقت عليها ضوءاً صحيحاً، فكان منها ما هو مصيب ومنها ما هو متناقض. وقد اهتممت بها وسجّلتها كالتالي:

«إننا لا نقبل وجدانياً، حلاً يعطي الحق بوجود دولة يهودية على قسم من أرض وطننا. إننا نرفض الاحتلال بيولوجياً ومنطقياً، لأن أغلبيتنا تحبّذ سلماً يرتكز على القرار ٢٤٢ الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي». ونحن بالطبع ميّالون إلى هذا الحل الأخير، وهو الأوفق، لأنه يتضمن الجلاء التام عن الأراضي المحتلة، دون تسبّب أية مقاطعة مع البلدان العربية، التي لا غنى لنا عن مساندتها، لضمان حقوق الشعب الفلسطيني، وتقدمه الاجتماعي والثقافي.

إن مشروع الملك حسين، الذي أعلن في ١٥ آذار ١٩٧٢، بهذا الخصوص، يبدو وكأنه طمأن أنصاره بقرب حل مسؤول، تصدره الأمم المتحدة. وللحقيقة فإن مشروع الملك حسين المنبثق عن القرار ٢٤٢ يعطي تأكيداً باستقلال ذاتي للفلسطينيين أصحاب العلاقة فيه، دون أية قطيعة مع البلدان العربية، ودون حرمانهم من موارد تؤمنها لهم دولة أكثر

اتساعاً، ممتدة على شاطىء الأردن. إنه يتجاوب وبخاصة مع التطلعات البرجوازية، التي ترتكز على القسمين اللذين كانا يشكلان المملكة الهاشمية، وفيما وراء ذلك، في المناطق العربية الواقعة خلف الساحل، والتي ستصدر إليها في المستقبل جميع منتوجاتها، ويتم فيها استثمار رؤوس الأموال. ويسهم هذا التقرير في شرح واقعين تاريخيين آنيين مفاجئين، حدثا بعد الإعلان عن مشروع الملك حسين:

١ ــ نجاح عدد كبير من الموالين للملك، في الانتخابات البلدية التي جرت في نهاية شهر آذار من عام ١٩٧٢.

٢ ــ التفاف غير منتظر حول الملك من قبل علية القوم، الذين بعد أن استنكروا وبعنف تلك السلوكية التي أقدم عليها تجاه الفدائيين، عادوا فتوافدوا إلى عمّان بمناسبة وفاة والده، لتقديم التعازي.

وجّهت إليّ الكلام امرأة اعتقاداً منها أنها تخاطب ممثلاً للأمم المتحدة فقالت: «أرجوك أن تعمل شيئاً، يقرِّب أجل السلام». كان وجه المرأة شاحباً، ترتدي ثياباً مهلهلة، حافية القدمين، وما إن خطوت إلى الأمام، حتى لحقتني مؤكدة ومردّدة ما قد قالت، على طول الطريق الترابية، التي سرت عليها، بين أكواخ اللاجئين في (البقعة) التي تبعد خمسة عشر كيلو متراً عن عمان. رأى المشهد أحد المسؤولين في المخيّم ففوجىء بما سمع وشاهد واندفع قائلاً:

«لن يرضي مواطنينا سوى تحرير فلسطين الشامل ، لكنّه سرعان ما خفف لهجته وبيّن أن هذه المرأة المتلهفة للسلام هي لاجئة مجدداً من جراء مآثم حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ . والسلام بالنسبة لها وللجميع من هم في وضعها ، يعني العودة إلى بلادهم وأهلهم ومسقط رأسهم ، ولا يعني شيئاً بالنسبة لمن هم مثلي أي السكان الأصليين للأرض الفلسطينية التي أنشئت عليها دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ .

يظهر هذا القلق وبصورة أوضح لدى جميع الفلسطينيين المشرّدين في المخيمات الأخرى التي قمت بزيارتها في الأردن ، وفي سورية ، وفي لبنان ، حيث مضى على لجوء معظمهم زمن طويل . إذ إنهم قد أصبحوا متأكدين من بقاء وضعهم على ما هو عليه ، لأن فلسطين المصغّرة المنتظرة هم في شك في استيعابها إياهم . ويبدون مقاومة أكثر من غيرهم للقرار ٢٤٢ ، الذي لا يعني شيئاً في واقعه من حيث حلّ مشكلة اللاجئين . ولأجل هذا فإن كل الموالين لحلول الأمم المتحدة ، ولا سيما الناصريين ، والشيوعيين الإسرائيليين والأردنيين ، الذين يلحّون على أن يحصل ذوو العلاقة على خيار يقضي بالعودة إلى إسرائيل ، أو الحصول على تعويضات مناسبة ، تسمح لهم بالتمكن من الحياة في خارجها . ويؤكدون على وجوب تحويل الرأي العام الفلسطيني بمجموعه نحو تسوية تكون أكثر قبولاً وأكثر وضوحاً .

فما هي النتيجة التي سوف تصير إليها المنظمات الفدائية ؟

« يصعب علينا ، بل يستحيل أن نسير في اتجاه مضاد » . هذا ما كان يسرّ لي به أحد قادة المقاومة ، ثم أردف قائلاً : لن نتمكن من الغلبة دفعة واحدة ، نحن ومعظم مواطنينا ، يسعدنا في النهاية الاستقرار في وطن ، وضمن حكومة ، وفي ظل علم ، نحن نحكم أنفسنا ، تجاه الدول العربية ، التي تكون قد قبلت دون شك بالتسوية المرفوضة ، وتجاه القوتين العظميين ، وليس بخاف أن هناك ميلاً عظيماً نحو اتمام هذا المشروع كان في أواخر عام ١٩٧٢ ، ضمن صفوف المقاومة .

كان هناك مسؤولون من فتح يطالبون باستخدام السياسة ، وضمن اجتماعات خاصة ، تقام في أمكنة سرّية ، كانوا يلحّون ضمن احتياطات منطقية قائلين : إن المقاومة تطرح مشروعها الخاص بالسلام ، وتدرجه في المفاوضات الدولية ، سواء بطريقة مباشرة ، من خلال إقامة (حكومة في المنفى) أو عن طريق شخصيات مستقلة تفوّض بهذا الخصوص . وكان يشيع هؤلاء المسؤولون أن الفدائيين بهذه الطريقة سوف ينتزعون المبادرة من الملك حسين ، ويضمنون لأنفسهم تحالفات أكيدة مع ضمانات من الحكومات العربية ، بالإضافة إلى الحلبة الدولية ، لا سيما البلدان الإشتراكية ، ويفشلون بذلك المشاريع الرجعية والتوسعية التي يسعى إليها الإسرائيليون والأمريكان . مع ذلك ، فإن جميع مشاريع السلام المكدّسة التي يطرحها الفلسطينيون ، وبجميع أشكالها تعتبر أضغاث أحلام ، حتى

من قبل طارحيها أنفسهم. وقالت لي شخصية معتدلة من منظمة التحرير الفلسطينية والألم يمضّها: «إننا بعد الانتكاسات التي أصبنا بها، لسنا بعد أقوياء، وفي المستوى الذي يمكننا من رفض أو قبول تسوية، وفي الحالتين، يمكن اعتباره انتحاراً لنا. ليس لقادتنا سلطة لينين، أو هوشي منه. إننا لا نحترم ولا نعتبر أحداً، بعد تلك الكوارث والهزائم العسكرية التي حلّت بنا. هل سمعت قط عن مشروع مقبول قدّمته لنا هيئة الأمم المتحدة، أو دولة عظمى أو الدولة الإسرائيلية؟

إن أنصار القرار ٢٤٢ والمحبذين له في الأراضي المحتلة، منهم رجال سياسة، كأنور نسيبة، وحكمت المصري، وحمدي كنعان، كل هؤلاء ينظرون إليه بخيبة أمل وتشاؤم، وكأنها ارتيابيّة عامة تمكن ملاحظتها لدى الشعب بأجمعه. ويؤكدون أن إسرائيل مجمعة الرأي على مضاعفة تقلباتها وحيلها وذرائعها، في الحؤول دون تطبيق هذا القرار، مثلها في ذلك مثل باقي الحكومات التي سبقتها.

إن المنافحين عن الشخصية الفلسطينية، المحبذين لإقامة دولة مستقلة في الضفة والقطاع، والتي لا بد من مناقشة قيامها مع دولة إسرائيل، لا يؤملون خيراً من غولدا مايير وباقي أعضاء حكومتها. إن هذه، أي غولدا مايير، تنكر وبصورة إيديولوجية وجود شعب فلسطيني. وعلى كل حال فهي ترفض سياسياً قيام كيان، يتمكن في يوم من الأيام من

منازعة الشعب اليهودي على حقوقه التاريخية ، وعلى قسم مهما يكن زهيداً من وطن أجدادها .

أما أولئك الذي يتهمون أنهم ملحدون ، وأنهم صنيعة اليهود وموالون لهم مثل الشيخ الجعبري ، فإن السلطات الإسرائيلية ، لا تعتبرهم على الرغم من كل ذلك ، بمثابة مفاوضين شرعيين تتفاوض معهم مفاوضات تؤدي إلى سلام . كما أن الشيخ الجعبري لا يعتبر ممثلاً لبعضهم . ويعتقد بعضهم الآخر أن مبادراته ، لا بد آيلة إلى إحداث سابقة خطيرة لا مسوّغ ولا مبرر لها . في حين أن ما يتخذ من آراء صائبة حول الأراضي المحتلة لم ينفّذ منه حرف واحد .

إن مثل هذا الوضع يزيد في غبطة فريق من منظمة التحرير الفلسطينية ، وأحمد جبريل نفسه زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين — القيادة العامة وأحد البارزين المنادين بتدمير دولة إسرائيل كان يؤكد قائلاً : « إني متفائل ، ولنا حلفاء قادرون أشداء في إسرائيل ، إن الصقور ، ومن ينوي الانضمام إليهم ، سيتكفلون بتفشيل جميع مشاريع السلام التي لا بد أن يوقعها الانهزاميون والخونة » .

وأنور نسيبة ، الوزير السابق في حكومة الملك حسين ، بالإضافة إلى أنه كان سفيره الرسمي لدى حكومة القدس سابقاً ، فإن أنور هذا ، يتذمر

أيضاً موضحاً بعض الحقيقة فيقول: «لأخطاء أجهلها، أصبح الفلسطينيون في حالة معاناة، وضيق نفس شديدين، منذ عشرات السنين، وما يضايقني أكثر أنهم لن يهتدوا أبداً إلى أبواب الجنة ليتمكنوا من دخولها».

كان معظم زعماء المقاومة يدركون عام ١٩٧٣، الأخطار التي سوف تحيق بحركتهم، وكانوا يعتقدون أن تسوية سلمية، بضمانة من الدول العظمى كانت بلا ريب واقعة حتماً. لكن النزاعات التي تلت كارثة الأردن، وعدم جدوى الحرب غير المعلنة، التي شنت ضد إسرائيل والأنظمة العربية، من قبل منظمة أيلول الأسود، أحدثت نزاعات متزايدة لدى الرأي العام الفلسطيني، فأخذ القادة يطالبون بالإضافة إلى تأدية حساب، القيام بعمل ملموس يؤدي إلى تسوية، وبدأ هؤلاء ببلورة تيار واقعي حقيقي ضمن منظمة التحرير الفلسطينية. ومنذ صيف عام ١٩٧٣ أخذت الأفكار تنضج باتجاه تغيّر سياسي، كما أن حرب تشرين الأول أفسحت المجال أمام غالبية القادة الفلسطينيين، ولا سيما قادة فتح، وأعطتهم الفرصة لاتخاذ منعطف جديد.

- ٤ -

المنعطف

لا مجال للشك، في أن هناك عبيداً مسلسلين، موجودون في أسفل المركب المقيم وأجسامهم ترشح عرقاً، وهم يجدّفون باهتمام وتوازن وحذر، خوفاً من صفعهم بالسياط من قبل رئيس العمال. والطباخون ومساعدوهم والخدم، مهتمون جميعاً بتهيئة أكل لذيذ وشراب بارد للمسافرين المتمدّدين بدلال على السجاد الفاخر والمتكئين على مساند تغطي جسراً فسيحاً تغمره شمس دافئة. وفي الممر الرئيسي، كان ربّان السفينة ومعاونوه، وقد أسكرتهم قدرتهم وغرورهم، يتفاخرون بعظمتهم. وأخذوا بعد ذلك يتفحصون الأفق بثقة.

والمركب بجاهزيته الهائلة، يطفو الهوينا على طبقة مائية كثيفة زرقاء، هادئة وصافية. والنوارس وحدها تعرف أن المركب قادم على الغرق، إذ هي تراه متجهاً نحو كتلة ضخمة من الأرصفة الصخرية. ونورس وحيد يتطاير

في أعلى المركب ، ويدور في الهواء ، خافقاً بجناحيه ، مصعداً صراخاً حاداً ، يعلو في الجو ويرتطم بسارية المركب ، محاولاً عبثاً تنبيه القبطان للخطر الذي سوف يحدق به ، ولكن دون جدوى ، إذ ما من أحد استطاع أن يفهم ما يقصد ذاك النورس . وبعد تناول الغداء واحتساء الشراب أخذ ضابط القيادة والمسافرون يستعدون لإقامة احتفال على ظهر المركب . وعلى نقر ألحان الموسيقى المليء بالحيوية ، والذي كان يعلو على زقاء الطير اليائس ، وعلى ضوء البلورات عديدة الألوان اصطدم المركب بالصُّخور ، وأخذ يغرق بمن فيه ، فابتلعه الغمر وصار إلى الظلمات .

إن ما أوردت ، يعتبر بمثابة إنذار ، وقد كتب في ١٥ من شهر أيلول من عام ١٩٧٣ أي قبل ثلاثة أسابيع من اندلاع حرب تشرين الأول من العام نفسه . إن رئيس تحرير الصحيفة الإسرائيلية ، الذي قدمت له هذه الأحدوثة القصيرة ، أبى نشرها على الرغم من حسن صياغتها ، وجميل أسلوبها . وموجز نصّها وشخصية مؤلفها ، وأرييه ايلياف Arié Eliav كاتبها ، هو أمين عام سابق لحزب العمل ، وعضو دائم في المكتب السياسي لهذا الحزب ورجل جدير بالاحترام لكنه لا يؤمن جانبه سياسياً ، على الرغم من أنه ذائع الصيت ، إذ لا يصرح بما لديه من آراء وطروحات بالنسبة لما يدور في الساحة الإسرائيلية . إن مرموزة النورس هذه واضحة جداً ومثيرة ، وكان

موعد الانتخابات بعد بضعة أسابيع من ذيوعها، كما قد حدد موعد إعلان نتائج الانتخابات في حال إجرائها يوم ٣٠ تشرين الأول.

إن أرييه ايلياف هذا، خصم لدود لدايان، ومعارض جداً لما ينادي به، ولقد بدّل موقفه. فبعد أن كان مناضلاً منظماً ومثالياً إلى حد ما، أصبح نبي تعاسة ونذير شؤم ودمار. ولم ينقطع منذ نهاية حرب الأيام الستة، ولم يترك فرصة تمر، دون الإنذار بحلول كارثة، وكان يحذّر من ضم الأراضي، متوعداً أن وراء هذا الهدوء إعصاراً عاصفاً على خطوط وقف إطلاق النار؛ أو في الأراضي المحتلة، وكشف بوضوح عن تلك المخاطر الكامنة في الطريق، وينكر وجودها الكثيرون، كتبت هذه المرموزة، بتأثير سورة غضب، هذا ما قاله لي كاتبها في اليوم التالي لحرب كيبور، لأني رفضت إعطاء ضمانة لتعليمات غاليلي ــ لائحة الجبهة الانتخابية للحزب ــ فحُسبت هكذا مع مؤيدي غولدا مايير، واعتبرني دايان ساذجاً وجاهلاً، واتهمني الكثيرون بالخيانة. وكانت التعليمات المذكورة آنفاً بمثابة إنكار لحقوق الحركات العمالية، وتتضمن طرقاً غير مشروعة لضم الأراضي، الذي ما تزال الدولة الإسرائيلية تقوم به منذ حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، وهكذا تُفرَضُ حربٌ محتوم وقوعها.

بعد وضع جميع هذه الاعتبارات جانباً، فقد تبنت أمانة حزب العمل في الثالث من شهر أيلول بثمانية وسبعين صوتاً ضد لا شيء، لائحة

الجبهة الانتخابية، لكن ايلياف، وبن أهارون الناطق بلسان النقابات، رفضا المشاركة في الاستفتاء، لأن ذاك الاستفتاء على حد قولهما تقرر بناء على ضغوط من غولدا ماير، وتهديد الجنرال دايان بتقديم استقالته.

وهناك ساسة آخرون ومنهم بنحاس سابير، قرروا الانضمام إلى لائحة الصقور، الذين كانوا يتمتعون بمعاضدة الرأي العام، الذي كان يرى السياسة القائمة أمراً واقعاً.

أخذت وزارة الدفاع تعلن عن أرقام يخالها القارىء مفرحة. ليس فقط عن الاحتلال الذي كانت كلفته أقل مما كان يتوقعها المكلف، بل عن المنافع الجمّة، ولا سيما نفط سيناء الذي كان يجلب للدولة أكثر من مئة مليون فرنك، دون المجيء على ذكر الاقتصاد الذي تحسّن، والنقد الأجنبي الذي توفر بسبب ضآلة استيراد النفط الخام. وازدياد صادرات الضفة ومواردها، والسواح الذين كانوا يتوافدون على القدس الشرقية، وشرم الشيخ، ويسهمون في إنزال مستوى ميزان المدفوعات. هذا بالإضافة إلى توظيف رؤوس الأموال اليهودية في يهودا والسامرة الذي أعطى أكثر من خمسين مليوناً من الفرنكات في أقل من عام، والمبادلات التجارية مع الإقليم الذي كان تابعاً للملك حسين في السابق، وقد أنتج نحو سبعمئة مليون فرنك في عام ١٩٧٢. واستخدام اليد العاملة العربية بكثرة وبأجرة حسنة، كل هذه الأمور مجتمعة زادت في تحسين الوضع العام.

إن إقامة مستعمرات يهودية شبه عسكرية في الأراضي المحتلة، وتهجير الفلسطينيين المتواصل (إذ كانت أعدادهم في تناقص، على الرغم من نسبة المواليد الكبيرة) يدعو إلى الاطمئنان، كما أن الاستعمار المتنامي للأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ يطمئن أيضاً عسكرياً، لأنه يضفي على إسرائيل ضمانة أمنية.

أما سياسياً، ومع أخذ العلم المسبق، برفض العرب إنجاز صلح (ضمن الشروط التي طرحتها غولدا مايير والجنرال دايان، وضمن ما يقصد بها: لا حاجة تدعو إلى تغيير وضع الضفة والقطاع لكونهما تابعين فيما سلف للشعب العبري).

فما هو الداعي للمطالبة بكل مناسبة بتعديل الوضع الحالي، في حين أن السلام يهيمن على أرض إسرائيل من أقصاها إلى أقصاها، حسب ادعائها. وبعد أن أنهي عمل المنظمات الفدائية في الداخل. ومقاومة الإرهاب التي تمارس تستدعي الرضى نظراً لجرأتها وفاعليتها؟

إن حرب تشرين الأول، ولا سيما نتائجها، قد روّعت إسرائيل. وللحقيقة فإن الفلسطينيين لم يقوموا بأعمال عدائية في مساحات واسعة وعلى المدى الطويل. إن تفكُّك المنظمات الفدائية، وفقدانها ترسانات الأسلحة، وحذر أجهزة الأمن الإسرائيلية والأردنية المنظم على جانبي نهر

الأردن، والاعتقال الوقائي، واختصار أيام الحرب، كل هذه مجتمعة حالت دون قيام الفلسطينيين بأعمال عدائية ماحقة. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن ما قاموا به، قد أسهم إلى حدّ بعيد بشلّ العديد من النيات والمشاريع الإسرائيلية. وحسب تعليمات المقاطعة التي أصدرتها الجبهة الوطنية الفلسطينية، وهي حركة سرية يغذيها الحزب الشيوعي الأردني، وتضم ممثلين من المنظمات الفلسطينية والحرفيين والإشتراكيين بالإضافة إلى عشرات الآلاف من العمال (ومنهم فلسطينيون من الأراضي المحتلة أو مواطنون إسرائيليون) فإن جميع هؤلاء امتنعوا عن الذهاب إلى أماكن عملهم طوال مدة الحرب، وحتىَ بعد أن وضعت أوزارها.

«إن عاملاً عربياً، في أحد المصانع الإسرائيلية، هو بمثابة جندي إسرائيلي احتياط في الجبهة»، هذا ما كان يقرأ في الملصقات العديدة التي كانت تغطي الجدران في نابلس ورام الله والخليل.

إن الفوضى والمظاهرات والاعتداءات، التي تلت الأسابيع الأولى التي تبعت الحرب، ومثلها الاغتيالات، لا سيما تلك التي أودت بحياة الكولونيل سيجيف Segev. حاكم نابلس العسكري لم تتمكن إسرائيل من إيقافها إلا بعد اعتقالات جديدة إدارية، وطرد ثماني شخصيات لها أهميتها إلى الأردن، في العاشر من شهر كانون الأول من عام ١٩٧٣. وبعد نسف بيوت المشبوهين. غير أن كل هذا الإرهاب الإسرائيلي، لم يستطع وضع

حد لعمليات الحركة الوطنية التي أخذت بدءاً من حرب تشرين الأول بتصعيد لا مثيل له .

والتطور الفعلي في هذا الصعيد ، هو المساندة شبه الإجماعية من قبل الشعب لمنظمة التحرير الفلسطينية . ومرة تلو الأخرى فإن مجلس القدس الإسلامي ، وممثلي الأحزاب ، وغالبية رؤساء البلديات والوجهاء (وكثيرون منهم كانوا يتظاهرون بموالاة صادقة للملك حسين) أعلن كل هؤلاء أنهم يعتبرون منذ الآن ، اللجنة المركزية التي يترأسها ياسر عرفات الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

إن نفوذ الجبهة الوطنية الفلسطينية بات عظيماً ، وبناء على توصياتها ، فإن تسعة وثلاثين ألفاً من الفلسطينيين (من أصل ثلاثة وأربعين ألفاً مسجلين في سجلات النفوس) قاطعوا الانتخابات البلدية في القدس في شهر كانون الأول من عام ١٩٧٣ .

ظهرت معارضة العرب للإسرائيليين ، بشكل أقوى ، بعد انتهاء الحرب . وأخذت شكلاً عنيفاً . ففي الانتخابات التشريعية التي جرت في شهر كانون الأول من عام ١٩٧٣ أعطى ٣٥٪ منهم ، أصواتهم للحزب الشيوعي راكاح ، الذي نال على هذا الأساس مجموعاً قدره ٣٧٪ من الانتخابات التكميلية ، بالنسبة للاستفتاء الذي أجري عام ١٩٦٩ ، ممّا

سمح له برفع نسبة ممثليه في الكنيست من ثلاثة إلى أربعة . ولأول مرة بعد إيجاد دولة إسرائيل ، فإن النواب العرب ، المحالفين لحزب العمل حصلوا وبصورة طبيعية على احترام السلطة لسلوكيتهم المثالية ، وهدّدوا بالتصويت ضد حكومة غولدا مايير ، في حال قبولها بتنفيذ ضم بعض الأراضي ، الذي يطالب به الحزب الوطني المتدين .

لم ترق للرأي العام الإسرائيلي تلك التغييرات ، التي حدثت في الأراضي المحتلة على أثر (هزّة) حرب كيبور (يوم الغفران) . ولم تستخلص منها نتائج سياسية كما كانت تأمل . ولقاء ذلك أخذ المنتخبون يتساءلون ، وبقلق ، عن المستقبل الذي ينتظرهم . وتحذيرات أريبه ايلياف التي هي بحق بمثابة حملة في سبيل تعريف العامة بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، لم تأت بثمرة . ويبرهن على ذلك وعلى غيرها من الأمور نشر مرموزة النورس مجدداً في الثاني عشر من شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧٣ ، أي بعد أسبوعين على انتهاء الحرب ، وصحيفة حزب العمل (دافار) هي التي قامت بنشرها .

من الحقيقة بمكان ، أن اليهود يعطون أنفسهم في أيام الضرّاء ، حرية التفكه الساخر والحزين ، الذي عودتهم إياه عهود الاضطهاد .

هل يطالب العرب باستعادة جميع الأراضي المحتلة ؟ وهل يفكر

الفلسطينيون بالحصول على حقوقهم الوطنية غير منقوصة؟ يجيب الإسرائيليون وبتهكم: «لا بأس، فهل علينا أن نقاتل العالم حتى تتسع حدود دولتنا». حتى شاطىء ياركون Yarkon (وهي ساقية ماء خفيفة ملوثة تجري بالقرب من تل أبيب، ويقصد بهذا تشويه شعار طالبي ضم الأراضي العربية، الذين يطالبون بضم ضفتي نهر الأردن). وعندما يستعيدون في ذاكرتهم جهود كيسنجر وكلماته المبطّنة المؤذية الساخرة، عندما صارحهم بجرأة إذ قال: «إن يهودياً يتكلم الألمانية أسس الدولة اليهودية في بال Bâle وهو تيودور هرتزل Théodore Herzl ويهودياً نمساوياً حمل مؤتمر بال عام ١٨٩٧، على قبول مشروع إيجاد دولة يهودية في فلسطين) ويهودياً آخر يتكلم الألمانية سيدمّرها في جنيف، وهذا تلميح إلى هنري كيسنجر، عندما كان وزير خارجية أمريكا. والذي كان يعتقد خطأ أنه سوف يساند الطروحات العربية في مؤتمر السلام، الذي افتتح في جنيف في شهر كانون الأول من عام ١٩٧٣. «ومخطىء من ظن يوماً أن للثعلب (كيسنجر) ديناً» (المترجم).

يمكن تفسير هذا التشاؤم، والحالة التاعسة التي تسود إسرائيل منذ أحداث شهر تشرين الأول المؤلم. ولو أنها نالت عسكرياً فيما بعد انتصاراً تعبوياً، لكنها فسرت الحرب على الصعيد الاستراتيجي، حسبما جاء في حديث لوزير الخارجية الأمريكية: «إن الدولة اليهودية تجابه حالياً،

ضغينة تحالف دول عربية قوي، وعداوة المعسكر الشيوعي، والغالبية العظمى من العالم الثالث، وعدم مدها بمدخرات واحتياطي أوروبا، ووضع أمريكا الغامض، هذا بالإضافة إلى ما تنتظره من حدوث اتفاق سوفييتي أمريكي. وعلى الرغم من أن الأفق قاتم أمامها، فلا شيء يبدو للوهلة الأولى مؤكداً، لحدس الكثير من الإسرائيليين، من حيث اعتقادهم أن هناك تسوية ستبرم على أساس إعادة الأرض التي احتلوها عام ١٩٦٧، وهذا أمر سيؤدي بالطبع إلى انهيار دولتهم.

هذا ما يطرحه طالبو ضم الأراضي، ونجحوا إلى حد ما في إشاعته لدى شعب يعتصر أفئدة أفراده مستقبل غير آمن، ويتطلع بكليته إلى الأمن والاستقرار، اللذين يقال لهما: Bitakhon باللغة العبرية وهي كلمة لها وقعها وأهميتها في المفردات السياسية الإسرائيلية. وقد أصبح لها دور أكثر من أي وقت آخر، في صميم جميع المناقشات التي تدور في الأوساط الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تتلاعب بالرأي العام منذ هزّة شهر تشرين الأول.

عندما جرت انتخابات شهر كانون الأول عام ١٩٧٣، كانت عبارة الأمن والاستقرار (بيتاكون) هي البارزة في جميع الدعايات والملصقات، التي عممتها الأحزاب السياسية من أقصى اليمين، حتى أقصى اليسار، وكان تنظيم الكلمات والملصقات هو وحده القادر على تمييز

الناخبين من بعضهم، وهم ينادون بالأمن والسلام، فيما كان خصومهم يتعهدون بتحقيق السلام أولاً ومن ثم الأمن والاستقرار. أو بلفظ آخر الأمن عن طريق السلام.

كان المنادون بضم الأراضي العربية عديدين في التركيبة السياسية، ويهندسون وضعهم على أساس استدلالات يخلقونها لأنفسهم. فكانوا يردّدون: «كون العرب يعادون السامية الشوفينية، ومن ضمنها التعصب الديني، الصفة البارزة للإسرائيليين، فإنهم، أي العرب، عندما تمكنهم الفرصة سوف يطرحون اليهود في البحر، أو على الأقل سيدمرون دولة إسرائيل. إنهم غير راغبين بسلام حقيقي، حتى في مطالباتهم بالحصول عليه. وليس هناك تساهل من قبل إسرائيل يحملها على تغيير رأيها. وكل رفض يفسر ضعفاً ويستدعي إجراءات جديدة. فعلى إسرائيل منذ الآن المحافظة على قوتها العسكرية المطلقة، التي تسمح لها وبصورة تلقائية بهزيمة الجيوش المعادية، وتدمير طاقتها الاقتصادية.

ومن خلال هذا المنظور، فإن وقف إطلاق النار، الذي ووفق عليه في شهر تشرين الأول من العام ١٩٧٣، كان مبشراً، كما أن فك ارتباط الجيوش الذي تحقق من ثم على الجبهة المصرية يشكل نواة اعتداء. ولم يكن مؤتمر جنيف سوى شرك لمحاولة سلب إسرائيل أراض لا بد منها لحفظ أمنها. إن سلاح النفط الذي لوّح به العرب، يعني كما قال صمويل تامير، رئيس

حزب الأحرار، هو نوع من الابتزاز والمساومة، طرحه الغرب ضمن أوضاع عسكرية بغية استنتاجه لصالحه. وتامير مثله مثل بقية زعماء الليكود ــ تكتل الأحزاب الوطنية ــ لا يؤمن بحدوث انفراج دولي، ويعتبر ذلك أمراً وهمياً. هذا وإن الولايات المتحدة هي دوماً بحاجة لإسرائيل، ويكمل فيقول: «بدوننا ستصبح المنطقة بكاملها تحت نير الأمبريالية السوفييتية».

أقدم الجنرال أرييل شارون على توضيح الفكرة نفسها، وهو مسؤول آخر في الليكود، فقد أكد بحضوري في يوم من أيام شهر كانون الأول من العام ١٩٧٣، «أن الزمن يعمل لصالح إسرائيل. وهذا يغاير الواقع؛ إذ هي دولة صغيرة، لا يتجاوز عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة، لكنها تشكل في حالة الحرب، أربعة عشر مليوناً من اليهود، منهم ستة ملايين، يمارسون في الولايات المتحدة نفوذاً سياسياً واقتصادياً كاملين».

كما أن الجنرال دايان ومسؤولين آخرين من حزب العمل ومعهم مسؤولون من الليكود يؤكدون أن التهاون Mehdalim الذي جرى في حرب تشرين الأول، يمكن اعتباره خطأً تقنياً أدى إلى ثغرة كبيرة مؤسفة، يمكن تداركها، دون متابعة الإنزلاق في سياسة التسيب والإنهزامية.

ليست هذه فكرة الحمائم، التي تعزو السبب إلى مثلث الصقور المكون من: غولدا مايير، موشه دايان، إسرائيل غاليلي. ولكن بالنسبة

للأسلوب الذي يتبعه كل من : أريبه ايلياف ، واسحق بن أهارون ، ودافيد شاهام ، وثلاثتهم أعضاء في إدارة حزب العمل ويعتقدون أن تلك ليست سوى فلسفة انهارت في السادس من شهر تشرين الأول الأخير ، وإفلاس سياسي كان دأبه إقامة عوائق وعراقيل في طريق السلام ، لكسب الوقت الكافي للتمكن من ضم الأراضي .

إن عملية السلام والحدود الآمنة ، ومن ثم المفاوضات المباشرة ليست هي بالنسبة لمثلث غولدا سوى ذريعة للإبقاء على الوضع القائم . وحسب اعتقادهم : «ليست الحدود هي التي تضمن السلام، لكن السلام هو الذي يضمن الحدود. ويرفدون قائلين : «إن الذين يفضلون ضم الأراضي على تسوية ما ، فقد غمطوا حقوق العرب ، ولم يستجيبوا لتطلعاتهم الوطنية ، وحق للعرب في هذه الحال استرجاع أملاكهم مهما غلا الثمن .

وأبرزوا من جهة ثانية رسوخ التحالف مع الولايات المتحدة التي يمكن أن تتزامل مصالحها في الشرق الأوسط مع مصالح الدولة الإسرائيلية . وهذا التقدير المفرط دفع حكومة غولدا مايير إلى أن تجعل الدولة اليهودية في عزلة تامة ، على الرغم من حاجتها الملحة لتطور التعايش السلمي ، وكذلك علاقاتها مع القوات الدولية المرابطة على حدودها ، والتي تضطر للأخذ بعين الاعتبار القدرة الاقتصادية في العالم العربي ، لذا يبدو واضحاً أن الزمن

لا يعمل لصالح إسرائيل، وبقدر ما يكون استعجال في إنجاز سلم بقدر ذلك تصبح شروطه أسهل.

هناك عدد من الحمائم يرفض كلياً فلسفة الصقور، حول ديمومة حقد العرب ضد إسرائيل، علماً بأن الشعبين يؤكدان لخصوم القومية، أنهما ليسا مجبرين على متابعة الحروب حتى نهاية العالم. إن صيغة حادة لتسوية عادلة، تأخذ على عاتقها التطلعات والمصالح الوطنية للفريقين، والمبادىء القومية، لا بد من أن توصل إلى تسوية مريحة. والسلام واقع وليس هدفاً يمكن الحصول عليه للوهلة الأولى. وإذا تم فهو ليس قطعياً ولا سرمدياً كما يؤكد فريق الحمائم.

من خلال نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في شهر كانون الأول من العام ١٩٧٣، وأعطت سبعة مقاعد إضافية لليكود، وحرمت المعراخ (التجمع العمالي) من خمسة مقاعد، فقد استنتج عدد من المراقبين، أن الانحراف نحو اليمين في هذه الانتخابات، يعني أن مطالبة الصقور بضم الأراضي، ربح على حساب طروحات الحمائم.

لم يقف الرأي العام على حقيقة اختيار صحيح. لأن المعراخ الذي قدم نفسه وكأنه حزب السلام، قاد الحملة الانتخابية تحت إشراف هؤلاء أنفسهم الذين أوصلوا البلاد إلى حافة الحرب. إن الجبهة الانتخابية لحزب

العمل والأربع عشرة مادة التي طلبت إضافتها إلى وثيقة غاليلي الحقيرة، ثبتت قبل الحرب بشهر واحد، ولم يميزها كثيرون من قليلي الخبرة في برامج خصوم القومية من الليكود.

فوجىء الجمهور بتسوية بين الصقور والحمائم، والنقاط الأربع عشرة التي اتفق عليها في الثامن والعشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٩٧٣، تعكس بلا ريب تراضياً غير طبيعي في مواقف حزب العمل، الذي أخذ يعلن عن نفسه، ولأول مرة أنه إلى جانب القرار ٢٤٢ الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي، ويعترف بوجود شعب فلسطيني. غير أنه من جهة ثانية يستنكر مشروع إقامة دولة فلسطينية (خارج الأردن)، ويؤيد إقامة مستعمرات يهودية في الأراضي المحتلة، ويعلن أن إسرائيل لن تعود أبداً إلى مواقعها التي انطلقت منها في ٤ حزيران من العام ١٩٦٧. وفي الوقت نفسه لن تعيد للأردن القطاع الشرقي من مدينة القدس. فيجدر بنا والحالة هذه أن نفكر منذ الآن، لنتمكن من التصديق أن التجمع العمالي (المعراخ) كان أحسن حالاً من الليكود لكسب ود العرب.

لذا كان معظم المراقبين متفقين على اعتبار أن المعراخ سيخسر الكثير من مقاعده وأهميته في استفتاءات انتخابية لاحقة.

وصلت شعبية غولدا مايير والجنرال دايان إلى أخفض مستوى على

أثر الاستفتاءات التي جرت مؤخراً . ويمكن الحكم على ذلك من خلال طفرات الإضراب التي تطغى على البلاد منذ شهر كانون الثاني من العام ١٩٧٤ ، والاستياء الشعبي ، نتيجة سقوط القوة الشرائية ، والتي تتزايد بشكل تضخم مالي خطير ، سبب خلال بضعة أشهر ارتفاعاً ملموساً في الأسعار ، وأصبح بنسبة ٣٠ ـــ ٧٠٪ للحاجيات الضرورية جداً ، كالخبز والزبدة والحليب والسكر . إن الحاجة ماسة وملحة لتسوية ما سببته ويلات الحرب من نكبات ومصاريف ، تقدر بين ٤٠ ـــ ٥٠ ملياراً من الفرنكات ، حسب بعض التقديرات ، والتي حدت بالحكومة وبشكل طبيعي إلى إبطال الإعلانات المالية ، التي تقدر بأكثر من ١٠٠ مئة مليون فرنك ، كانت توفرها الحكومة لصناعة المنتجات الغذائية . فتضاعفت على أثر ذلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، والموازنة أيضاً ، التي خصص نصفها عام ١٩٧٤ للنفقات الحربية . كما أن الميزان التجاري وميزان المدفوعات هما خاسران جداً .

حرب وسلام

يدعي الإسرائيليون أن المحاولات المتزايدة للسلام قد أرهقتهم ، هذا بالإضافة إلى اعتقادهم بأن العرب في خوف متزايد من حرب غير مضمونة نتائجها . وعلى الرغم من الانتصارات التي أحرزتها مصر وسورية ، والكرامة التي استعادتاها ، فإن العرب في خشية من أمرهم حول استطاعتهم فرض

شرط مناسبة لنوع من سلام مشرّف . وهكذا فإن العبارة الهامة التي وردت في خطاب الرئيس السادات في السادس عشر من شهر تشرين الأول عام ١٩٧٣ ، مرّت دون أن يؤبه بها ، وقد ردّت عليها الصحافة الإسرائيلية .

كان رئيس الدولة المصرية يقترح قبل ما أصيب به جيشه من تراجع ونكسات ، يقترح التئام مؤتمر دولي ، يتكفل بإبرام تسوية سلمية مع الدولة اليهودية . هذا ولم تمض عدة أيام ، حتى وافقت سورية على وقف إطلاق النار ، بالاستناد إلى القرار ٢٤٢ الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي ، القرار الذي بقيت على رفضه مدّة طويلة ، كما وافقت أيضاً على مبدأ تسوية نتيجة مفاوضات في إطار مؤتمر دولي .

وفي الكلمة التي ألقاها الرئيس المصري في السادس عشر من شهر تشرين الأول ، تعهّد بإقناع القادة الفلسطينيين بالإشتراك في مفاوضات كبرى ، كان يرمي إلى البدء بها . وللواقع فإنه قد أقنع قادة فتح بضرورة حلّ سياسي ، قبل البدء بأعمال عدائية . وعندما أسرّ في شهر آب من عام ١٩٧٣ لكل من أبي إياد وفاروق القدومي ، بنيته على إشراك المقاومة في مؤتمر دولي ، فإن محادثيه لم يعترضوا على مشروعه هذا .

لم يكن السادات ليجهل في حينه أن هناك اتصالات سريّة ، كانت تدور منذ فصل ربيع العام نفسه ، بين مبعوث من قبل ياسر عرفات ، وبين

كل من الجنرال فرنون والتر الذي كان في حينه مديراً مساعداً في المخابرات المركزية الأمريكية، وممثل عن هنري كيسنجر الذي كان أيضاً وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، لإيجاد صيغة لتسوية سلمية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

عند انفضاض الاجتماعات التي كانت تدور في الأيام التي تلت الحرب، والتي انتهت عند فجر اليوم الرابع من شهر تشرين الثاني، فإن قادة فتح والجبهة الديمقراطية FDLP نايف حواتمة، كانوا قد توصلوا كل على حدة، إلى اتخاذ موقف جماعي موحد: على أن تجيب المنظمتان (نعم) لمؤتمر السلام ضمن الشرطين التاليين: اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للفلسطينيين، وأن تكون لجنة الفدائيين المركزية، التي هي في تطوّر دائم، أن تكون هي المسؤولة عن الحقوق القومية للشعب الفلسطيني.

فأعلن السادات حينذاك، أن هذه الشروط هي عادية بالنسبة إليه، بل هي ضرورية لا غنى عنها. ولكن بعد أن استقبل رئيس الدولة المصرية، ياسر عرفات في الثاني عشر من شهر تشرين الثاني، بدا وكأنه قد غيّر رأيه، وأظهر عدم استحسانه مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر السلام. وعلم مع الأيام أن هنري كيسنجر كان قد أقنعه أن إسرائيل مصمّمة على استخدام حق الفيتو ضد اشتراك الفلسطينيين في مفاوضات

السلام، على الرغم من موافقة الاتحاد السوفييتي والمجتمع الأوروبي، وموافقة الدول العربية شبه الإجماعية على إشتراكهم. وظهر بعدئذ أن العربية السعودية، والجزائر وليبيا، لم تكن بين تلك الدول التي كانت تحث ياسر عرفات، على الاشتراك في مفاوضات تسوية مع الدولة اليهودية.

وأوضحت لي إسرائيل بعدئذ، أن أبا إياد على استعداد منذ الخامس من شهر تشرين الثاني، للقبول بتحقيق أمنية، يسعى إليها الكثيرون منذ نصف قرن: أن يكون هناك اعتراف متزامن بين الدولة الإسرائيلية، والدول العربية المقاتلة، وممثلي الشعب الفلسطيني الذين ينكرون على الدولة اليهودية حقّها في الوجود. وكان يردد بعضهم: «لقد دقّت ساعة الحقيقة، ويجب على إسرائيل الآن، أن تعلن جهاراً: إذا كانت تفضّل السلام على الحرب والتعايش على ضم البلاد والتوسع».

إن الحكومة اليهودية، التي كانت قبلت على الرغم منها، بل على مضض، بمشاركة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في المفاوضات السلمية تحت رعاية الأمم المتحدة، بدأت تصرّ على استخدام الفيتو في وجه كل مشاركة فلسطينية، ومؤتمر السلام الذي بدأ عقد جلساته في جنيف، في الحادي والعشرين من شهر كانون الأول، كان للأسف بشكل شكلي محض، لأن كيسنجر الذي سعى أسوة بغيره لعقده، كان يفضل سياسة التريّث، التي دعاها فيما بعد سياسة (خطوة فخطوة)، مع

اتفاقات ثنائية تسمح للولايات المتحدة ، بإمكانية إضفاء سياسة واشنطن وتفكيرها على الدبلوماسية الدولية .

وفي الوقت الذي كان العديد من رجال السياسة الغربيين أو العرب ، يبنون الآمال العظيمة ، على مهارة كيسنجر ، كان ناحوم غولدمان ينذر بفشل ذريع . ويؤكد رئيس المؤتمر اليهودي العالمي قائلاً : «إني أعتبر أن الطريقة التي يتبعها وزير خارجية أمريكا غير مجدية ، إن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط ، تتطلب تسوية عاجلة وحاسمة . وعلى الجميع أن يعلموا أن تسوية مثل هذه غير ممكنة ، إلا إذا كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يشاركان بتعاون صحيح . وكل محاولة لإبعاد السوفييت عن تسوية الشرق الأوسط ليست هي فقط باطلة ، بل تدعو إلى الوقوع في خطر حرب جديدة» .

كان رئيس الكونغرس اليهودي العالمي ، يؤكد من جهة أخرى ، أن عهد الحروب الخاطفة قد ولّى ، ويبعد عن الاحتمال أن إسرائيل لا تزال قادرة من الآن وصاعداً أن تحقق ما قامت به في شهر حزيران من عام ١٩٦٧ من انتصارات حاسمة . وكان يرى أن الضرورة تقضي بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الالتحاق بمفاوضات جنيف ، على أساس القرار ٢٤٢ الذي يثبت حق دولة إسرائيل بالوجود . والمطالبة بالاعتراف بالحقوق الوطنية للفلسطينيين . ويضيف الدكتور غولدمان قائلاً : «وإذا قبلت منظمة

التحرير الفلسطينية بإرسال وفد إلى جنيف على هذا الأساس تكون قد اعترفت بحق دولة إسرائيل، ويمكن حينئذ توقع وصول المفاوضات إلى حلول وتسويات».

وبموجب هذه النقطة الأخيرة على الأقل، فإن جورج حبش كان يشارك رئيس المؤتمر اليهودي العالمي الرأي، إذ حدّثني يوماً فقال: «إن كل اتصال، وكل مفاوضة مع الإسرائيليين هو نوع من الإقرار بكيانهم». ويكمل زعيم الجبهة الشعبية حديثه فيقول: «إن أية مشاركة محتملة لمنظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات جنيف لا بد وأن تفسر باعتراف بواقع الكيان الصهيوني، وما هو أسوأ من ذلك، فإن المفاوضات ستؤدي وبصورة واقعية إلى الاعتراف بحق إسرائيل بالوجود، لأنها تجري ضمن نصوص القرار ٢٤٢ الذي سيجبر ياسر عرفات بقبوله، حالما تدرس وتثبت الفقرة المعلقة بالفلسطينيين».

وإذا صرفنا النظر عن تهديد إسرائيل المتكرر باستخدام حق الفيتو، الذي ساندتها فيه الولايات المتحدة. وعن جبهة الرفض الفلسطينية المشكلة منذ شهر تشرين الثاني عام ١٩٧٣، من قبل حبش وأصدقائه السياسيين، والمجلس الوطني الفلسطيني (مجلس نواب المقاومة) الذي قرّر في دورته الثانية عشرة، المنعقدة في القاهرة من ١ ـــ ٩ من شهر حزيران عام ١٩٧٤ نظاماً جديداً انتقالياً من عشر نقاط. وحدّد منعطفاً في تاريخ

الحركة الفلسطينية دون التعرض للأهداف الاستراتيجية، وأقر إيجاد دولة ديمقراطية على كامل الأراضي الفلسطينية، كما أقر ممثلو المقاومة ولأول مرة السعي لإنشاء حكومة وطنية تقام على جميع الأجزاء المحررة من الوطن. وبعبارة أخرى الاكتفاء بدولة مستقلة في الضفة والقطاع. ووجوب تثبيت ذلك خلال المفاوضات. فإذا صرفنا النظر عن جميع ذلك، نتمكن من القول إن عصر منظمة التحرير الفلسطينية الذهبي على الحلبة الدولية قد بدأ.

وفي نهاية شهر تشرين الأول من العام ١٩٧٤، اعتمد زعماء الدول العربية المجتمعون في الرباط، البرنامج الانتقالي المؤقت، المتخذ في القاهرة قبل خمسة أشهر، واعترف جميعهم، بما فيهم الملك حسين، بأن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وبعد مضي شهر على ذلك، فإن الجمعية العمومية للأمم المتحدة أقرت هذا المبدأ أيضاً، وخوّلت لجنة الفدائيين المركزية حق صفة مراقب لدى المنظمة الدولية. كما أن ممثلي المجتمع العالمي استقبلوا ياسر عرفات استقبالاً حماسياً في البيت الزجاجي في نيويورك، حيث ألقى خطاباً في الجمعية العمومية في الثالث عشر من شهر تشرين الثاني، رمز فيه إلى غصن زيتون كان يلوّح به بانتظار إسقاط دور البندقية التي كان يتسلح بها في يده الثانية.

جاء دور ناحوم غولدمان ثانية ليرثي عزلة دولة إسرائيل المحزنة. وهنا

لا بد لي من القول إن بالإضافة إلى إسرائيل والولايات المتحدة، فإن بوليفيا والباراغواي، الدولتين الديكتاتوريتين المكروهتين جداً في العالم، هما الدولتان الوحيدتان اللتان صوّتتا ضد الدعوة الموجهة من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة لياسر عرفات.

الدعوى

إن النجاحات التي أحرزتها منظمة التحرير الفلسطينية، لا تغير الوضع بصورة جوهرية، لأن الفدائيين يضاعفون محاولاتهم العدائية الهدّامة، في حين أن إسرائيل تصعّد من إرهابها. ومن خلال تحقيق أجري في نهاية العام ١٩٧٤، في صفوف فلسطينيي الخليج، والأردن، وسورية، ولبنان، وفي إسرائيل وفي الأراضي المحتلة أيضاً، ومن خلال زيارة قمت بها إلى نابلس في الضفة الغربية، حيث حضرت محاكمة فدائي، تبيّن لي أن فكرة تغيير الوضع كانت أشبه بأضغاث أحلام ويمكن وصفها بأنها ترهات.

فخلال الجلسة التي جرت في الثالث والعشرين من شهر كانون الأول من عام ١٩٧٤، فإن رئيس المحكمة العسكرية الكولونيل جرسون اوريون، صرّح وبكل جفاء، أنه لن يسمح أبداً للدعوى أن تسيّس.

والآنسة فيليسيا لانجيه، محامية المتهم الرئيسي: المهندس محمد

ياسين ، وهي شقراء ذات عينين واسعتين زرقاوين ، بقامة هيفاء ، اضطربت حالما سمعت كلام رئيس المحكمة ، واغتاظت جداً واعترضت على ذلك ، في حين أن وصفي المصري ، وهو فلسطيني من نابلس ، كلّف للدفاع عن المتهمين الآخرين ، خفض الرأس مستسلماً وخاضعاً . أما محمد ياسين المتهم فقد كان في الثلاثين من عمره ، وهو ذو جسم كبير محدودب قليلاً ، له شعر أسود أشعث قصير ، تكوّر بعصبية على الحاجز وتمسك به حالما سمع ما تلفظ به رئيس المحكمة .

جرت جلسات الدعوى في مقر الحاكمية العسكرية للقوى المحتلة في نابلس ، في مسكن منعزل ، لونه رمادي ، مقام على رابية في أطراف المدينة ، تحيط به حواجز وأسلاك شائكة ، ويحرسه عدد كبير من العسكريين .

وفي حرم المحكمة ، التي هي كناية عن قاعة عرضها خمسة أمتار بطول عشرة ، جدرانها بيضاء ناصعة ، يشغل ثلثي صفوفها جنود شبان ، وأقرب أقرباء المتهمين الثلاثة ، ورفيقا محمد ياسين في نكبته ، هما الأخوان عزيزة ، اللذان يبلغان من العمر اثنين وعشرين وأربعة وعشرين عاماً يحاكمان على جرم عدم الإبلاغ عن مجرمين . علماً بأنهما رفضا فعلاً الالتحاق بصفوف الجبهة الوطنية الفلسطينية ، لكنهما أخلّا بواجبات تتطلبها

الحكومة الإسرائيلية، وقصّرا في إبلاغ الشرطة، حسبما ورد في الاتهام الموجه إليهما.

أما من جهة محمد ياسين، فهو مجبر على الإجابة عن ثلاثة عناصر من الاتهامات: انضمامه إلى الجناح العسكري للحزب الشيوعي الأردني الذي يدعى الجبهة الوطنية الفلسطينية، ومحاولة تطويع الأخوين عزيزة في هذا الجناح، وأخيراً التدرب على السلاح في الاتحاد السوفييتي. عند سماع محمد ياسين هذه الاتهامات الكاذبة، اغتاظ كثيراً ولم يتمالك نفسه من الصراخ في وجه المحكمة: «إني شيوعي وأفخر أن أكون شيوعياً، إن الجبهة الوطنية الفلسطينية غير تابعة لحزبي، لكنها تمثل جميع القوى السياسية والديمقراطية في الأراضي المحتلة. لقد اتبعت دورات ماركسية في موسكو خلال ستة أشهر، لكني لم أتدرب أبداً على السلاح».

وسرعان ما بادرت الآنسة فيليسيا لانجيه إلى مناصرته طالبة منه أن يعرض على المحكمة سياسة وأهداف الدورات التي اتبعها. فأعلن القاضي أوريون قائلاً: «لا أسمح أن يحكى هنا عن السياسة والإيديولوجية». لكن الصراخ الذي يصل إلى آذاننا لا يسمح لنا بسماع سوى نتف جمل يتفوه بها المتهم، إذ قال: «لجميع الشعوب حق تقرير المصير، والكفاح شرعي للتحرر الوطني».

هنا غضب النائب العام فاركاس وقال: «ها إنك قد أقررت بكلامك الذي ردّدته، ما نتهمك به، وهو يجمع عناصر الاتهام المعزوّة إليك».

همهم ياسين غاضباً: «لقد ابتززت مني اعترافاتي التي تدعون بها، خلال تعذيبي». وما كان منه إلا أن ابتعد عن الحاجز وقفز نحو قوس المحكمة، حيث يجلس القضاة، وأراهم ما لحق بإصبعه، وآثار حريق السجاير على وجهه ورقبته، ثم قام بحركة لخلع ثيابه، والقضاة لا يزالون بدهشة. لكن النائب العام هزّ كتفيه ضاحكاً، حينئذ تدخلت الآنسة لانجيه فقالت: «بقي موكلي شهرين بين أيدي Shin Beth (الأجهزة السرية) قبل السماح له بتوكيل محام أو بمحادثة أهله». وأوردت بالتفصيل أنواع العذاب التي تعرض لها موكلها ياسين طوال عشرين يوماً متتالية، وذكرت تواريخ دقيقة، ولم تنس تفصيل أسماء معذّبيه، وطالبت من جديد بفتح ملف تحقيق آخر، مؤملة استخدام أسلوب المحاكمة البريطانية، الذي لا يزال سارياً في إسرائيل. لكن رئيس المحكمة رفض الطلب.

وقرار رئيس المحكمة لا رجعة عنه، وفي مثل هذه الأحوال من التعذيب، وهي عديدة ومسجلة حتماً لدى المحاكم العسكرية في الأراضي المحتلة، ولم يسبق لحاكم غيره أن منع أو مانع في فتح تحقيق جديد. ولا مندوحة عن القول أيضاً إن تلك الالتماسات بفتح ملفات تحقيق جديدة،

لا تفيد عادة في تكذيب ما تسجله الأجهزة السرية ، وربما تؤدي أحياناً إلى تخفيف بعض القضايا (وهذا ما أكده عدة محامين) للتمكن من إقامة دعوى لدى قضاة مدققين .

إن الآنسة لانجيه هذه نجت من محجر بولونيا ، وبقي زوجها على قيد الحياة أيضاً في معسكر اعتقال بوشنوالد Bochenwald . إنها تعترض على ما يجري وبكل شجاعة قائلة : « يا للعار ويا للخزي والذل ، الذي تلحقونه بشعبنا » . تشجع ياسين عند سماعه كلام لانجيه فقال : « إن تصرف شرطتكم شبيه تماماً بما يقوم به النازيون . إن الشعب الإسرائيلي لا يزال يجهل ما يقوم به هؤلاء ، وسوف يلقون حسابهم يوماً » .

وثمة مخبرون سرّيون تابعون للأجهزة السرية ، كانوا موجودين في قاعة المحاكمة ، ووظيفة بعضهم التعذيب فقط ، لكنهم لم يعترضوا . وجميعهم يحملون أسماء مستعارة ، وهذا يمكن اعتباره استهزاء بالمقاومة الفلسطينية . وأبو هادي البالغ من العمر خمسين عاماً ، ولون بشرته وردية ، وخصل من الشعر الأبيض تغطي صلعة كبيرة في رأسه ، وشارباه بيضاوان أيضاً ، متقن تنظيمهما على طريقة الفرسان السابقة ، جسمه كبير ذو عضلات ضخمة يهيب بمن يراه فيظن أنه مصارع ويتكلم باللهجة الفلسطينية دون تلكؤ ، ذهب حالاً ليصافح وصفي المصري بين الحضور ، فيما كانت الآنسة لانجيه تدير له ظهرها بكل احتقار . وأيضاً أبو نبيل ، حامل إحدى

الشهادات الجامعية وتبدو عليه مخايل الثقافة، صغير الجسم، أسمر اللون، نظراته شاردة خلف نظارات ملونة، معتمّ بطاقية فراء، هذا بدوره، سيشهد سرّاً ضد المتهم الرئيسي.

وتجلس والدة ياسين، غير بعيدة عن هؤلاء المتهمين بتعذيبه، لباسها أسود، تضع شالاً على رأسها، حزينة، منكسة الرأس، تتابع بانتباه شديد النقاش الذي يترجم فورياً من العبرية إلى العربي. تمسح دموعها على وجنتيها المتغضنتين، إنها ليست أمام أولى تجاربها. إن ابنها البكر وكان إمام جامع، حكم عليه عام ١٩٦٩، بأربعة أعوام سجن لموالاته لفتح، ونسفت سلطات الاحتلال بالديناميت مسقط رأسه. وهذا إجراء سار لمعاقبة الفدائيين الفلسطينيين في حال اعتبار الفدائي مجرماً حقيقياً من قبل محكمة عسكرية.

حاولت الآنسة فيليسيا لانجيه مرة أخرى إنقاذ موكلها، فجابهت المحكمة العسكرية قائلة: «إنكم لا تستطيعون تجريم هذا الرجل، إذا لم يقدم المدعي العام إثباتات أخرى غير تلك الإقرارات، التي ابتزت منه ابتزازاً بالقوة والتعذيب، بالإضافة إلى شهادات الشهود المجبرين على أدائها حسبما أمرتهم الشرطة. وكما سبق وقلت لكم: إنكم لا تتمكنون من اتهامه بأي عمل عدائي مشين. إن موكلي رجل سياسي يقاوم الاحتلال». فاعترض المدعي العام فاركاس قائلاً: «إذا لم يكن ياسين قد أقدم على أي

عمل مسيء، فإنه على الأقل خطير جداً على دولة إسرائيل، ويضر أيضاً مجتمعه، ويخل بالنظام ويشوش الحياة، فيجب علينا والحالة هذه، أن نبطل تأثيره على غيره.

وأعلنت المحكمة عن قرارها في الثالث والعشرين من شهر كانون الثاني عام ١٩٧٥، وحكمت على ياسين بثماني سنوات سجن. أما رفيقاه المتهمان معه فقد جرّما بجرم عدم الإبلاغ عن المجرمين، وعلى كل منهما أن يتحمل عقوبة سبعة أشهر سجن. ثم بيَّن الكولونيل أوريون للسامعين، إن هذه العقوبة، ستكون رادعاً لغيرهم.

مقاومة الإرهاب

إن الحالة في الأراضي المحتلة، تشغل بال السلطات الإسرائيلية وتقلقه، بعد احتجاب المقاومة. وقد دام ذلك من عام ١٩٧٠ حتى حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣، حيث بدأت حركة المقاومة، وكأنها نار تحت رماد، وظهرت بشكل جديد، وتحمل اسم الجبهة الوطنية الفلسطينية التي تأسست في أواسط شهر آب من العام ١٩٧٣، ويختصر اسمها باللغة الأجنبية FNP وهي بمثابة جزء متمم لمنظمة التحرير الفلسطينية. وسرعان ما شكلت فروعاً فاعتبرت منظمة شعبية ذات فروع عديدة. وتضم لجنتها المركزية ممثلين عن كل الأحزاب السياسية، ومن غالبية المنظمات الفدائية،

والجمعيات الحرفية، والثقافية والدينية، ومن أصحاب رؤوس أموال، ومن أعيان.

إن منظمات الفدائيين كانت قد تعهدت بممارسة الكفاح المسلح، لاعتقادها أنه الوحيد القادر على استعادة الأرض السليبة. أما بعد أن شلت حركته نتيجة الاعتقال أو التصفية الجسدية للعديد من الفدائيين، فإن الجبهة الوطنية الفلسطينية، أخذت درساً من هذا الفشل الذريع، وركزت مجدداً جهودها، بشكل كبير على العمل السياسي بجميع أشكاله. وقد وجدت بموجب مبادرة من الحزب الشيوعي الأردني كوادر ذات قيمة، تكونت بعد عشرات من سني النشاط السري، واقتصرت على مهمات تنظيمية، فسجلت الجبهة على أثر ذلك عدداً لا بأس به من النجاحات.

وبناء على جهودها وتطلعاتها، اتخذ ذاك القرار الهام، الذي يقضي أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني. وقد وقع هذا القرار من قبل مئة وثمانين شخصية في الأراضي المحتلة، وسلم لياسر عرفات عشية افتتاح قمة الرباط في شهر تشرين الأول من عام ١٩٧٤. وهكذا فالجبهة الوطنية الفلسطينية هي التي دعت ونظمت وقادت الثورة الشعبية من ١٣ حتى ٢٣ من شهر تشرين الثاني من العام ١٩٧٤، حيث جرت خلال هذه الفترة اضرابات ومسيرات ومظاهرات

وعصيان مدني، وهوجمت قوات الأمن، التي ضوعفت أعدادها في مدن الضفّة وقراها، لكن ردّ السلطات الإسرائيلية على ذلك كان صاعقاً وعنيفاً. فاضطرت هيئة الأمم على أثر ذلك إلى استقبال ياسر عرفات في مقرها بنيويورك، كما بينت ذلك في ما سلف.

وفي شهر نيسان من العام ١٩٧٤، تم توزيع العدد الأول من صحيفة فلسطين، الناطقة بلسان الجبهة الوطنية الفلسطينية، فجرت مئات الاعتقالات لا سيما بين صفوف الحزب الشيوعي، نفذت جميعها تحت غطاء وقائي. إن الإرهاب والقمع اللذين تبعا تحركات شهر تشرين الثاني توسعا كثيراً، وكانا قاسيين ومنوعين، فجرت كما قلت اعتقالات ودعاوٍ مستعجلة، وتوقيف إداري دون محاكمة، وإبعاد، وسحب جوازات السفر، وإغلاق مؤسسات علمية. وفرض حظر التجول، وتصاعدت الضرائب الاقتصادية، والغرامات، كما فرضت مراقبة شديدة وصارمة على الصحف العربية، أدت أخيراً إلى عودة بعض النظام، دون تهدئة الحال كلياً.

تعتبر الجبهة الوطنية الشعبية بمثابة العضد الأيمن لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي المحتلة، ومع ذلك لم تأخذ على عاتقها أية محاولة اعتداء. وفي الوقت ذاته، لم تكن تمضي ليلة واحدة دون تفجير قنبلة من صنع محلي، هنا أو هناك، في مصرف أو مكتب سياحي. أو دون رشق

حجر، أو قذف قنبلة مولوتوف ضد بناية، أو سيارة عسكرية، أو تعطيل خط حديدي. كان يجري جميع هذا من قبل إحدى الفصائل التابعة للجبهة الوطنية الفلسطينية. وكانت التعليمات تقضي بتجنب إحداث ضحايا بين السكان المدنيين.

أما المقاومة ومحاولات الاعتداء، التي كانت تقوم بها بعض المنظمات الفدائية من الخارج فمحكوم عليها فعلاً بأنها مسيئة سياسياً. فيأخذ التحدي أحياناً شكلاً ذا بال، وسرعان ما يرتفع علم فلسطين في وضح النهار في حيّ شعبي، ويليه تجمهر يسبب بلبلة وعراكاً مع قوات الأمن وسط الأحياء والشوارع فيطوق الحي حالاً، وعشرات بل المئات من الأشخاص يعتقلون ويستجوبون ويحقق معهم، وطالما رافق ذلك التحقيق تعذيب. تجبر السلطات في مثل هذه الحال على مضاعفة الإجراءات الاحترازية، وتبدأ دوريات محمولة، ويتجمهر جنود أيديهم على زناد أسلحتهم، ويأخذون بالتجوال في جميع مدن الضفة. تكون وحدات القوات المسلحة في الأحوال الاعتيادية داخل ثكناتها، وقلائل هم المكلفون بالدخول إلى المدن العربية ببزاتهم العسكرية ودون حماية. لكن اعتقالات الأفراد وقائياً فهي دون ريب سارية المفعول دوماً.

« كأن لدينا رغبة ملحة في العيش ضمن كابوس دائم ». كانت تعاد هذه الجملة في جيمع ما كان يدور من أحاديث بيني وبين الفلسطينيين،

من جميع الطبقات الاجتماعية : في القدس الشرقية ، في الخليل ، في رام الله ، في نابلس ، وحتى في غزة . ويتذمر الفلاحون من هبوط الأسعار التي يشتري بها الإسرائيليون غلالهم . ويحتج التجار والصناعيون ضد فداحة الرسوم ، ومضاعفة الضرائب ، وتكلفة الجمارك التي تفرضها الدولة الإسرائيلية ، ويحتجون أيضاً على المراقبة التي يخضعون لها . هذا بالإضافة إلى أن تخفيض ٤٣٪ من قيمة الليرة الإسرائيلية في العاشر من شهر تشرين الثاني من العام ١٩٧٤ ، يزيد في متاعبهم من حيث مشاريع رساميلهم . أما أصحاب الرواتب فإنهم يعانون أكثر فأكثر من ارتفاع أسعار المعيشة الباهظة .

تضاعف سعر ثمن الخبز والحليب والغاز في المدينة ، ومعها الكهرباء والوقود أكثر من مرّة . أما أثمان السكر والرز والزبدة والماء ، فقد ارتفعت أسعارها ثلاث مرات . ولم يتغير وضع الأجور في معظم الحالات . وصارت تعويضات عمّال الأرض المحتلة إلى انخفاض . ولا يحق لهم الاستفادة من استحقاقات الضمان الاجتماعي ، ولا من تعويضات غلاء المعيشة ، والفوائد الأخرى ، التي تغدق على أمثالهم ممن يعمل معهم من الإسرائيليين .

لم تكن مؤشرات البطالة موجودة في ذلك الوقت ، لكنها أخذت بالتفشي والظهور في أوائل عام ١٩٧٥ ، باعثة الألم والقلق في قلوب ما يقرب من سبعين ألفاً من العمال الذين يغادرون صباح كل يوم قراهم

وبيوتهم وعيالهم في الضفة وقطاع غزة، قاصدين إسرائيل للعمل فيها. وطبعاً أخذ مدراء المشاريع من اليهود بصرف عمّالهم من العرب، كما أن مؤهلي الجامعات، لا يجدون مناصب تليق بهم وباختصاصاتهم. والتقيت أحدهم في رام الله، وكان يعمل مستخدماً في محل عطارة. وتعرفت على آخر كان يقطن في نابلس، ويعمل بعقد عمل موسمي في بيارة إسرائيلية.

وفي القطاع العربي من القدس، كان هناك فتيان بسراويلهم اللصيقة وقمصانهم الملونة، وهم يتواجدون كل مساء تقريباً، لدى أحدهم، لسماع شريط ديني، يحملونه مخبوءاً تحت أرديتهم، ثم يصيخون السمع لأغان مأسوية لمصطفى الكرد، تذكر النفوس وبطريقة رمزية، باحتلال الأرض وتهويدها، وكفاح الجبهة الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى حنين عميق إلى السلام.

أخذت الحكومة الإسرائيلية تحاول تهدئة الأمور بوسائل سياسية. ففي شهر كانون الأول من العام ١٩٧٤، استدعى شيمون بيريز عدة أعيان من الضفة والقطاع، ومن ميول سياسية مختلفة، وأخذ وزير الدفاع الإسرائيلي بيريز باستطلاع آرائهم، حول إمكانية إقامة (سلطة محلية) مؤهلة وبصورة تدريجية لمنح الأراضي المحتلة نوعاً من الاستقلال الذاتي.

لكن صيغة السؤال غير اللائقة أغاظت حكمت المصري، الذي

كان سابقاً رئيس مجلس النواب الأردني ، وهو رجل وقور ، ذو قوام مهيب ، وشعر رمادي ، أصله من نابلس . وهو مؤهل ويتكلم دوماً بحكمة وروية . لم يستطع إخفاء غضبه فقال بجرأة لبيريز : « من أنت ومن تمثل؟ إنك أنت ومن تمثلهم لستم سوى قوة استعمارية كبرى تجاه شعب أعزل في بلد نام ، إني أسمح لنفسي أن أعيد إلى ذهنك أيها السيد الوزير أن الفلسطينيين يكافحون ويناضلون في سبيل استقلالهم منذ نحو نصف قرن . وأصبح مثقفونا الآن عديدين ، ويعتبرون النخبة في العالم العربي ، وإن البرجوازية الفلسطينية في الداخل والمهاجر أصبحت أيضاً غنية وقادرة ، بالإضافة إلى أن فلاحينا وعمالنا يتميزون بنوع عملهم ومستوى الضمير الوطني الذي يعملون من خلاله » .

بعد هذه المقدمة ، أخذ السيد المصري ، يتحدث في صلب الموضوع فقال : « لن يقبل الفلسطينيون عن الاستقلال بديلاً . إن حرب تشرين الأول قد أعادت لنا كرامتنا ، وأصبحنا الآن واقعيين تجاه أنفسنا ، إننا لا نطالب بكل فلسطين ، ولكن فقط بالقسم الذي احتللتموه عام ١٩٦٧ . إننا نقبل بالقرار ٢٤٢ الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي ، ونحن على استعداد للاعتراف بدولة إسرائيل . وقد مضى عليكم وقت طويل ولم تظهروا بدوركم شيئاً من الواقعية ، في الاعتراف بحقنا بوجود وطن فلسطيني .

وهنا سأل بيريز السيد المصري قائلاً: «على أي شيء تستند عند استعمالك صيغة (نحن)؟». والسيد المصري المعروف في جميع العواصم العربية وواسع الاطلاع أجاب قائلاً: «إني عندما أقول (نحن) فنحن هنا نمثل رأي منظمة التحرير الفلسطينية، لم تبق لديكم وأمامكم وسيلة، سوى معالجة القضية مع منظمة التحرير الفلسطينية التي اعترف بها عالمياً، إنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ولن تجدوا منذ الآن فلسطينياً واحداً في الأراضي المحتلة وخارجها يكلمكم بغير اللهجة التي أكلمكم بها».

كان السيد المصري يتكلم بحق واستقامة، لأن كل الأعيان والوجهاء الذين استدعاهم بيريز سواء أكانوا من أنصار الملك حسين، أو من المعادين له، أو من أصدقاء أو خصوم لجنة الفدائيين المركزية طرح جميعهم قضية الاستقلال الذاتي، مؤكدين أن منظمة التحرير الفلسطينية هي وحدها المخولة بالكلام باسم جميع الفلسطينيين. وكان العديد منهم قد عمل على مرور السنوات الماضية على إقناع السلطات المحتلة، حول وجوب إيجاد إدارة سياسية محلية. كما أن الكثيرين من سياسيي إسرائيل الذين هم في الحكم، أو في المعارضة، كانوا يطرحون المشروع نفسه، ويطالبون به، في سبيل سد الطريق أمام المتطرفين الموجودين في الخارج.

لكن الصقور اعترضوا على هذه المواضيع كافة، مدّعين أن كل

تطور ديمقراطي في الأراضي المحتلة يعتبر بمثابة تساهل في سياستهم المعروفة تحت شعار: الأمر الواقع والتهديد وضم الأراضي المتواصل. إنهم لا يريدون الخضوع لآراء مشعوذين مستجدين، حيث يؤدي بهم هذا التصرف إلى الاعتراف ولو بطريقة ضمنية بالواقع الفلسطيني، وإعطاء الشعب الفلسطيني حرية هم يخشون نتائجها. ويبقى المنع نافذاً على فلسطينيي الأرض المحتلة، حتى في تشكيل أحزاب سياسية ونقابات وجمعيات جديدة مهنية وثقافية.

هذا ما كان يؤكده لي فريق من مثقفي الخليل، لأن كل من كان يقدم على مقاومة النظام كان يعتقل ويبعد إلى الأردن أو إلى لبنان، دون إقامة أية دعوى بحقه. ومنذ شهر كانون الأول من العام ١٩٧٣، حتى شهر أيار من العام ١٩٧٥، أبعد عشرون وجيهاً من الوطنيين الذين كان يمكن أن يصبحوا مفاوضين مقبولين، لما كانوا يتمتعون به من ثقة شعبية، فانضموا إلى صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، كما أن غيرهم من المعتدلين الذين لم يكن حظهم الطرد والإبعاد، انضموا إلى لجنة الفدائيين المركزية.

كانت هذه حال الموالين المشهورين للملك حسين، مثل أنور الخطيب حاكم القدس السابق، وحمدي كنعان وهو وزير سابق أيضاً، الذي رفض استلام إدارة حكومة تتمتع بالحكم الذاتي شكلاً كانت تعرض

عليه. كما أن الشيخ علي الجعبري، الذي يقال عنه إنه متواطىء مع الإسرائيليين، والذي كان يدعوه الجنرال دايان (الحكيم) كان يصرح بدوره قائلاً: «إن قمة الرباط قد اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً لنا، ونحن ملزمون باحترام هذا القرار».

«لقد أضعنا فرصة ثمينة» هذا ما كان يردده عدد من رجال السياسة الإسرائيليين. إن شمعون بيريز قدم بطبيعة الحال النزر اليسير، ولكن بعد فوات الوقت، قدم عندما قرر الشعب الفلسطيني عدم قبول استقلال ذاتي يمنحه المحتل. هذا بالإضافة إلى أن قرار البلدان العربية بالإجماع الاعتراف بحق المنظمة وحدها بتمثيل الشعب الفلسطيني، أحيا الآمال وأفرح جميع الفلسطينيين، كما أن الاستقبال الحافل، الذي لاقاه ياسر عرفات في هيئة الأمم المتحدة، أثار عاطفة كبرى، وفرحاً وافتخاراً لدى شعب، مضت عليه عشرات السنين ممتهناً، مذلولاً، مهملاً من قبل الجميع. إن قرار الجمعية العامة الصادر عنها في الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٩٧٤، واعترافها بحقوق الشعب الفلسطيني بالحكم الذاتي والاستقلال الوطني والسيادة الكاملة. إن هذا القرار أحيا آمالاً كادت تدفنها العوائق والصعوبات. وزد على ذلك فإن حرب تشرين الأول ونتائجها قد أزالت أسطورة كانت تتغنى بها دولة إسرائيل، معتبرة أن قوتها لا تغلب.

إن القلق والبلبلة التي حلّت بإسرائيل على أثر النكسات العسكرية، وتبعيتها الكاملة لحليفتها أمريكا، وعزلتها في الحلبة الدولية، واتهام إدارة مسؤوليها العسكريين وأيضاً السياسيين، وتوجس استلام رابين حكومة إسرائيل، وهو يعتبر نصف مشلول بسبب مغالطاته الخاصة والكثيرة والمتنوعة، والأقلية البرلمانية الضعيفة التي يرتكز عليها، إن جميع هذه الأمور أسهمت في إعادة الثقة والاطمئنان إلى الفلسطينيين. هذا بالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي توضحت لدى الإسرائيليين منذ نهاية حرب تشرين الأول.

حدّثني أحد الصحفيين العرب في القدس قائلاً: «لقد استطعنا أن نتأكد أن قوى إسرائيل قد أنهكت في حروب كانت منتصرة فيها، وأدت بها هذه الحروب إلى التورط العميق في المآزق».

والأرقام التي تعطيها الصحافة الإسرائيلية، والتي تقوم الإشاعات الفلسطينية بترديدها، تثبت وبشكل واضح انخفاض اقتصاد إسرائيل. لأن حرب تشرين الأول قد كلفتها ما يقرب من خمسة مليارات من الدولارات لم تدفع حتى الآن. هذا بالإضافة إلى النفقات العسكرية التي تمتص نحو نصف واردات الدولة، والتي قدرت أكثر بعشر مرّات عام ١٩٧٥، عما

كانت عليه عام ١٩٦٧، وإسرائيل لم تعد بعد قادرة على الاتكال على مساعدات اليهود المهاجرين، ومردود اقتصادها عام ١٩٧٤ هو أقل من نصف ما دُبِّر عام ١٩٧٣. وسبب هذا يعود إلى أن الهدوء على خطوط وقف إطلاق النار، لا يدعو إلى الاطمئنان، وليس هذا فقط وحده، بل هناك الركود الاقتصادي العالمي الذي يشارك في ذلك. كما أن الديون التي تتراكم بشكل مرعب ومروّع، وتلك التي تضاعفت في الداخل وأصبحت مساوية للوارد الوطني الصافي في عام كامل.

أوردت صحيفة دافار الصادرة في ٣١ كانون الأول من العام ١٩٧٤ أن الاستجداءات اليهودية في الولايات المتحدة، لم تجمع سوى ٢٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٤، فيما كانت ٤٧٨ مليوناً عام ١٩٧٣، ومبيعات سندات الإعمار التي لا تنقطع في الولايات المتحدة أيضاً جمعت أقل من ٢٥٠ مليون دولار، في حين أن حصيلتها عام ١٩٧٣ تجاوزت ٥٠٠ مليون دولار. أما الإعانات المالية التي تسهم بها البلدان الغربية ويهودها لدولة إسرائيل، بالإضافة إلى إعانات الولايات المتحدة الأمريكية ويهودها أيضاً ـــ فقد انخفضت إلى ١٦٠ مليون دولار في حين أنها كانت عام ١٩٧٣ أكثر من ٣٢٠ مليون دولار.

كما أن بقية الصحف أخذت تشكك أيضاً بقوة دولة إسرائيل الاقتصادية، وحدوث أعمال الرشوة التي يشترك بها موظفون كبار، والغنى

غير الشرعي للمقربين من السلطة، وارتفاع تكاليف المعيشة الذي لا مثيل له، الذي وصل إلى ٤٠٪ في السنة. وقد أدى كل هذا إلى إضرابات ومظاهرات وهياج شعبي لدى الطبقات الفقيرة وبخاصة لدى اليهود من أصل شرقي.

وصلت الأزمة حتى إلى الحركة الصهيونية، فانخفضت الهجرة عام ١٩٧٤ بنسبة ٤٢٪ عن العام السابق ودام الأمر كذلك حتى الفصل الأول من عام ١٩٧٥. وهو في الحقيقة انخفاض شديد بسبب ما تفرضه الحكومة السوفييتية من قيود. وما هو أخطر من ذلك فإن الهجرة من إسرائيل وصلت حداً أعلى، لأن أكثر من عشرين ألف شخص غادروا الدولة اليهودية عام ١٩٧٤. ويعتبر هذا أمراً قياسياً خلال ربع قرن. وكشفت لجنة وزارية في بداية شهر أيار من العام ١٩٧٥ أن مئتين وخمسين ألفاً من الإسرائيليين أي ما يقرب من نسبة ١٠٪ من السكان كانوا قد غادروا إسرائيل وأقاموا خارجها منذ عام ١٩٤٨.

ومن ناحية أخرى فإن الميل إلى التسلط، والأمن غير المستتب، لا يبعثان رغبة زائدة لدى سكان الأراضي المحتلة، في المطالبة بتسوية صريحة، سواء أكانت مؤقتة أو نهائية. إذ إنهم تحققوا من التجربة اليومية التي يعانون، أن إسرائيل على الرغم من جميع ظروفها عازمة ومصممة على الدفاع

عن كيانها بجميع وسائلها، وإن كلمات السلام والاستقلال والتعايش تظل في جميع الأحاديث نوعاً من الترداد الذي لا طائل تحته.

«نريد السلام لأننا نريد الخلاص من العيش بظل كابوس الاحتلال والقمع، والإمكانات الاقتصادية القاسية، والتهويد التدريجي للضفة والقطاع وقطاع القدس العربي». هذا ما قيل لي كثيراً ورردده في أحاديثهم مثقفون من نابلس، الركن الأعلى للفلسطينيين، ويضيفون قائلين: «إن إقامة حدود آمنة ومعترف بها بين إسرائيل وجاراتها سيسمح دون ريب باحتواء التوسع والتمدد الصهيوني».

«إننا نطالب بدولة فلسطينية مستقلة»، وهذا ما كان يؤكده لي مدرسون من الخليل وفلاحون وتجار من المدينة نفسها، ممن ارتاحت نفوسهم لمحادثتي، فبينوا لي بصراحة: أنهم كانوا ينادون في الماضي بتوحيد ضفتي الأردن لدواع اقتصادية، لكنهم اليوم لا يترددون في أمر فصلهما، ويضيفون قائلين: إننا نتمكن من الطيران بقوة أجنحتنا الذاتية، لأننا قادرون على المشاركة في إقامة مؤسسات اقتصادية، ولدينا رؤوس أموال كبرى لدى الدول العربية المنتجة للنفط، ونحن على ذلك متفقون. إن الصلح والسلام سيؤديان دون شك إلى جمع شمل عشرات الآلاف من العائلات التي فرقها التهجير الإجباري، أو الهجرة الاختيارية من أصل ثلاثمئة ألف من سكان الضفة والقطاع. إن سلطات الاحتلال لا تزال

تنكر حتى الآن على هذه العائلات التي لجأت إلى المملكة الهاشمية منذ حرب ١٩٦٧ تنكر عليها حق العودة إلى مسقط رأسها.

إن أكبر صاحب رأس مال في نابلس، الذي هو عبد الرؤوف فارس، ومثله الزعيم الشيوعي في غزة فادي برنو، يتمنيان وبنية صادقة تطبيق القرار ٢٤٢ الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي، والذي يقر التعايش السلمي بين إسرائيل ودولة فلسطين العتيدة. والسيد برنو الذي أخلي سبيله بعد عدة شهور من الاعتقال بتهمة كونه المحرك الرئيسي للجبهة الوطنية الفلسطينية في غزة، كان يؤكد بدوره ويقول: «إن المناضلين الأكثر ارتباطاً بقضيتهم يحبذون تسوية مثل هذه. واستفتاء أجري على البديهة بين مئات من السجناء السياسيين في غزة، وفيهم العديد من الفدائيين، كشف هذا الاستفتاء أن ٩٠٪ من هؤلاء يحبذون إقامة دولة فلسطينية صغرى».

هذا الميل الكبير إلى الموافقة على تسوية سلمية مؤقتة أو نهائية، حسب أقوال المتحدثين لم يولد فجأة، بل كان مجسداً لنيات الشعب الفلسطيني، ولقد صاغت الجبهة الوطنية الفلسطينية مشاريع سياسية عمّمتها من خلال منشوراتها السرية، قبل عرضها على إدارة منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت.

مذكرة دبلوماسية مؤرخة في الأول من شهر كانون الأول من العام

١٩٧٣ ، أعني أكثر من شهر على نهاية حرب تشرين الأول . دعت هذه المذكرة ، الجبهة الوطنية الفلسطينية ، ولجنة الفدائيين المركزية ، التي هي بمثابة جزء متمم لها ، دعتهما إلى تشكيل حكومة مؤقتة في المنفى ، وطالبت بالمشاركة في مؤتمر السلام في جنيف ، والمطالبة أيضاً بحق الفلسطينيين بإقامة دولتهم الذاتية الخاصة المستقلة على الأراضي المحررة من وطنهم .

هذا الإجراء الذي ظهر في حينه جريئاً ، لم يكن بالطبع وليد أمور وهمية ، لأن مسؤولي الجبهة الوطنية الفلسطينية . كانوا على معرفة سابقة ، بأن قادة منظمة فتح ، كانوا يسعون هم أيضاً للسير في طريق التسوية ، دون الاستطاعة على المجاهرة به علناً .

التقيت أحد قادة منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت ، فكان يبدي لي تعجبه قائلاً : « إنهم يهزؤون ؟ منذ زمن طويل ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، قد اعترف كل منهما بالآخر . إن الحرب الكلامية والشتائم ، والقذائف التي نتبادل ، لها تأثير المفاوضات نفسه التي سوف سنتفاوض بها ذات يوم . إننا لا نقاتل ولا نفاوض أشباحاً . ونجاح منظمة التحرير الفلسطينية في الحلبة الدولية ، أسهم كثيراً في تلطيف أساليب المسؤولين الفلسطينيين . لقد أصبحنا واقعيين لأننا أقوياء » . هذا ما ردده ماجد أبو شرار ، الأمين العام لمجلس فتح الثوري ، والمسؤول عن الإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية . ثم أضاف : « لقد فقدنا عقدة الرفض

النفسية. إننا نرفض سياسة كل شيء، أو لا شيء، التي كنا نتبعها طوال عشرات السنين. وضمن خطة المقاومة فإننا لا نأنف من إجراء مفاوضات مع الملك حسين، وعمل خطوات دبلوماسية، حتى مع خصومنا، ومفاوضات سلام في جنيف، وإقامة دولة مصغرة على أرض فلسطينية. وبالاختصار كان أعداؤنا في حيرة من أمرنا». هذا وقد قتل أبو شرار بعد بضع سنوات من مكوثه في روما.

إن تغيير خطة المقاومة من العام ١٩٧٠ إلى العام ١٩٧٣، دعا بعض المسؤولين الفلسطينيين قبل حرب تشرين الأول، هؤلاء الذين كانوا لا يزالون يعتبرون من جبهة الرفض، إلى استخلاص العبر ممّا حصل من فشل. وأصبحوا يعتقدون أن استخدام القوة سيؤدي بالمقاومة إلى التخلي عن السلاح الذي لا بد منه في السياسة والدبلوماسية. بالإضافة إلى ذلك فإن الهدف الاستراتيجي الذي تسعى إليه منظمة التحرير الفلسطينية، هو بكل تأكيد إيجاد فلسطين موحدة وديمقراطية، لكن هذه الغاية نفسها، كانت تعمِّق كثيراً الهوة بين الفدائيين والمجتمع الدولي.

لقد انضم معظم قادة منظمة التحرير الفلسطينية، إلى معسكر الرفض، منذ حرب تشرين الأول، ولم يتنكروا في الوقت نفسه للأهداف الاستراتيجية، لكنهم استبعدوها واعتبروها مجالات خيال. وليس من واقع الصدفة، استخدام ياسر عرفات عبارة (إقامة دولة ديمقراطية) ست مرات

في كلمته التي ألقاها أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة مضمناً إياها تطلعات مواطنيه إلى فلسطين موحدة تضم اليهود والعرب.

لقد خاض الواقعيون في منظمة التحرير الفلسطينية معركة شرسة، في سبيل ترويج طرحهم الجديد وقبوله من قبل الرأي العام الفلسطيني. وقاموا بحملة مركزة وواسعة بدأت منذ شهر كانون الأول من العام ١٩٧٣، في مخيمات اللاجئين وفي النقابات والجمعيات المهنية. وكانت المناقشات صاخبة وأحياناً عاصفة. وبعض المسؤولين مثل أبو إياد، الذي كان يعتبر من الرافضين العنيدين، قد نجا وبأعجوبة من الحجارة، التي ألقيت عليه من قبل المعارضين وأبو إياد هذا، كثيراً ما كان يقول لي، بعد حضوره مثل تلك الاجتماعات في شهر شباط من العام ١٩٧٤: «إنّي أحب شعبي كثيراً ولن أكذب عليه، وأخادعه بحل طوباوي، لا أريد أن أكون صلباً فأكسر، أو ليناً فأعصر، وتنتهي أيامي بالمنفى في أحد بلدان إفريقية النائية، أو أمريكة اللاتينية». ولن تكون الصفات التي ذكرت من كذب وخداع إلا في أناس كالحاج أمين الحسيني[٣] الذين أسهموا في تحويل الفلسطينيين إلى شعوب لاجئة، تعيش تحت الخيام منذ ربع قرن.

---

(٣) الحاج أمين الحسيني، هو مفتي القدس سابقاً، وكان في حينه، أحد زعماء الحركة الفلسطينية، بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وكانت له علاقات بالنازيين. توفي في بيروت عام ١٩٧٤. (المؤلف)

إذا عدنا إلى الرأي العام الفلسطيني ، فإن أنصار الحل السلمي يستعينون بالمشروع الذي كان يحبّذه الرئيس جمال عبد الناصر ، ويقنع المصريين بفوائد قرار مجلس الأمن ذي الرقم ٢٤٢ ، فيضعون من خلاله النقاط على الحروف ، ويؤكدون ما سوف يعود على الفلسطينيين من فائدة على أثر إقامة فلسطين مصغرة ، في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ويتسترون عن ذكر الآراء المعاكسة التي ستفرضها إسرائيل ، لقاء تخليها عن هذه الأراضي . وهكذا فإنهم لا يتكلمون عن الاعتراف بالدولة اليهودية ، ولا عن الوفاق السلمي ، ويستفيضون فقط في تبيان أسس أربعة في سبيل التسوية :

١ ــ إيجاد دولة مصغرة ، ولن تكون هذه سوى مرحلة على الطريق المؤدية ، بعد عشر ، أو خمسين أو مئة عام إلى (فلسطين موحدة ديمقراطية) . ويتحدث مسؤولو منظمة التحرير الفلسطينية أمام الصحفيين الأجانب فيقولون : « إن المراحل القادمة ستأخذ طابعاً سلمياً ، والكفاح في سبيل ذلك سيكون وبلا شك سياسياً » .

٢ ــ إن منظمة التحرير الفلسطينية ، لا تملك حق التخلي عن مسؤوليتها التاريخية ، بأن تعيد للشعب الفلسطيني كل قسم يحرر من وطنه ، وترفض الاستيلاء على الضفة والقطاع ، لأن هذا سيكون بمثابة تسليمهما للملك حسين .

٣ ـ إن دولة مهما تكن مساحتها ضيقة، وجواز السفر الذي تمنحه لرعاياها، والعلم الذي يظلل سيادتها، ليست سوى رموز على السيادة الوطنية، التي سوف تمنح الفلسطينيين الذين يستوطنون هذه الدولة وسائل الازدهار، في حين أن الذين لا يريدون أو لا يستطيعون الاستيطان في دولة صغيرة كهذه، سوف يتمتعون أيضاً بحماية لا يحلمون بالحصول عليها في خارجها أو في المنفى.

٤ ـ سيتتابع الكفاح المسلح وتقوى شكيمته بشكل يتوازى مع العمل الدبلوماسي لأن الدولة، الفلسطينية العتيدة، لن تكون هبة، أو منحة، بل ستنتزع من المحتل انتزاعاً.

وبفضل هذا المنطق السليم، نجح قادة المنظمات الفدائية الثلاث (فتح ـ الصاعقة ـ وجبهة حواتمة الديمقراطية) في تطبيق وتثبيت طروحاتهم عن طريق المجلس الوطني الفلسطيني (مجلس نواب المقاومة) في شهر حزيران من العام ١٩٧٤.

وإذ تقووا إثر هذا النجاح، حصلوا على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. لأن تكون الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، أولاً من قبل الشعب العربي، ومن ثم من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

إن هذه الأخيرة، أي الجمعية العمومية للأمم المتحدة، لم تتأثر

سوى بالجوانب الإيجابية من الخطاب الذي ألقاه ياسر عرفات. وأكد ممثلو تسع وثمانين دولة أن فلسطين موحدة وديمقراطية، ليست سوى أمنية. وأن زعيم الفدائيين يطالب باستعجال إقامة دولة مستقلة على جزء من وطنه فقط. وسجلت تلك الدول بتمام الرضى أن منظمة التحرير الفلسطينية ستعترف مستقبلاً بجميع المواطنين الإسرائيليين، المولودين في هذه البلاد أي فلسطين، والوافدين حديثاً، وبحق البقاء على الأرض الفلسطينية. وعلق أحد المراقبين على هذا الخطاب فقال: «كأني بزعيم الفدائيين يريد القول: إننا نقبل ضمنياً ولأول مرة في تاريخنا بجميع الأمر الواقع، ديمغرافياً، واقتصادياً، وسياسياً، وجميع ما حدث منذ بداية الاستعمار الصهيوني».

أما بالنسبة لبعض الثغرات التي بانت في خطاب عرفات، فقد أكد أعضاء حاشيته، أن ما ورد فيه، كان نتيجة جهد عظيم وصك تحكيم بين الواقعيين والمعارضين، الذين لا يزالون ضمن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي استلزم إجراء بعض التعديلات في الخطاب، نتيجة مناقشات حادة. وبيَّن أحمد جبريل، زعيم الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة، إحدى المنظمات الفدائية المخالفة لأية تسوية من خلال مفاوضات، أنه استخدم حق النقض ضد الكثير مما ورد في الخطاب حال تلاوته أمامه، مما دعا إلى تعديله.

لماذا رضخ عرفات للأقلية؟ وعن هذا التساؤل أجاب أصدقاؤه

السياسيون أن الزعيم الفلسطيني لم يخسر ولم يكسب شيئاً ، يحدو به إلى كشف أوراقه سلفاً ، ويثير انشقاقات ضمن منظمة التحرير الفلسطينية ، قبل دعوة لجنة الفدائيين المركزية إلى المفاوضات في جنيف . لأن التصريحات العديدة الصادرة عن قادة الدولة اليهودية ، عشية اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، أكدت جميعها أنهم لن يتفاوضوا أبداً مع (شرذمة قتلة) ، حتى لو عدل هؤلاء عن تدمير دولة إسرائيل . ولو خلص أي الفدائيون إلى إقناع ياسر عرفات بعدم جدوى استخدامه وفي هذا الظرف بالذات .. أسلوباً أكثر تساهلاً .

تشكيل حكومة مؤقتة

في بداية عام ١٩٧٥ ، كان ياسر عرفات صامداً في وقفته . والمنظمات الثلاث في منظمة التحرير الفلسطينبة اللواتي تسانده : فتح والجبهة الديمقراطية والصاعقة ، تضم أكثر من ٩٠٪ من فعاليات المقاومة . وتأثيرها حاسم في الأراضي المحتلة والأردن وباقي المخيمات . والذين هم أكثر ممانعة بإقامة دولة مصغرة في الضفة والقطاع هم لاجئو عام ١٩٤٨ ، أصحاب الأرض الأصليون ، التي أُنشئت دولة إسرائيـل عليها ، لكنهم انضموا وبعد تعب إلى صفوف الواقعيين ، الذين أكدوا أن اللاجئين ، سيكون لهم الحق في حال إجراء تسوية ، أن يختاروا بين عودتهم لأرضهم أو تقاضي تعويضات مادية ، تسمح لهم بإصلاح أوضاع حياتهم مستقبلاً في

الدولة الفلسطينية العتيدة أو خارجها. وعلى أية حال سوف يزودون بجوازات سفر، ولن يعاملوا بعد ذلك وكأنهم بلا جنسية، أو مشردون أو مواطنون من منطقة أخرى.

أجمع المراقبون، على أن التفاف المنظمات الذي يشكل جزءاً من جبهة الرفض، أخذ بالانكماش إذ إن اثنتين منها: جبهة التحرير العربية FLA وجبهة الكفاح الشعبي FLP لم يعد لهما أي نشاط سياسي أو عسكري. والاثنتان الأخريان: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ــ القيادة العامة التابعة لأحمد جبريل، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التابعة للدكتور جورج حبش، لا تضمان سوى بضعة آلاف من المقاتلين، ولا تزالان على الرغم من كل شيء تمارسان بعض النفوذ على المثقفين الشبان، حتى داخل فتح. وعلى الرغم من جميع توجيهاتها اليسارية لبعض البورجوازيين الكبار بين المشتتين (المهجرين واللاجئين) فإن هؤلاء، على حد قول أحد مسؤولي الجبهة الديمقراطية، بإمكانهم دفع التكاليف الوطنية. أما وقد ابتعدوا عن ساحات القتال، فلا يؤلمهم احتلال ولا إبعاد، ماداموا يعيشون في بحبوحة. وهم على استعداد لتحرير كل فلسطين خلال عشرين أو ثلاثين عاماً. ويجيء دور أبي إياد فيقول من جهته: «إن المعارضين من المثقفين قد أثاروا الكثير من العقبات في وجهه، وهم في نظره (ثوار صالونات)».

إن الذين لا يزالون يعتبرون متطرفين وتساندهم حكومتا العراق وليبيا فقط، يتألمون من عزلتهم في العالم العربي. وباستثناء بعض الأمور تقريباً، وبخاصة في الكويت وجمهورية اليمن الديمقراطية، فإن صحافة المنطقة تكن لهم عداء واضحاً.

ولا تعتبر جبهة الرفض ولأسباب عدة أنها خسرت المعركة، ففي معسكرات لاجئي لبنان، وبين الفلسطينيين المعسكرين في الكويت، لا يزال لجبهة الرفض بعض التأثير الإيديولوجي. وهكذا فإن السيدين حبش وجبريل أخذا يهددان بالانسحاب من منظمة التحرير الفلسطينية، ومعاقبة الخونة، في حال قبول لجنة الفدائيين المركزية، الاشتراك في مفاوضات جنيف. ويجيب عرفات وأصدقاؤه على ذلك، أنهم لا يزالون عند رأيهم، وهم مستعدون من جهتهم لمتابعة المحادثات واحترام نظم الديمقراطية ضمن صفوف المقاومة.

وللحقيقة فإن هؤلاء وأولئك، لا يطالبون باستخدام القوة في بادىء الأمر، كما أن قادة جبهة الرفض يراهنون على فشل سياسة انفتاح عرفات، وإذا كان في النهاية لا يقبل الانضمام إلى مفاوضات جنيف، فسيكون مكرهاً، كما يعتقدون، على أن ينحاز إلى صفوف خصومه أو أن يستقيل. وصحفي أجنبي زار بيروت، ربيع عام ١٩٧٥، تأثر جداً إذ بعد أن استقبل في المقر السياسي لمنظمة فتح، تخيل أنه موجود في إحدى وزارات

الشؤون الخارجية العربية . ومدير الدبلوماسية الفلسطينية ، فاروق القدومي ، الذي يقال له أبو اللطف ، كان جالساً خلف مكتب مكدّسة عليه ملفات كثيرة وهامة . وفيما كان يتحدث إلى زائريه الجالسين حول مكتبه بأحاديث هامشية ، لم ينقطع عن الرد على المكالمات الهاتفية ، أو أن يطلب أرقام هواتف خارجية لمكالمة أربابها في القاهرة ودمشق ونيويورك ، وباريس وبوخارست وموسكو . وأجاب عن سؤال حول عدد السفراء ، فقال إنه يقدر عدد سفراء لجنة الفدائيين المركزية بمئة بين رسميين وشبه رسميين في أنحاء العالم . ويتتابع الموظفون إلى مكتبه ليسلموه برقيات ويستعيدوا ملفات يكون قد اطلع عليها . أو للإسرار إليه بشيء خاص . وفدائيون آخرون مسلحون أو عاديون ، يروحون ويجيئون في ردهات المقر .

هناك العشرات من المقرات في بيروت ودمشق محروسة بعناية مشددة من قبل أعضاء في الأمن الفلسطيني ، وهي تشمل دوائر مختلفة : الاقتصاد ، التموين ، التربية ، الصحة العامة ، الضمان الاجتماعي ، الضمان الصحي ، العمل ، المواصلات ، الأمن ، والاستخبارات ... إلخ . ومنظمة التحرير الفلسطينية تفرض بدورها رسوماً وضرائب على جميع المهجرين ، وتشرف على إدارة مخيمات اللاجئين المنتشرة في كافة البلدان العربية تقريباً . وتعنى بالتعليم في مئات المدارس ، وتكفل القيام بمعالجات مجانية في مستشفياتها وعياداتها الخاصة . وتمنح قروضاً لنحو من خمس وعشرين ألف

عائلة من ذوي الشهداء، ولأقارب الفدائيين الأردنيين، ولأعضاء جيش تحرير فلسطين (القوات النظامية).

أما مقر التنظيمات الشعبية، فإنه يشرف بنوع جيد على مسيرة النقابات العمالية والفلاحية، والجمعيات المهنية والثقافية، وجميع هذه جاءت نتيجة انتخابات. ومقر الإعلام عن وكالة أنباء وفا Wafa وغيرها من المنشورات التي تشغل آلاف المخبرين ممن يتقاضون رواتب، أو يعملون مجاناً في جميع أنحاء العالم. كما أنها تشغل عدة فئات تكلفهم بالأشياء الفنية من سينما ومسرح وفلكلور فلسطيني. ويقوم مركز البحوث الفلسطينية بتهيئة الدراسات التاريخية، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، في حين أن مركز التخطيط، الذي يتجمع فيه فريق من الاختصاصيين، يدقق في المشاكل التي ربما تعترض طريق الشعب الفلسطيني عام ٢٠٠٠.

لقد أنشأنا نواة دولة، هذا ما كان يصرح به بكل فخر أحد مسؤولي منظمة فتح، ولا يبقى علينا الآن سوى إنشاء حكومة فلسطينية على أرضنا الفلسطينية: دولة فلسطينية مصغرة تقام في الضفة الغربية وقطاع غزة، وستنجح هذه الدولة دون ريب اقتصادياً، ولنستبق الأمور فإنها ستكون بمثابة الرد الكافي على هؤلاء الذين لا يزالون يعارضون قيامها أكثر من الإسرائيليين، وهناك عدة دراسات تبحث لإنجاح إقامة دولة كهذه، ذات موارد محدودة، وتؤوي نحو مليون وثلاثمئة ألف فلسطيني في

أرض تقرب مساحتها من ستة آلاف كيلو متر مربع، كما أنها ستؤوي أيضاً عدداً غير محدود من اللاجئين.

إن معظم أجوبة نخبة اقتصادية تحادثت معها، كانت متنوعة: «إن الدولة الفلسطينية المتوقع قيامها ستكون قابلة الديمومة، أسوة بدولتي إسرائيل والأردن، اللتين تنموان بفضل المساعدات الأجنبية. وهي على كل حال أكثر نماء من مملكة حسين الجرداء».

وخلال محادثة حول هذا الموضوع وجهت سؤالاً لياسر عرفات في شهر كانون الثاني من العام ١٩٧٥، فأجابني وبذهول قائلاً: «إلى أين تريد أن نذهب؟ هل إلى البيرو؟ ومنذ متى كان تشكيل وطن عملية تجارية؟ وسواء أكانت دولتنا العتيدة غنية أو فقيرة، تظل أرض أجدادنا غالية علينا، وسنبقى على كفاحنا في سبيل تحريرها واستعادتها. لقد شكل كابرال دولة مستقلة في غينيا بيساو، وهي تعتبر من البلدان الصغيرة والفقيرة على الكرة الأرضية، وكذلك الحال بالنسبة لليمن الجنوبي...».

أكد أنطون زحلان وهو الذي كان يدير أحد مكاتب الدراسات الفلسطينية في بيروت أن ديمومة دولة، لا تتعلق بمساحتها، بل تتوقف على الأيدي العاملة فيها، وعلى رؤوس الأموال، وعلى التكنولوجيا، والحركة لتجارية الناجحة. ولما كانت فلسطين الغد، تستطيع الاعتماد على توظيف

رؤوس أموال ضخمة تردها من الدول المنتجة للبترول. فإن الأعمال الأساسية والتنمية الزراعية والصناعية قادرة على رعاية خمسمئة ألف وظيفة جديدة. واستيعاب مليون لاجىء وهؤلاء جميعهم سوف يكتفون على قول زحلان الذي لا يزال يتابع حديثه بملياري دولار ونصف. وهذا يعني أقل بعشر مرات مما أنفقته البلدان العربية وإسرائيل في أيام حرب تشرين الأول الثمانية عشر. وبين المهجرين عشرات الآلاف من حملة الشهادات الجامعية سيكوّنون الكادر الوظيفي المطلوب تقنياً وإدارياً، الذي تحتاج إليه الدولة الجديدة.

ويجمع رجال الاقتصاد والسياسة في المقاومة، ويوافقون على أن دولة فلسطين المصغرة العتيدة، سوف تقوي ارتباطاتها الاقتصادية والتجارية مع الأردن، مهما يكن النظام السائد فيه حينذاك. والمملكة الهاشمية مثلها مثل العربية السعودية والكويت، وأمارات الخليج، ستبقى على وضعها من حيث كونها سوقاً تقليدية لحاصلات الدولة الفلسطينية. وستؤمن لها بالإضافة إلى ذلك عن طريق ميناء العقبة مدخلاً إلى البحر الأحمر، وستصبح غزة بدورها منفذاً إلى البحر الأبيض المتوسط.

كما أن بعض قادة المقاومة، لم يكونوا ليستبعدوا تعاوناً مع إسرائيل. وهذا ما ورد على لسان إبراهيم بكر، أحد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني (البرلمان)، والناطق بلسان منظمة فتح الفلسطينية سابقاً، وهو قاطن في

عمان، إذ كان يؤكد قائلاً: «لا أدري الأسباب الداعية لإغلاق الحدود بين إسرائيل والدولة الفلسطينية، التي ستجري معها تبادلات تجارية ضمن شروط. إننا لا نخشى تعاوناً كهذا، نحن أغنياء جداً برؤوس أموالنا، ونحن بوضع حسن يمكننا من الوقوف بوجه تحدي الدولة اليهودية اقتصادياً».

شكلت منظمة التحرير الفلسطينية في شهر كانون الأول من العام ١٩٧٤ لجنة مختصة لدراسة إمكانية إقامة حكومة مؤقتة. وعلى الرغم من أن قيام حكومة كهذه سوف تضمن الاعتراف بها من قبل تسعين دولة على الأقل، فمع ذلك فإن القادة الفلسطينيين كانوا يخشون الفشل. إن الإقدام على تنظيم يحدد خطاً سياسياً، وأهدافاً واضحة، ووسائل تمكن من إتمام ذلك على الوجه الأكمل، يخشى أن يؤدي إلى تشتت، ومن ثم إلى انهيار منظمة ياسر عرفات، بسبب معارضة هؤلاء الذين لا يزالون متطرفين في جبهة الرفض، كما أن اختيار الوزراء سوف يثير اختلافات في الآراء، وبلبلة حتى في جناح الواقعيين في منظمة التحرير الفلسطينية.

هناك مشاكل كادت أن تحصل بين اليمين واليسار، وبين المناضلين في الداخل (الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة) والمناضلين في الخارج، وبين منظمات الفدائيين من جهة، والمستقلين من جهة أخرى، وكلها تحتاج إلى حلول دقيقة.

بالإضافة إلى ذلك فإن إقامة حكومة مؤقتة، يجب على من يفكر بإقامتها أن يضع نصب عينيه، الواجبات تجاه من سيعتبر على أية حال حليفاً (البلدان العربية التي تأمل أن تفرض نفوذها عليها، عن طريق أعضاء الحكومة نفسها) وأيضاً تجاه الأعداء: إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية). وصارحني حواتمة بهذا الصدد قائلاً: «إنهم سوف يعارضون كل مفاوضة تجري مع بلد شرقي يساري أو راديكالي. وكل ما تبغيه أمريكا أسوة بالفئة المحافظة في المقاومة، أن تشكل حكومة مؤقتة أغلبية أعضائها مستقلون، مع تمثيل رمزي لأعضاء معتدلين من منظمة التحرير الفلسطينية».

وخلال محادثة جرت في شهر كانون الأول من العام ١٩٧٤ مع شيمون بيريز، وزير الدفاع الإسرائيلي، وحكمت المصري، الرئيس السابق لمجلس النواب الأردني، والقريب من أوساط المقاومة. وبعد جدال عنيف بين الاثنين، وقف حكمت المصري وقال لبيريز:

«في الواقع أنكم لا تريدون التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا بحد ذاته مشكل ثانوي يمكن حله بسهولة، لكن المشكل الأساسي الذي تخشون، هو أنكم ستجبرون إثر المفاوضات أن تعيدوا الضفة للعرب ومعها القدس الشرقية وغزة. وسنجد نحن حينذاك المفاوضين الذين ترضون بهم».

في جحيم لبنان

في الثالث والعشرين من شهر تموز من العام ١٩٧٥ ، وفي هجمة الليل البهيم ، اخترقت فرقة مغاوير إسرائيليين الحدود اللبنانية ، ونسفت عدة بيوت في (كفر كلا) ، واقتادت معها سبعة من سكانها . ليست العملية من الغرابة في شيء. فهي جزء من حرب الاستنزاف القائمة بين الدولة اليهودية والفدائيين ، منذ أن أنشأ هؤلاء في خريف عام ١٩٦٨ قواعد ثابتة في جنوب لبنان .

دامت معركة (كفر كلا) عدة ساعات ، وجوبه المهاجمون بمقاومة عنيفة وعنيدة ، وجرى القتال من بيت إلى بيت ، هذا ولم يتدخل الجيش اللبناني الذي كان معسكراً بالقرب منها كما هي عادته . والقرويون السبعة المعتقلون كلهم مواطنون لبنانيون ، أفرج عنهم بعد خمسة عشر يوماً ، وأوصلوا إلى نقطة حدود الناقورة ، بعد أن أخضعهم الجيش الإسرائيلي لتحقيقات مربكة وقاسية وعذابات مبرحة ، لانتزاع معلومات عن نشاط الفدائيين .

لم يقف قدرهم عند هذا الحد ، لأن الجيش اللبناني سجنهم بدوره وتعاقب عليهم جنود من مواطنيهم ، لإجبارهم على تأدية اعترافات يجهلونها . وأسوة بالجيش الإسرائيلي فإن العسكريين اللبنانيين يطمحون إلى معرفة كل

شيء عن المقاتلين الفلسطينيين المعسكرين بالقرب منهم. واتهم المعتقلون السبعة بالتعاون مع الفدائيين، وإلا كما قال أحد المحققين اللبنانيين: «لما كنتم اعتقلتم من قبل اليهود»!!

صرح لي محمد حمود، أحد المعتقلين: «إن عناصر من الجيش اللبناني عاملتنا بقسوة أشد مما لاقينا في الجبهة الأخرى من الحدود. وأبو عمر معلم البناء والآمر المحلي للجيش الشعبي وهي ميليشيا شيوعية أنشئت عام ١٩٧٠، وهو الذي قاد المعركة ضد فرقة المغاوير التي غزت القرية استنتج أبو عمر هذا بإجماع آراء سكان قريته وسكان القرى المجاورة الرأي التالي:

«لنا عدوان اثنان: إسرائيل وعملاؤها في الدولة اللبنانية ومصلحتهما مشتركة».

تغيرت الأمور خلال سبعة وعشرين عاماً. لأن الدولة اللبنانية كانت قد استقبلت عام ١٩٤٨ نحو ١٥٠ مئة وخمسين ألفاً من الفلسطينيين، معظمهم من الجليل الأعلى، هاربون من جور الهاغانا (الجيش اليهودي الذي كان يمهد لإيجاد دولة إسرائيل). وأصبح المراقبون يخشون أن هذا التطعيم الغريب، وغالبيته مسلمة، يعدل التوازن الديني والسياسي الذي أوجد في بلد الأرز بميثاق عام ١٩٤٣. لذا فقد أخذت

سلطات بيروت تمارس بعض الإجراءات الوقائية. فحصرت اللاجئين في خمسة عشر مخيماً في ضواحي المدن الكبيرة وأخضعتهم إلى مراقبة بوليسية تعسفية ودائمة. واستثنوا ضمنياً من مقتضيات الحياة السياسية في الدولة.

وإذا كان الشعب العادي يرى فيهم إخواناً أشقاء فإن البرجوازية الحاكمة، كانت على وجه العموم غير آبهة بهم، على الرغم من أن اللاجئين كانوا بمثابة معين من اليد العاملة وبأجور بخسة، لأن الكثير منهم كان يفضل العمل بأجور زهيدة، حتى يحسب بين من ستخصص لهم وكالة الأمم المتحدة إعاشة. واشتهرت هذه الوكالة باسم اونروا Unrwa، ومن جهة أخرى فإن الضيافة المقدمة للفلسطينيين، كانت تجلب للدولة اللبنانية وحكامها، بالإضافة إلى السمعة الطيبة، دعاية كبرى في مجموع العالم العربي، وكأن بلد الأرز أصبح مركز نشاط رجال الأعمال والتقنيين.

لم يكن لدى السلطات اللبنانية، ما يدعوها إلى إبداء الأسف على كرم ضيافتها، خلال ما يقرب من عشرين عاماً، أي حتى حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧. لأن الفلسطينيين كانوا يعملون بصفة نازحين في قطاعات البناء والصناعة والنقل والزراعة. وكانوا بخاصة منطوين على أنفسهم، ومرتابين مما هم فيه من وضع قلق. ولما كانت حركة الفدائيين لم تثبت بعد، فمن الجائز اعتقالهم وتعذيبهم وطردهم، قبل الوصول إلى التعرف عليهم ونصرتهم. وكل نشاط مهما يكن نوعه ممنوع عليهم وبعنف.

كما جرى لياسر عرفات المنافح السرّي ، الذي أوقف عام ١٩٦٦ عند مروره بلبنان وأخلي سبيله بعد التثبت من هويته .

وانقلب ميزان القوى بعد حرب عام ١٩٦٧ ، لأن النشاط الذي قامت به منظمات الفدائيين في سبيل درء الهزيمة التي حلت بالدول العربية قلب اللاجئين الفلسطينيين إلى فريق له تأثيره وقوته ، وأصبح مع الزمن قوة سياسية ، اتخذت من لبنان ، وبقية الدول العربية حلفاء لها ، وحازت على حق المواطنية ، وامتيازات أخرى منحت لها بشكل غير طبيعي ، من قبل الفرق المسيحية المحافظة ، والتي أجبرت على التقاتل معها فيما بعد . كما أن الاتفاق المعقود بين ياسر عرفات والجنرال بستاني رئيس الجيش اللبناني في الثالث من شهر تشرين الثاني من العام ١٩٦٩ ، اعترف البستاني من خلال بنوده بالوجود العسكري الفلسطيني في جنوب لبنان . ولم تمض فترة حتى اعتبر ذلك أنه يشكل خطراً على أمن البلاد ، حسبما جاء في أقوال ريمون اده . وعارض تنفيذه كل من بيير جميل وكميل شمعون منشئي الجبهة اللبنانية . لكن منظمة التحرير الفلسطينية حصلت على حق ممارسة سلطاتها في جميع مخيمات اللاجئين وأمام سلبية الجيش اللبناني ، وأمام الغارات الجوية التي كانت تقوم بها دولة إسرائيل ، أخذ الفدائيون على عاتقهم الدفاع ليس فقط عن مواطنيهم ، بل أيضاً عن مدن وقرى المواطنين اللبنانيين ، ضحية الانتقامات الإسرائيلية والأخذ بالثأر .

« إن دولة ضمن دولة » . هذا ما كان يقال ، وهذا ما كان يجري . إذ إزدادت قوة هذه الدولة الناشئة ، بعد هزيمة الفدائيين في الأردن ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ . وتهجيرهم من قبل المملكة الهاشمية زاد في عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، وأصبح يربو على ٤٠٠ ألف شخص . والكثيرون منهم مدربون على الحرب بسبب التجربة التي مروا بها . ولم يبق لمنظمة التحرير الفلسطينية والحالة هذه ملجأ أمين إلاّ في لبنان . فركزت فيه قواتها مع قيادة أركانها ، وتنظيماتها وكوادرها المدنية والعسكرية . وناسبتها الظروف فتدخلت في الحياة السياسية في البلد المضيف ، في حين أن الأزمة الاقتصادية الناشئة ، أخذت تزداد وتزيد في عدم الرضى الشعبي ، وتثير توتراً في العلاقات الاجتماعية .

كان يكفي في بداية الحرب الأهلية ، مطالعة الصحافة البيروتية ليتأكد المطالع كيف أن رغد العيش هو وقف على الأقلية . وكيف أن عناوين الأخبار العالمية أخذت تدعى (الحياة الاجتماعية) وتشغل فيها حيزاً كبيراً هاماً . فهناك الصور وعبارات التأييد تثبت طبعاً اغتباط فئة برجوازية قليلة ، لم تعد تخشى نشر شارات غناها . وأصبحت مسيرة حياة المحظوظين تفاخرية . وأخذ المراقبون يعدون عدة سيارات لدى العائلة الواحدة ، سيارات فخمة وكبيرة ، ويفضل أن تكون أمريكية ، وأن تكون مجهزة بهاتف أيضاً . وهناك لمثل هذه العائلات سكن ثان في الجبل مجهز بمسبح ، وملعب

تينس، وملعب آخر للغولف. والمصيف مسكن فخم تحيط به أملاك واسعة، يلجأ إليه المحظوظون إبان حمارّة القيظ. ولا ننسى أبداً أن هناك شقة أخرى في ملكيتهم في باريس، أو جنيف، أو لندن، أو نيويورك، يستخدمونها لفترات قصيرة لقضاء بعض الأعمال العاجلة، أو للترويح عن النفس. أما اليخت فهو مرساه في طسليك Taslik بالقرب من بيروت، ويساعد على قضاء عطلة أسبوعية مفرحة برفقة الأصدقاء.

إن البرجوازي البيروتي يأبى العيش في مجتمع البائسين، لأن الشقة الفخمة التي يملك ويسكن، تكون عادة في حي فخم، وغالباً مسيحي. وهو نوع من المحجر، حيث الأغلبية الساحقة في مجتمع من هذا النوع، لا تتحدث إلا بالانكليزية أو بالفرنسية، وعند الضرورة التي تتطلبها الفرنجة بتشكيل فرنسي لبناني. وهذه مادة بديلة لمزيج من الفرنسي واللبناني العربي. وإذا حانت ساعة الغداء نجدهم أزواجاً على إحدى البلاجات الرملية الخاصة في بيروت، وهي بالطبع محفوظة للأعضاء والمساهمين. وإذا جاء المساء، فليس هناك إزعاج، لأن دليل بيروت الليلي يقدم لائحة طويلة عريضة من المطاعم والحفلات الليلية الصاخبة، وصالات الألعاب حيث التكلفة ضخمة.

إن نوعية البرجوازية اللبنانية، يقيم أفرادها في الخارج قطعاً باستثناء عدد قليل من العائلات الكبيرة التي تدعى (إقطاعية) وتكونت حديثاً،

وجمعت ثروتها خلال السنوات العشر الأخيرة، وحصراً بفضل الحربين العالميتين، وربما كانت أيضاً حصيلة مضاربة في البورصة أكثر مما هي بفضل مشاريع إنتاجية.

تسود الساح اللبنانية حرية متطرفة ثقافياً واجتماعياً وخلقياً. والزراعة والصناعة التي يعمل فيها نحو ٤٠ ــ ٤٥٪ من السكان أصبحت تعطي أقل من ٣٠٪ من المنتوج القومي الصافي. وبموجب اعتبارات أخرى فإن ٥٪ من السكان يستهلكون النصف مالم يكن أكثر، من المنتوج القومي. وهروباً من قلة الإنتاج، ومعاناة الحياة الظالمة القاسية، توجه أهل الريف نحو أشعة بيروت الوهاجة الجذابة وضاحيتها، فتجمع فيها عام ١٩٧٥ مليون ونصف مليون شخص، أي ما يساوي نصف سكان لبنان. وعلى الرغم من ذلك لم يلحظ أي مشروع تنظيم مدن أو مشروع إسكان، أو تنمية لاستيعاب هؤلاء الناس التاعسين، الذين جعلوا من بيروت التي هي بمقياس كيلو متر مربع، المدينة الأكثر سكاناً في العالم بعد طوكيو.

كان الفلسطينيون بين هؤلاء عديدين، ويزداد عددهم بين الحين والآخر في أكواخ من الصفيح حول بيروت. ولدى قيامي بزيارتهم خلال فصل صيف عام ١٩٧٥ غاب عني استطلاع العوامل التي تأكدتها من نفسي، والتي سهلت وشجعت الحرب الأهلية والتحالف الذي نما بين الفدائيين والتكتلات الإسلامية والتقدمية.

رائحة كريهة تنبعث من القاذورات التي أصبحت متراكمة في الأزقة الثانوية، وصبيان يلتهم وجوههم الذباب، يتخبطون في برك ماء موحلة، وشيخ ذو وجه مصفرّ يصحبه شاب حائر النظرات يجلسان أمام كوخ يراقبان الرائحين والغادين. وأصبح الغريب لا يُدعى لتناول فنجان قهوة عربية، خلافاً لما تقتضيه الضيافة العربية، التي تضرب بها الأمثال. وهذا يعود إلى ضيق المسكن، الذي هو كناية عن براكة مصنوعة من صفائح صدئة تؤوي الأهل والجدود والأولاد.

إن قاطني مدينة الصفائح هم على يقين من بؤسهم، وما عليهم سوى التطلع حولهم ليشاهدوا البنايات الفخمة، ذات الشرفات المزخرفة، التي يقطنها مسيحيون أو مسلمون يعيشون في هناءة، وعلى القنابل التي تدمر مساكنهم إشارة صليب لا تمحى، أو إشارة القنّاصة الكتائبيين وغيرهم من الميليشيات المارونية.

يعد هؤلاء ستمئة ألف شخص يشغلون نطاق البؤس الذي يحيط ببيروت وضاحيتها، التي هي مركز مالي بالنسبة للشرق الأوسط، حيث أخذت تتصدع المصارف تحت تأثير سيولة دون استثمار، ولا يزال قسم كبير من السكان يعيش في الفاقة، وعلى حافة مجاعة. وأصبح معدل الوفيات مرتين أو ثلاث مرات أكثر ارتفاعاً من المعدل العادي. والعاطلون عن العمل والعمال الذين يعملون بأبخس الأجور بالإضافة إلى سكان

مدينة الصفائح، قلت إمكانية قدرتهم على العيش، بالنظر لارتفاع الأسعار. وهذا وغيره يحولان دون إيوائهم في مسكن لائق، لأن الأجور أصبحت أيضاً ثلاثة أضعاف خلال سنتين، بسبب مضاربة البورصة المالية، كما عجزوا عن إرسال أولادهم إلى المدارس، ولا تسل عن عجزهم في معالجة أمراضهم.

التجأ قسم كبير من الطبقة العاملة في المدينة إلى محاجر الفاقة المسماة: الكرنتينا، برج حمود، النبعة، تل الزعتر، الشياح، برج البراجنة، صبرا أو شاتيلا. وفي هذه المدينة التي أصبحت فيها تكاليف الحياة مرتفعة كما هي في نيويورك، أصبح ٧٢٪ من العمال يكسبون وسطياً ما يساوي ٤٢٥ ليرة لبنانية شهرياً. أعني أقل بمرتين من أدنى معدل لازم لتأمين تكلفة الطعام والسكن الصحي. باستثناء تكاليف اللباس والتنقل والمصاريف المدرسية والمعالجات الطبية.. إلخ وهذا بالنسبة لعائلة مؤلفة من ستة أنفار. وكان عدد من العمال يكاد لا يكسب الأجرة الدنيا التي تساوي ٣١٥ ليرة لبنانية شهرياً[٤].

إن هذه المجمعات من البيوت البائسة، تقرض جسد بيروت وكأنها

---

(٤) إن الملاحظات والأرقام التي ذكرت في النص مستقاة من خلال أرقام وإحصائيات رسمية جمعها المطران غريغوريوس حدّاد الذي عزل من منصبه كرئيس أساقفة بيروت بسبب أفكاره التقدمية. (المؤلف)

الوباء، بالإضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين، الذين أقاموا النواة الأولى من مدينة الصفائح هذه عام ١٩٤٨، والعمال المسلمين السنّة (عرب وأكراد) الذين جاؤوا وشاركوهم في سكناهم. هذا وقد وفدت عليهم أيضاً موجة متتالية من الإسلام الشيعة الهاربين من مناطقهم القاحلة، أو من القرى الحدودية التي تقذفها إسرائيل بالقنابل.

ناهيك عن التفسخ الذي حدث جغرافياً ومذهبياً وثقافياً واجتماعياً. وكثيراً ما امتزجت هذه الأمور معاً، بسبب الاختلاطات والاتهامات التي أوجدها النزاع. فالحالة الراهنة هي بمثابة حرب دينية بالنسبة للبعض، ولا سيما أن القتال يقع بين المحرومين. وحصل تصعيد كبير في جميع تشكيلات اليسار، وغالبيتها مختلفة المذاهب، وبالتالي الحركات النقابية التي تضم أيضاً مسيحيين ومسلمين تثبت ذلك. هذا بالإضافة إلى الرعب الذي حل بجميع الموسرين ذوي الامتيازات دون تفريق في الدين، مع ما سبق من اختلافات متعاظمة حول النظام السائد، ومن ثم بالنسبة لتمرد الفئات الفقيرة من السكان.

لجأ بعض الفلاحين إلى زراعة التبغ، دون الحصول على تفويض نظامي، وأخذوا يبيعون نتاجهم إلى السوق السوداء. وقد قال لي أحدهم: «إنك تجد في لبنان من الآن وصاعداً الواقع يخلق الشرعية». وتقوم الميليشيات الشيوعية التي سيطرت على القرى في جنوب لبنان بالدفاع

عنها . وأخذت تحمي في الوقت نفسه حدود لبنان بدلاً من الجيش المحصور في ثكناته ، وهي قادرة في كل وقت على عزل المنطقة عن بقية القطر .

« لا شيء شرعي في لبنان ، حتى الدولة ــ هذا ما صرح به المسؤول الحزبي في النبطية ــ إننا ننتزع حقوقنا انتزاعاً ، ونفرض وجودنا بقوة سلاحنا » .

وفي صيدا التي يقطنها مسلمون سنة ، لجنة شعبية ممثلة فيها جميع القوى الوطنية والتقدمية ، ترعى شؤون المدينة وتوطد أركان النظام العام . وطرابلس المدينة الثانية في لبنان ، سكانها أيضاً معظمهم سنة وفيها تشكيلات يسارية وإسلامية ، وعدة أحياء في بيروت ، وبخاصة أحياء الشقاء الشعبية ، لا تعترف منذ أشهر بالسلطة والنظام ، وممثلو الدولة لا يتمكنون من الوصول إليها أو دخولها . وهكذا قل عن الأنظمة العامة . وسكان مدينة الصفائح يمتنعون عن دفع الأجرة أثمان الكهرباء والماء اللذين يصرفون . لكنهم يدفعون اشتراكاتهم الشهرية للجان الشعبية ، التي تسهر على راحة هذه الأحياء وتشيع الأمن لساكنيها .

تسلح هؤلاء على وجه العموم عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية ، فقاموا بمهاجمة جميع ما يرونه هم أنه يمثل الجمعيات

الاستهلاكية لتي لا يستطيعون الوصول إليها، وأتلفوا متاجر عامة، ومخازن أثاث، وصالونات حلاقة للسيدات.

غير أن البرجوازية اللبنانية قلقة وبخاصة من الأوضاع الاستراتيجية التي تشغلها محاجر الشقاء التي لقبها بعضهم، حزام الحقد والغضب. «نحن في الواقع محاصرون» هذا ما كان يصرح به ريمون اده، زعيم التكتل الوطني لمسيحيي اليمين. لذا فإن الفقراء، والشيعة، والسنة، والفلسطينيين، والشيوعيين، يستطيعون في كل لحظة إخماد أنفاسنا.

أصبح الفلسطينيون واللبنانيون، ضحية الضائقة الاقتصادية والنزاع الإسرائيلي العربي، وأصبحت لدى غالبية المسلمين، النية أيضاً بالالتفاف حول مجمع الشقاء ذاته. هذا بحسب التعبير الذي أطلقه غسان تويني صاحب صحيفة النهار الناطقة بلسان الفئة المسيحية ويضيف قائلاً: «إنهم مجمعون على كره الدولة اللبنانية، والجيش، والبرجوازيين الموارنة الذين يعتبرونهم أعداء».

إن الفقير والفلسطيني، أصبح كلاهما منذ هذه الساعة الشخصيات الأساسية في الحلبة اللبنانية، وكلاهما يشتركان معاً في معركة واحدة مشتركة. هذا ما كتبه أحد المعلقين في مجلة (أعمال وأيام) التي كانت تصدر من قبل المركز الثقافي الجامعي في بيروت.

وفي صيدا، وفي شهر شباط من العام ١٩٧٥ نزل العمال الفلسطينيون إلى الشارع مع صيادي السمك اللبنانيين، وتظاهروا ضد الدولة والمجتمع البروتيني[٥] الذي يحكمه كميل شمعون، أحد زعماء اليمين المسيحي البارزين. فقتل أحد عشر متظاهراً برصاص الجيش الذي تصدى لهم. وأقام اللبنانيون والفلسطينيون الحواجز، واستولوا على المدينة، وقطعوا طريق بيروت، وتوفي نائب صيدا، وهو رجل يساري، متأثراً بجراحه البليغة، من جراء إصابته في المظاهرة، ودفن ملفوفاً بالعلم الفلسطيني. وأعلنت الأحزاب التقدمية الإضراب العام، لكن الكتائب وعلى رأسهم بيير جميل، قاموا بمسيرات في الأحياء المسيحية في بيروت، لتحية بطولة الجيش الذي قتل منه خمسة جنود في أثناء مظاهرات صيدا. وتلألأت جدران المدينة بملصقات لا تحصى ومتعددة المعاني. وكان أجدرها بالانتباه الملصق القائل:

«جميل = اسحق رابين = وكالة المخابرات المركزية الأمريكية».

وبعد أن نما اليسار وتوسّع وقوى تحالفه مع المقاومة الفلسطينية أصبح قادراً على تغيير توازن القوى على الحلبة اللبنانية إلى صالحه. وهذا اليسار المجزأ، والمنعدم الوسيلة، ليس له تمثيل في البرلمان، ولا في الحكومة،

(٥) نسبة إلى بروتيه Proteé أحد آلهة البحر لدى اليونان وهو مشهور بالتقلب (المترجم)

ولا في الإدارة، وعلى الرغم من كل ذلك، فقد صمد أمام ضربات الأعداء والخصوم، وتمكن من جمع شمله في ظلال جبهة موحدة يرأسها كمال جنبلاط معتمداً على أربعمئة ألف لاجىء فلسطيني، وهؤلاء أنفسهم يدافع عنهم عشرون ألف فدائي بسلاحهم الكامل. وهو أي جنبلاط، كان يعتمد أيضاً على ميليشياته الخاصة به، فكان يظهر وكأنه في حرز قلعة منيعة حصينة.

وهكذا أصبح اليمين في وضع دقيق جداً. ومثله الوضع الاقتصادي، الملغوم من أساسه، بسبب التنظيمات القديمة البالية. وأخذ يترنح تحت تأثير التضخم المالي، وازدياد المعارضة الجماعية، والمطالبات السياسية في المجتمعات الإسلامية، وبالاختصار فإن النظام اللبناني، أصبح يجتاز ضائقة وجود عارمة، لأن القابضين على ناصية الأمور لم يتمكنوا من إيقاف موجات الإضراب التي طغت على البلاد. ومثلهم الجيش الذي لم يستطع إعادة النظام، لكونه تعصباً طائفياً من حيث تنظيمه، وشُلَّ من حيث تقسيماته الداخلية، بالإضافة إلى قدرة أعدائه العسكرية.

إن حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ ونتائجها المباشرة، أثارت أملاً كاذباً لدى القادة اللبنانيين. كما أن الاعتراف العالمي بمنظمة التحرير الفلسطينية: أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والاستقبال الحماسي الذي قوبل به ياسر عرفات لدى الجمعية العمومية في الأمم

المتحدة، جعلت الناس يعتقدون بقرب حدوث مفاوضات بين اللجنة المركزية للفدائيين وإسرائيل. والرئيس سليمان فرنجية الذي ذهب إلى نيويورك ليدافع شخصياً عن القضية الفلسطينية، أخذ يتبادل الآراء مع زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، ويعامله كرئيس دولة. وعدم مغادرة اللاجئين والفدائيين الأراضي اللبنانية في فرصة قريبة، ليذهبوا ويركزوا أمورهم في دويلة فلسطينية... أخذ هذا كلّه يتجمع في الأذهان، لكن سرعان ما تبدلت الحال وحل الخصام، منذراً بحرب أهلية. وبعد استحالة فرض تسوية شاملة، استطاع الأمريكيون والإسرائيليون والمصريون إجراء اتفاق مؤقت، يعتبر كهدنة طويلة الأمد، تدوم سنوات عدة في المنطقة.

أما الكتائبيون الذين كان شعارهم: الله، العائلة، الوطن، فقد أخذوا يلوحون أيضاً بشعار القومية، ويتنكرون لهؤلاء الفلسطينيين، ويقولون: «لقد ارتكز الفلسطينيون على اليسار الدولي، وصاروا يستغلون ضيافتنا وديمقراطيتنا. وأخذ بيير جميل يطالب في ٢٠ من شهر كانون الثاني عام ١٩٧٥ بإعادة سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية. ومن ثم طالب في ٢٠ من شهر شباط من العام نفسه، بإعداد وإجراء استفتاء حول الوجود الفلسطيني في لبنان. وساءت الحال في شهر آذار على أثر استدعاء الجيش إلى صيدا. وفي ١٣ من شهر نيسان حدث تقتيل سبعة وعشرين فلسطينياً ولبنانياً، كانوا يجتازون بسيارتهم الحي المسيحي في عين الرمانة في

بيروت. وقد فجر هذا الحادث وراءه حرباً أهلية تخطت في مرحلتها الأولى ١٩ تسعة عشر شهراً.

تل الزعتر

من شهر نيسان إلى شهر كانون الأول من العام ١٩٧٥، حاولت المنظمات الرئيسية في منظمة التحرير الفلسطينية، وبخاصة فتح، حاولت جميعها المستحيل لكي لا تستدرج إلى التنازع، ومن ثم إلى المعركة. ويعود ذلك على الأقل إلى سببين:

ــ أنها لا تريد إخلاء الجبهة الجنوبية لكي تتابع عمليات إرهاق إسرائيل.
ــ كونها في ريبة من أن أعداء القضية الفلسطينية يسعون إلى إنهاكها قبل استبعادها عن الحلبة السياسية.

وعلى الرغم من تجميد الأمور وتأجيلها إلى أجل غير مسمى، فقد كان على مؤتمر جنيف من شهر كانون الأول عام ١٩٧٣ أن يستعيد حركته فأعماله. هذا وإن ياسر عرفات لم يفقد الأمل بدعوته إليه ضمن الشروط التي كان قد وضعها لحضوره. وأجل النظر فيها مراراً. وكان هنري كيسنجر، وزير خارجية أمريكا قد نجح، بفضل دبلوماسيته المكوكية، بعقد اتفاقين بين إسرائيل من جهة، ومصر وسورية من جهة أخرى، ووقع عليهما بالتوالي في شهري كانون الثاني وأيار من العام ١٩٧٤. وكانت

طبيعة العقدين تقنية، لأنهما يضمنان فك ارتباط الجيوش التي كانت تتقاتل في شهر تشرين الأول من العام ١٩٧٣ . وكان بادياً للعيان أن كيسنجر متجه نحو هدف استراتيجي يشاركه في وضعه القادة الإسرائيليون، ويأمل أن ينتهي إلى عقد معاهدات صلح ثنائية بين الدولة العبرية، وكل من الدول المحاربة مصر وسورية، وبالتالي الأردن، الأمر الذي يساعد على إبعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن المفاوضات. وبكلمة موجزة فإن الفلسطينيين، كانوا يرون وجوب إعادة تنظيمهم بصيغة جديدة، بمقتضى مشروع روجرز، الذي سبق وكان سبباً عام ١٩٧٠ لمجابهة مسلحة بينهم وبين النظام الأردني.

كان قادة منظمة التحرير على وعي كامل من حيث عدم الوقوع في مكيدة مماثلة. هذا بالإضافة إلى أنهم يخشون الوصول إلى إخفاق أشد وقعاً مما جرى لهم في عمان. فإلى أين سيذهبون إذا طردوا من لبنان؟ لم يكن خوفهم وليد أوهام، أو دون أساس. واليمين الماروني لم يكن في عزلة بالنسبة للمحيط العربي الإسلامي، كما كان يعتقد، ليلجأ أخيراً ويستجدي العون من الغرب المسيحي. والعكس هو الصحيح، لأن بيير جميل وكميل شمعون كانا على علاقات طيبة مع الأردن، ودول الخليج. وبعض هذه الدول كان يغدق عليهما الأموال والسلاح. وخلال تسعة عشر شهراً من بدء القتال، نادرة جداً هي الحكومات العربية التي انتقدت ولو مرة واحدة التشكيلات

المسيحية. وسبب ذلك يعود إلى أن الدول المحافظة في المنطقة كانت تنظر إلى النزاع اللبناني، وكأنه ليس حرباً دينية. وكانت على حق في ذلك لأنه بمثابة امتحان قوة بين وطنيين وموالين للشيوعية الدولية، بزعامة كمال جنبلاط، الزعيم الدرزي الذي هو في الوقت ذاته، زعيم الأحزاب التقدمية، وهو الأداة المنفذة إرادياً أو لا إرادياً. وحفاظاً منهم على مستقبلهم وزعاماتهم، فإن عدداً من القادة العرب كان يعتبر ذلك واجباً، ولا يتكتم بذلك في الأحاديث الخاصة، وبخاصة مع كاتب هذه السطور في مساندة اليمين الماروني، وبوضع كل وسائل أولئك القادة، تحت تصرف اليمين الماروني طبعاً.

إن المساعدة بأشكالها المتعددة: من تسليح ومستشارين ومساعدة عسكرية وعون في بعض المعارك التي جرت، وقدمتها إسرائيل للميليشيات المسيحية، لم يكن لكل هذا في نظر عدد من القادة العرب صفة مريبة. علماً بأن دولة إسرائيل كانت تصرح أن لا مانع لديها من وصول اليسار اللبناني إلى الحكم. وهي قادرة نظرياً على تحقيق ذلك، لكنها في الوقت ذاته تحد وتقلل من ادعاءات منظمة التحرير الفلسطينية في تفشيل الدبلوماسية الأمريكية الحاصلة حينذاك على رضى غالبية الحكومات العربية.

إن استخدام القوة والفطنة معاً، حملا المقاومة الفلسطينية في حينه على الوقوف على الحياد، خلال الأشهر الأولى من الحرب الأهلية، ولم

تشترك سوى في عمليات عسكرية نادرة ذات طبيعة دفاعية. ومنظمة الصاعقة وحدها وهي تابعة لسورية، وأحياناً الجبهة الديمقراطية بزعامة نايف حواتمة، هما اللتان اشتركتا بقوة في المعارك التي دارت حتى شهر كانون الأول من العام ١٩٧٥.

على النقيض من ذلك، فإن منظمة التحرير الفلسطينية عزمت أن ترمي بثقلها في المعركة. وفي الرابع من شهر كانون الثاني، حاصرت الميليشيات المسيحية، حيّ تل الزعتر في بيروت وقطعت عن سكانه، الذين يعدون خمسين ألفاً، المواد الغذائية، قصد تجويعهم. وبعد عشرة أيام هاجمت مخيم ضبيّة، وسكانه مسيحيون فلسطينيون، وكانوا لا يزالون خارج النزاع، فدمرته، وقتلت قسماً كبيراً من سكانه. وفي التاسع عشر من شهر كانون الثاني، أحرقت مساكن الكرنتينا، وأبيد سكانها عن بكرة أبيهم، ومهدت أرضها بواسطة الجرافات، وبُشّع بنحو ألف من سكانها بين نساء وأطفال. وعرضت شبكات التلفزيون العالمية صوراً تبعث الألم في النفوس وتقشعر لها الأبدان. لأن جنود بيير جميل وكميل شمعون يتباهون بالتقتيل، ويلوحون بشارة الصليب، متفاخرين بانتصارهم، ويسكبون الشمبانيا على بقايا الجثث، أو يرقصون على أنغام أوتار القيثار. وفي اليوم التالي هاجم الفلسطينيون وبخاصة رجال الصاعقة وحلفاؤهم من اللبنانيين منطقة الدامور (منطقة نفوذ اليمين).

وصل المحافظون اللبنانيون إلى نهايتهم وأوج غيظهم. وتطهير بيروت الشرقية في سبيل تحويلها إلى قطاع مسيحي صرف، حدا بهم إلى تدمير كافة الأحياء المأهولة بفلسطينيين أو مسلمين. وأفلحوا هكذا باستدراج منظمة التحرير الفلسطينية إلى النزاع، وأضفوا على هذا النزاع صفة (حرب تحرير وطنية) معارضة لفئة من اللبنانيين الذين يدعونها: (جيش احتلال أجنبي).

إن أحد قادة فتح المدعو أبو إياد، فسر بعد فترة وجيزة، وضع اللجنة المركزية للفدائيين في هذه الحال فقال: إن المجازر التي جرت في ضبية والكرنتينة، وضعتنا في موقف حرج. فمن جهة كنا غير راغبين في التدخل بكل ثقلنا في النزاع، تنفيذاً للقرار الذي كنا اتخذناه في بداية الحرب الأهلية.. ومن جهة أخرى كنا نرى صعوبة في ألاّ يكون لدينا رد فعل تجاه التحديات التي كانت تطلقها أحزاب اليمين المسيحي. والتي كانت غايتها من قيامها بالهجوم الدامي تحطيم معنوية الفدائيين، ومعهم الشعب الفلسطيني ومسلمي لبنان الذين أخذوا يغتاظون من سلبيتنا، فكان لزاماً علينا والحالة هذه أخذ المبادرة.

تحدي كامب ديفيد

«إن عام ١٩٧٧، سيكون عام السلام» هذا ما كان يردده

الرئيس السادات منذ انتخاب الرئيس جيمي كارتر لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، في شهر تشرين الثاني من العام ١٩٧٦. وعلى الرغم من أن غالبية نظرائه العرب لم يكونوا يشاطرونه رأيه وتفاؤله، لكنهم كانوا يسلمون أن الظروف لم تكن أبداً مواتية لإجراء تسوية مشرفة وعادلة مع إسرائيل.

وفيما كان العالم يتحدث عن العودة إلى مؤتمر جنيف كان الهدوء يهيمن في أواخر عام ١٩٧٦ على كافة خطوط وقف إطلاق النار: في الجولان السوري المحتل، إذ لم يحدث حادث معكر منذ عام، وعلى حدود الأردن حيث كانت الجسور المفتوحة، تسهل التعامل بين الدولة اليهودية والمملكة الهاشمية، وفي سيناء حيث انعدم التعاون بين العسكريين الإسرائيليين والمصريين، وأيضاً على الحدود اللبنانية، بفضل توقف عمليات الفدائيين، الذين كانوا يضمدون جراحهم نتيجة الحرب الأهلية، زد على ذلك فإن الإسرائيليين وجيرانهم العرب كانوا يتعاونون لمنع الفلسطينيين من القيام بأقل نشاط عسكري.

كان الوضع إذاً مواتياً لإجراء مفاوضات، كما أن الرأي العام العربي الذي دمرته الحروب الخاسرة، كان يحبذ القيام بتسوية. وفي الوقت ذاته لم يكن الزعماء العرب يجرؤون على التلفظ بكلمة (سلام) إذ هي لدى المذيع المصري الشهير أحمد سعيد: «أمر تافه ومخل بالحياء».

لم يكن النزاع الفلسطيني، منذ حرب تشرين الأول من العام ١٩٧٣ موضوع مزايدة بين معتدلين وثوريين. والجزائر التي كانت تلتزم الصمت، كانت تشجع خفية منظمة التحرير الفلسطينية على إجراء مفاوضات. والرئيس الليبي العقيد القذافي، كان يحدثني في شهر شباط من العام ١٩٧٥ أنه يعترف للفلسطينيين بحق المساهمة في مؤتمر جنيف، وإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، ولكن دون وسطاء عرب، ويضيف قائلاً: «ألم يُسَوِّ الفييتناميون نزاعهم مع الأمريكان بهذه الطريقة؟ وتصلب العراق الشامل، الذي زال بعد ثلاثة أعوام؟ أي بعد توقيع الاتفاقية الإسرائيلية المصرية، فقد بقي فعلياً.

إن تفاؤل السادات، وأمل بقية الزعماء العرب، والفلسطينيين كان يدعمهما وبخاصة تسلم جيمي كارتر سدة البيت الأبيض، الذي وضع حداً لكابوس رئاسة سلفه ريتشارد نكسون، ولا سيما ليسطرة وزير خارجيته هنري كيسنجر، لأن كلا الرجلين: نكسون وكيسنجر، اعتبرا مسؤولين عن عدم إجراء وفاق الصلح، بالإضافة إلى عدم إيقاف الحرب الأهلية في لبنان. وللحقيقة لم يكن ينظر إلى كارتر أنه (موالٍ للعرب) فهو جد بعيد عن ذلك. إن هذا الرجل الذي كان يلقبة نفر من معاونيه (بالمبشر) لأنه لا يترك قراءة العهد القديم (التوراة)، ومع ذلك كان مقتنعاً بشرعية عودة الشعب اليهودي إلى أرض أجداده. لكن (صهيونية)

المستولي حديثاً على البيت الأبيض كانت مقبولة لدى الواقعيين من العرب، ولدى زعماء منظمة التحرير الفلسطينية الكبار أيضاً، شريطة أن تكون تطلعاته متوافقة مع تسوية مشرفة حسب أهدافهم. وقبل أن يعلن كارتر في الخامس عشر من شهر آذار لعام ١٩٧٧ حق الفلسطينيين بوطن. هذا الإعلان الذي اعتبر بمثابة عبارة ثورة من فم رئيس أمريكي من منبت ديمقراطي، وخطوط مشروعة للسلام كانت معروفة لدى الجميع.

إن الجمل الصغيرة، التي كان يتفوه بها تطابق تماماً وثيقة جعلها مرجعه وهي تقرير معهد بروكينغ Brookings الذي أُعلن في شهر كانون الأول من العام ١٩٧٥ تحت عنوان (نحو السلام) في الشرق الأوسط. وهذا التقرير مؤلف من عشرين صفحة، نتيجة مداولات ومقابلات لمدة ستة أشهر، وتبادل وجهات نظر بين ست عشرة شخصية ذات خبرة في القضايا عامة، وقادرة على إبداء آراء صائبة.

وتم وضع التقرير هذا، بموافقة صهاينة كبار، وموالين للقضية الفلسطينية، وأعطى الرئيس كارتر ليس فقط زخماً لسياسته في الشرق الأوسط، بل أيضاً طريقة سياسية من الممكن إنتاجها. ولا بد للمراقب من إبداء دهشته بسبب ظهور مشابهات بين تقرير بروكينغ وتصريحات الرئيس الأمريكي المختلفة، علماً بأن اثنين من الفريق الذي وقع على التقرير هما مستشارا كارتر المقربان في السياسة الخارجية. ومع ذلك لم يفد منه خلال

رئاسته. والمستشاران الاثنان هما بينيتو بريجنسكي ووليم كاندت. ويقيمان في البيت الأبيض أيضاً. وتبوأ الأول مركزاً استراتيجياً، مستشاراً لشؤون الأمن القومي الذي كان معهوداً به من قبل لهنري كيسنجر. والثاني معاونه شارك بمؤلف ثمين يبحث في الحركة الفلسطينية.

وانطلاقاً من التقرير، كان كارتر يصرح أن اقتراحاته ليست سوى أفكار عامة، تسهِّل على المحاربين الوصول إلى اتفاق. ولقد رسم بالحقيقة معالم أولية للوحة السلام الذي كان يقصده. وبالإجمال فإن كارتر تبع نوعاً ما نقيض السياسة التي سار بها هنري كيسنجر. وقرر تسوية شاملة يجب أن تكون مدروسة مراحلها ومقررة، قبل أن توضع موضع العمل. إن سياسة الخطوة خطوة التي سار عليها وزير الخارجية الأمريكية السابق، اندثرت ولم تنجز جميع أهدافها، من حيث تقوية السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. والحفاظ على الهدوء في مختلف الجبهات، وكسب بعض الوقت. وأصبح من الراهن الآن قلب جميع الإجزاءات التي كانت قد اتخذت قبلاً.

إن الرئيس كارتر اعتمد على الموضوع الواجب طرحه بالذات ومن خلاله طرح أساسات تسوية مستقبلية، واستخدم فرضية المصالح الأساسية لدى الفريقين المتخاصمين، بعيداً عن تطلعاتهم وأطماعهم غير الواقعية. فكان يقترح تبادل صلح حقيقي، كان الإسرائيليون بحاجة إليه،

قبل كل شيء لقاء إعادة شبه كاملة للأراضي المحتلة، والتي لا غنى عنها بالنسبة للعرب.

إن الصيغة التي تقدم بها لم تكن جريئة أو أصلية ومبتكرة، بل هي بحاجة دائمة لأخذ رأي رؤساء السلطة التنفيذية في البيت الأبيض، وتوافق تسوية شاملة دولية. لكن الرئيس الأمريكي كان له فضل توضيحها بصراحة وعلانية.

وعلى نقيض ما كان يراه كيسنجر فإن كارتر لم يكن يصدق ما يجري في الخفاء. وكان بين الاثنين شكوكية بسبب عدم ثبات الآراء، وبسبب إعلان كارتر بصراحة كاملة عن طبيعة الاتفاق الذي تجري دراسته وقيامه بدور مرشد فقط، مبدداً تدريجياً من أذهان الرأي العام الإسرائيلي والعربي كافة الأساطير والأوهام التي تشجع الديماغوجية، وعناد زعماء المعسكرين.

وأتمكن من إيجاز مشروع كارتر في خمس نقاط:

ــ كيفية السلام: اعتراف المحاربين العرب رسمياً بإسرائيل وحقها بالوجود، وإنهاء حالة الحرب، واتباعها بتسوية شاملة تتضمن: حرية التنقل، والتبادل الاقتصادي التجاري، والسياحي والثقافي. ولا تطبق هذه التسوية بتغيير حكومة أو نظام في أحد البلدان الموقعة على المشروع.

ـ ستكون الحدود على وجه التقريب ـ حدود ٤ حزيران عام ١٩٦٧ ـ والتعديلات الكبرى والصغرى، الطارئة عليها يجب أن يقرها الطرفان. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الإبقاء على تسلح هجومي بعيد المدى، فإن أفضل ضمان تنشده إسرائيل للحفاظ على أمنها، هو الاعتراف بحدودها النهائية الثابتة من قبل جيرانها.

ـ إجراءات أمنية مختلفة ومتممة يجب أن يُبَت بها: ومنها إيجاد مناطق منزوعة السلاح، بعرض ٢٠ عشرين كيلو متراً أو أكثر، حيث تستطيع قوات دولية أو سواها التمركز ووضع نظام الكتروني للإنذار المبكر، مماثل للمستعمل في سيناء منذ شهر أيلول من العام ١٩٧٥، وتثبيت ذلك بضمانات دولية متعددة الجوانب: سوفييتية، أمريكية، مجلس الأمن، أوروبا الغربية... أو آحادية الجانب: مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ يجب إعداد وطن للشعب الفلسطيني. بشكل حكم ذاتي مستقل (وهذا حل يقدمه كارتر بحذر، خوفاً من تسرب السيطرة السوفييتية إليه) أو باتحاده مع الأردن، أو أيضاً بجعله عضواً بكونفدرالية عربية (ضمن اتحاد عربي).

ـ وأخيراً يجب أن يمثل الشعب الفلسطيني في مؤتمر جنيف

بصورة أو بأخرى بممثليه الخاصين، أو بشخصيات منتقاة، إذا بقيت منظمة التحرير الفلسطينية غير معترفة بوجود إسرائيل وشرعيتها.

هذا ما كان يدلل به أولئك الذين يحيطون برئيس البيت الأبيض. وعُلِّقت آمال عريضة على ما ذكر.

بالنسبة للإسرائيليين، فإن رئيس السلطة التنفيذية لم يقطع الأمل بكسب المسؤولية إلى جانب طروحاته، وقوى أمله وصول شيمون بيريز إلى رئاسة حزب العمل (معراخ). واستقال رابين، واستدعي إلى واشنطن بمثابة تطور إيجابي. والواقع أن بيريز أسهم بآراء مقبولة، وكانت أقل شحوباً مما كان يطرحه سلفه. كان واقعياً تجاه ما لمس من حقائق ولطَّف موقفه.

بدت الظروف مواتية ومشجعة، حتى تبناها المعتدلون، عند بدء الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي انعقد. وكان لمكان انعقاده مدلول ذو مغزى، أي في القاهرة من ١٢ ــ ٢٠ آذار من العام ١٩٧٧. فاعتمدت الغالبية العظمى من الممثلين الفلسطينيين قرارات تؤيد ما يطمحون إليه، من حيث إقامة دولة وطنية مستقلة، على أرض الوطن، وإجراء مفاوضات حول إقامة هذا الكيان في مؤتمر جنيف. وقوبل ياسر عرفات بالتصفيق عندما طلب الاستماع إلى دفاع عصام سرطاوي

(الذي اغتيل بعد ذلك في البرتغال في العاشر من شهر نيسان عام ١٩٨٣).

وقد خوصم عصام هذا لأنه أجرى محادثات مع شخصيات إسرائيلية تؤدي إلى تسوية نتيجة مفاوضات، منذ شهر حزيران عام ١٩٧٦ في باريس، برعاية بيير مانديس فرانس. وقد فوض عصام أصلاً من قبل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ويسانده في ذلك معظم أعضاء لجنة فتح المركزية. وعلم بعدئذ أن السرطاوي ناقش مع محادثيه من الإسرائيليين العلاقات التي ستقام بين الدولة اليهودية والدولة الفلسطينية المتوقع إحداثها. وتوصلوا إلى أن تكون الدولة الفلسطينية العتيدة مجردة من السلاح، ويشكل فيها نوع من الشرطة الجندرمة، للمحافظة على النظام والأمن. أضف إلى ذلك فقد اعترف ممثل عرفات بشرعية قانون العودة الذي يضمن لكل يهودي حق العودة إلى إسرائيل.

أما ممثلو دولة إسرائيل الذين اشتركوا في جلسات مجلس السلام فهم: الجنرال ماتاتيا هو بيليد، وآريه ايلياف الأمين العام السابق لحزب العمل، وأوري افنيري (نائب سابق)، ومايير بايل (عضو في الكنيست). وكان هؤلاء بدورهم يطلعون إسحق رابين على ما يجري من أحاديث في الجلسات التي كانت تعقد في باريس. ولم تكن هناك ريبة مما يجري، وياسر عرفات وأصدقاؤه كانوا على استعداد شريطة المقابلة بالمثل

للاعتراف رسمياً بدولة إسرائيل . وفي سبيل حثهم على السير في طريق المصالحة فإن الدول الأعضاء في الجامعة العربية تعهدت أيضاً ، كما يصرح صبري جريس (أكثر المقربين من زعيم منظمة التحرير الفلسطينية) بتخصيص ١٪ واحد في المئة من نتاجها القومي للدولة الفلسطينية العتيدة ، طوال فترة زمنية تقدر بخمسة عشر عاماً .

وكانت سورية في حينه ، ومثلها مصر ، والأردن ، والعربية السعودية ، ودول الخليج الأخرى تساند مساندة صادقة منظمة التحرير الفلسطينية في البحث عن السلام . وصرح لي الأمير سعود مسؤول الدبلوماسية السعودية في شهر كانون الثاني من العام ١٩٧٧ أن العرب قد تغلبوا على مشكلتهم البسيكولوجية تجاه إسرائيل . وآثروا السلام ، وأصبحوا يرددون : نريد وضع حد لسفك الدم . إننا نسعى لإلغاء قضية ما زالت منذ ثلاثين عاماً تبعث في المنطقة ، عدم استقرار وفوضى سياسية واقتصادية ، وبالمختصر نريد وضع حد نهائي لهذا النزاع .

وبعد هذا الجهر بالرأي السياسي الذي يشكل سابقة خطيرة من قبل زعيم سعودي ، فإنه يردف قائلاً : «إن تطوراً حثيثاً حول هذا الموضوع يتزايد ضمن منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تأمل أيضاً بالوصول إلى تسوية . إن الرئيسين الأسد والسادات وكذلك الملك حسين صرحوا عدة

مرات وبصراحة أنهم على استعداد لتوقيع معاهدة سلام، ويتمتعون بهذا الشأن بإجماع آراء العالم العربي».

كان الرئيس الأمريكي كارتر مقتنعاً بذلك شخصياً. وبعد محادثة في واشنطن في شهر نيسان مع الرئيس السادات والملك حسين، توصل إلى اتفاق شامل مع الرئيس الأسد، إثر لقاء في الشهر التالي في فندق جنيف الدولي كما أن أعضاء الوفد الأمريكي لا يزالون يكيلون المديح للرئيس الأسد ــ رئيس الدولة السورية ــ وبحضور الرئيس الأسد نفسه، وبحضور مئات الصحفيين الذين كانوا يصغون إليه، صرح الرئيس كارتر قائلاً: إنه يتوقع من هذا الزعيم الكبير نصحاً ومساندة، ثم أردف قائلاً: «إن للرئيس الأسد دوراً كبيراً وهاماً للقيام به. وبسبب خبرته وسداد رأيه وعظمة بلاده، وبسبب وعيه وذكائه وحسن نيته وارتباطه بقضية السلام عليه أن يمد يد المساعدة للشؤون الدولية».

ثم قال كارتر وبكل تواضع: «إني أتقدم بعميق شكري للرئيس الأسد، لأنه تفضل بالمجيء لمقابلتي في جنيف».

في التاسع عشر من شهر أيار. وقبل وصول الرئيس كارتر إلى جنيف بقليل، ظهر مقال في اليوم نفسه في سلسلة من الصحف اليومية الصادرة في الولايات المتحدة، ترك انطباعاً عميقاً في كواليس الفندق

الدولي. وكاتب المقال هو السيد والاشي، أحد فريق الصحفيين المرافقين لزعيم السلطة التنفيذية الأمريكية. وقد جاء في مقاله على ذكر دبلوماسيين سوفييت يؤكدون أن السيد عرفات زعيم منظمة التحرير الفلسطينية قابل ليس بمبدأ صلح نهائي بين إسرائيل والدولة الفلسطينية العتيدة فحسب، بل إنه يفكر في اتحادها مع الأردن، بعلاقات كونفدرالية. وتعهد زعيم المقاومة أيضاً أمام بريجينيف، في أثناء إحدى زياراته لموسكو، أن يسقط من الميثاق الفلسطيني، البند القاضي بتدمير دولة إسرائيل.

وعلى الرغم من أن السيد والاشي، لم يكشف عن هوية المخبرين السوفييت، فإنه ربما كان يلمح إلى سفير روسيا في واشنطن، السيد دوبرينين، ولا سيما أن هذا الصحفي الأمريكي كان يتناول غداءه معه. وفي هذا اليوم بالذات اطلع السيد دوبرينين، وزير خارجية أمريكا في حينه سايروس فانس على المحادثات التي جرت في الكرملين بين السيدين بريجينيف وعرفات.

أخذ والاشي قبل تحرير مقاله، بجمع ما لديه من معلومات ليتمكن من نقلها إلى موظف في البيت الأبيض، أعلى مقاماً، وهو أحد حاشية كارتر. وتحدثا معاً عن صحة المعلومات التي استقاها، وعما إذا كانت ذات أساس. وبعد ثلاثة أيام، أعطى هذا الموظف الكبير الضوء الأخضر للصحفي الأمريكي، وأكد له أن هناك اقتراحاً من ضمن المحادثات التي

جرت بين السيدين بريجينيف وعرفات، أن يكون الاعتراف متزامناً بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وسرعان ما انتبه والاشي وأدخل هذا التصريح في مقاله.

كان نوع من الغبطة يشيع في حاشية الرئيس كارتر. وبدت الطريق الواجب سلوكها للوصول إلى مؤتمر السلام قصيرة. ولم يمض على ذلك أسبوع واحد حتى اعترى الجميع الذهول، لأن انتصار تكتل الليكود بزعامة مناحيم بيغن في الانتخابات بتاريخ ١٧ أيار خيّب الآمال. إذ لم يكن متوقعاً أبداً، حسب تصريحات خبراء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. لأنه كان من الواقع المنتظر أن ينجح شيمون بيريز زعيم حزب العمل، الذي كانت تبنى عليه الآمال في واشنطن للبدء في مناقشة مشروع السلام. وبرز على الساح كما قلت رجل اشتهر جداً بالتطرف والإرهاب، هو مناحيم بيغن. وكان بيغن هذا حين مروره في العاصمة الفدرالية، في بداية العام نفسه، لم يستطع حمل كارتر على استقباله، وأجبر على الاكتفاء بحديث دار بينه وبين بريجنسكي، مستشار الرئيس كارتر ولم تكن لحكومة زعيم البيت الأبيض معرفة تامة برئيس مجلس الوزراء الإسرائيلي الجديد. وفيما كان مسؤولون من البيت الأبيض يعودون إلى الملفات وبطاقات الذاتية بعصبية واضطراب، تأكدوا من أن بيغن رجل مقلق، إذ شوهد على شاشات التلفزيون يرقص في مستوطنات الكدوم Kaddoum في

الضفة الغربية، ضاماً التوراة بين جنبيه، ومن ثم أخذ ينادي بأعلى صوته، إنه سيضاعف المستوطنات الشعبية على الأراضي المحررة من يهودا والسامرة.

دهش الأخصائيون في وزارة الخارجية الأمريكية، ليس فقط من تصرفات بيغن الغريبة الشاذة، بل من أقواله غير المتزنة أيضاً. وللحقيقة فقد كانوا على إطلاع على برنامج الليكود الانتخابي، حيث كان يقرأ في إعلاناته وملصقاته العديدة أن يهودا والسامرة (الضفة الغربية) لن يردا أبداً على أية سلطة عربية. وبين البحر ونهر الأردن، ستكون السيادة المطلقة إسرائيلية. تدل الوثائق من حينه على أنه كان جازماً على عدم السماح بإقامة كيان فلسطيني، لأنه على زعمه يعرّض وجود إسرائيل للخطر. ثم يضيف قائلاً: «إن منظمة التحرير الفلسطينية، ليست حركة تحرير وطني، بل هي منظمة قتلة، وأداة سياسية، وسلاح في خدمة الدول العربية، تخدم أطماع الأمبريالية السوفييتية. إن حكومة الليكود ستستخدم جميع وسائلها في سبيل إنهائها».

وهذا ما جرى بوضوح، إذ بعد يومين من إحرازه النصر الانتخابي. صرح بيغن قبيل لقائه المتوقع بالرئيس كارتر، الذي جرى في ١٩ تموز، أنه سيعمل المستحيل لإقناع زعيم البيت الأبيض (الذي يحفظ التوراة عن ظهر قلب) بطرحه الصحيح المؤكد بأن يهودا والسامرة ستكونان جزءاً لا يتجزأ من وطن الأجداد اليهود.

لم تسفر أحاديث كارتر وبيغن في واشنطن عن أي اتفاق بالطبع، لأن كارتر على الرغم من اعتقاداته الصهيونية، لم يكن صوفياً أو حالماً. وأظهر كل تصلب، وعدم قناعة بجميع الحجج التي كان يعتقد بيغن أنها دامغة، والتي بين من خلالها، حسب ادعائه طبعاً، أن العرب سيقبلون بها، وهي في صالحهم، ويرغبون في تشتيت منظمة التحرير الفلسطينية، وضم الضفة الغربية إلى إسرائيل. وفي الشهر الثاني أرسل كارتر سايروس فانس، آملاً أن يصل إلى اتفاق مع دول الشرق الأوسط على العودة إلى مؤتمر جنيف. لكن الرحلة التي قام بها وزير خارجية أمريكا، بدءاً من الأول إلى الحادي عشر من شهر آب إلى مصر ولبنان وسورية والأردن والعربية السعودية وإسرائيل باءت بالفشل.

إن ما كان يطرحه سايروس فانس على الفريقين المتحاربين، كان على وجه العموم معقولاً، لقاء انسحاب إسرائيل إلى حدودها السابقة للرابع من شهر حزيران ١٩٦٧، على أن تسوي الدول العربية علاقاتها مع الدولة اليهودية، بعد الاعتراف بشرعية وجودها. أما حكومة بيغن فقد شجبت كما كان متوقعاً هذا العرض، ورفضت جميع ما ورد فيه، وقبلت مصر وسورية والأردن العرض مبدئياً، لكنها أثارت مسألة قبول منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر الصلح، وإيجاد كيان فلسطيني.

ولقاء هذا الطرح الجديد، تقدم سايروس فانس باقتراحين مميزين،

يمكن أن يكونا متممين لعرضه السابق: أي إجراء استفتاء في الضفة الغربية يسمح لسكانها البالغ عددهم سبعمئة ألف بتحديد مستقبلهم. وفي هذه الحال تكون منظمة التحرير الفلسطينية مدعوة لإرسال ممثليها إلى مؤتمر السلام، بعد أن تتحمل مسؤولية قرار مجلس الأمن ذي الرقم ٢٤٢، وتكون هذه الطريقة والحالة هذه اعترافاً ضمنياً بشرعية وجود دولة إسرائيل.

لم يكن وزير خارجية أمريكا على خلاف أساسي مع منظمة التحرير الفلسطينية، عندما بدأت ملاحظتها حول النص المتفق عليه في الأمم المتحدة، وعدم قبوله. لأنه لا يتضمن نصّاً يتعلق بالفلسطينيين، إلا بصفة لاجئين، في حين أن عدة قرارات مختلفة، اتخذتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة، أكدت حقهم في الاستقلال الذاتي، وإنشاء دولة لهم على تراب وطنهم. وعلى الرغم من إنكاره وجود خلاف فقد قال: «من المستحيل تعديل القرار ٢٤٢». وفي سبيل احتواء هذه الصعوبات، اقترح على منظمة التحرير الفلسطينية قبول القرار على علّاته مع ملاحظة بعض التعديل على مضمونه. فأوقع هذا العرض انقساماً بين منظمة التحرير الفلسطينية والعالم العربي، ورفض في النهاية: «إنّنا رفضناه لأن القبول به ومن جانب واحد لن يكون له قيمة قانونية». هذا ما صرح به بعدئذ أبو إياد عضو لجنة فتح المركزية، «وقبولنا هذا لن يجبر على أية حال حكومة بيغن على مفاوضة (قتلة)» على حد قوله.

لم يقطع الرئيس كارتر الأمل كلياً، وحاول إزالة هذه العقبات برضى الفريقين المتحاربين ووضعهما أمام الأمر الواقع. وعند انتهاء مفاوضات السيد سايروس فانس العسيرة الشائكة مع أندريه غروميكو، زعيم الدبلوماسية السوفييتية، أذيع فجأة تصريح مشترك في الأول من شهر تشرين الأول في كل من واشنطن وموسكو، وخلاصة التصريح تفاهم أو اتفاق بين زعيمي مؤتمر جنيف، وحسب قولهما: «إن التسوية ستكون شاملة ونهائية. وبعد انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ،فإن الحدود التي لا يحددها التصريح بطريقة واضحة ودقيقة يمكن أن تضفى عليها ضمانات دولية، وبالطبع سوفييتية وأمريكية، في حال قبول الفريقين المتعاهدين بذلك. وسوف تؤخذ بعين الاعتبار مصالح الفلسطينيين الشرعية بحضور ممثليهم الذين سيدعون للمشاركة في مؤتمر جنيف. ولأخذ العلم فإن التصريح السوفييتي الأمريكي لا يأتي على ذكر منظمة التحرير الفلسطينية ولا على القرار ٢٤٢ في محاولة مصالحة جديدة.

مبادرة تاريخية

قبلت لجنة الفدائيين المركزية والدول العربية ذات العلاقة، عرض الدولتين العظميين المشترك. وساد في إسرائيل استنكار عام. وواجه الرئيس كارتر في الولايات المتحدة معارضة قوية، لم يكن يتوقعها. والمعادون للسوفييت والموالون لإسرائيل شحذوا قواهم وبخاصة في الصحافة، معلنين

وبقوة، عدم رضوخهم للأمبريالية الروسية، ومستنكرين التخلي عن الدولة اليهودية. وضاعف زعماء الطائفة اليهودية الأمريكيـة استنكارهـم لهذه التصاريح المثيرة، والخطوات غير الصحيحة. ووقع أكثر من مئة وخمسين عضواً في مجلس النواب عرائض لتوجيهها إلى الرئيس كارتر، الذي بعد هذا الإرهاق، استكان للراحة، ثم صرح في السادس من شهر تشرين الأول قائلاً: «أفضل أن أنتهي سياسياً قبل أن أسيء إلى إسرائيل». وفي المساء تخلى نهائياً عن التسوية السوفييتية الأمريكية، وبدَّلها بإنجاز اتفاق مع الجنرال دايان زعيم الدبلوماسية الإسرائيلية، قاصداً من خلاله إرضاء معظم رجال الكنيست إرضاءً تاماً.

إن وثيقة العمل التي تربط منذ الآن وصاعداً واشنطن بالقدس تستثني كلياً منظمة التحرير الفلسطينية من مفاوضات متوقعة، وكذلك من إنشاء كيان فلسطيني، كما أنها تنص على أن يكون العرب ممثلين بوفد موحد، يمثل فيه أيضاً عرب فلسطينيون. وبعد جلسة افتتاح المؤتمر، على الوفد العربي تشكيل فريق عمل يناقش الإسرائيليين في جميع هذه الشؤون. أما بالنسبة للمشكلة الرئيسية للضفة الغربية وقطاع غزة، فسوف توكل إلى لجنة لهذا الغرض، تشكل من إسرائيل والأردن ومصر وعرب فلسطينيين. وبالإيجاز فإن وثيقة العمل، تعطي الحق والأفضلية للدبلوماسية الإسرائيلية التي كانت تصر دائماً على ألاّ تكون المفاوضات جماعية، إلاّ ظاهرياً،

لكي تعطي نفسها حق استعمال الوسائل لاستغلال التناقضات بين العرب.

فتملك اليأس السادات الذي كان قد قطع علاقاته مع السوفييت عام ١٩٧٢، لاعتقاده أن الأمريكان يملكون ٩٩٪ من أوراق الشرق الأوسط. وبعد حرب شهر تشرين الأول من العام ١٩٧٣، تبع وبصدق السياسة التي يقال لها: خطوة خطوة بناء على رأي شريكيه نيكسون وكيسنجر، بسبب اختلافه مع حليفه السوري. وبعد فترة وجيزة، اضطر إلى تغيير وضعه ليتوافق مع دبلوماسية الرئيس كارتر، الذي بلا شك لا يملك القوة للوقوف في وجه الرفض الصهيوني. لأنه على أثر (فتنة الجوع) التي حدثت في مصر في شهر كانون الثاني من العام ١٩٧٧ وعرَّضت نظامه للخطر، فإن رئيس الدولة أي السادات عزم على إنهاء، بطريقة أو بأخرى، النزاع الذي كان قد أنهك مصر طوال ثلاثين عاماً.

«إن الولايات المتحدة لا تملك القدرة على عمل كل شيء، وأعتقد أنه يكون من صالحك أن تجري اتصالات مع إسرائيل، وكل شيء ممكن أن يتغير». هذه التوصية وغيرها أُسدِيَت للرئيس السادات، عند زيارته لواشنطن، في بداية شهر نيسان عام ١٩٧٧. ولم يكن ليخطر ببال الرئيس كارتر، أن هذه الحبة التي قد غرست، سوف تثمر بعد سنتين ويكون نتاجها اتفاقاً طبق الأُصول المطلوبة بين القاهرة والقدس.

وبعد أن اغتر وضُلِّل بما سميت (بالتسوية التاريخية التي اقترحها عليه كارتر في شهر نيسان من العام ١٩٧٧) غادر الرئيس السادات البيت الأبيض، مصمماً على إجراء اتصالات مباشرة مع إسرائيل. وكان عليه أن ينتظر نتائج انتخابات الكنيست في الشهر القادم، للبدء بمحادثات مع الحكومة الجديدة، المتوقع أن يشكلها حزب العمل. وهذا ما يشيعه الرأي العام. وللأسف تغلب تكتل الليكود على غير انتظار، وتبع ذلك تشكيل حكومة الصقور في شهر حزيران بزعامة مناحيم بيغن، فأحدث ذلك ردة فعل في القاهرة من بلبلة ووجوم وتشاؤم الناس. وتناقلت الألسن أن الحرب لا محالة واقعة. ولا يزال العالم يذكر أن بيغن استقال عام ١٩٧٠ من حكومة غولدا مايير معترضاً على قبولها النهائي الرسمي للقرار ٢٤٢، ومبدأ جلاء محدود من قبل إسرائيل عن الأراضي المحتلة.

لكن الآراء والارشادات التي كانت ترد من واشنطن كان عليها أن تبدد قلق السادات. فقد قيل له: «عليك ألا تنخدع بالمظاهر، إن بيغن سيسلك سلوكاً جيداً، وستساعد الضغوط الأمريكية على الوصول إلى نهاية حتمية. وإن وطنيته العنيدة تجعل منه الرجل الوحيد القادر على حمل الإسرائيليين على قبول تسوية، ولو مكروهة».

وأوردت له عدة أمثلة ، سبق أن تمت ، وكانت بمثابة بوادر خطيرة :
ريشارد نيكسون تصالح مع الصين الشيوعية !!
وديغول فرض استقلال الجزائر !!

وهناك زعماء عرب محافظون لا بد وأن يقتفوا خطوات أمريكا ، ويقدروا أن حصول الانفراج ، ومن ثم التسوية مع رجل من اليمين ، مثل زعيم الليكود ، الذي يكره الشيوعية كرهاً منقطع النظير ، ومثلها روسيا ، أفضل من تسويته مع حزب العمل . والغريب في الأمر أن السيد شوشيسكو هو الذي استطاع اقناع الساداات بفتح حوار مع بيغن ، الذي استقبله الرئيس الروماني في بوخاريست في شهر آب . وعلى الرغم من أن اللقاء كان عاصفاً أحياناً ، فإن الزعيم الشيوعي أكد لزعيم الدولة المصرية أن رئيس وزراء دولة إسرائيل رجل حكيم يجب أن نتعامل معه .

إن الاتصالات السرية الأولى ، التي جرت بين إسرائيل ومصر في أوروبا ، خلال الصيف اعتبرت مشجعة . إذ اختار الرئيس السادات لهذه المهمة رجلاً رصيناً كاتماً للسر بل مدهشاً بحكمته وهو حسن التهامي ، الذي اختير فيما بعد لمنصب نائب رئيس الوزراء ، وكلف بشؤون رئاسة الجمهورية . وأصبح من ثم أحد منظمي الاتفاق الإسرائيلي المصري . وعلى الرغم من أنه كان سابقاً أحد الضباط الأحرار ، الذين أسقطوا الملكية عام ١٩٥٢ بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر . لكن الرئيس عبد الناصر

أبعده بعد قليل عن حلبة السلطة، بسبب التعاطف الذي كان يظهره للإخوان المسلمين. لذا فإنه قابل بارتياح مجيء السادات الذي كان يحمل التعاطف والأفكار إياها. وهكذا تخلص التهامي، حسب قول المقربين منه، من عزلة قضى فيها عشرات السنين. وهو لا يزال في حالة ردّ فعل بغيضة لكل ما يمت أو يمثل النظام الناصري السابق مثل: اليسار التقدمي، التحالف مع روسيا، الجامعة العربية، ومن ضمنها أيضاً الحركة الوطنية الفلسطينية. إن مصر ومصر وحدها، كانت كل شيء بالنسبة له منذئذ. وكان يقدر بالطبع أن الولايات المتحدة الأمريكية، والعربية السعودية، هما بمثابة حليفتين طبيعيتين. وأخذ على عاتقه السير ضمن هذا الاتجاه مع السلطتين في المساومة التي كان يجريها خلف الكواليس مع الإسرائيليين.

وعلى كل حال يبدو واضحاً أن كمال أدهم، أخا زوجة الملك السابق فيصل، والذي كان في حينه رئيس أجهزة الاستخبارات السعودية هو الذي كان إلى جانب التهامي، عندما أجرى لقاء حاسماً مع الجنرال دايان في المغرب بتاريخ السابع عشر من شهر أيلول عام ١٩٧٧. وصرح في اليوم نفسه زعيم الدبلوماسية الإسرائيلية لمبعوث القاهرة فقال:

إذا رغب السادات في إجراء محادثات مباشرة مع القدس، فإن إعادة سيناء إلى مصر لن تسبب مشكلاً صعباً لا يحل. وأضاف هو نفسه

فقال: «أما بشأن بقية الأمور، فكل شيء قابل للحل في المفاوضات». ولم يمض وقت طويل على هذا، حتى حزم السادات أمره وعزم على مقابلة بيغن. ولم يبق عليه سوى تحديد المكان والتاريخ.

فانتهز الرئيس كارتر الفرصة، واقترح استقبال رجلي الدولة في واشنطن حين شاءت الظروف والصدف، أن يكونا في الوقت نفسه في نيويورك، لحضور الدورة الخريفية للجمعية العمومية للأمم المتحدة. والسادات صاحب المسرحية لم يرد إظهارها، لكن خطر له أن يقترح اقتراحاً معارضاً يستحق الأخذ به وهو:

يتوجه خمسة من رؤساء الدول العظمى، وهو معهم إلى إسرائيل، ولن يغادرها قبل إنجاز صلح كامل شامل وعادل، مبني على الحل التاريخي، الذي صاغه زعيم السلطة التنفيذية الأمريكي. وأمام رد الفعل السلبي من قبل كارتر، والذي حكم على أن المشروع غير واقعي، عزم السادات أخذ الأمر على عاتقه وحده، من حيث القدوم إلى القدس. وبنى حساباته على اعتبارات ذات طبائع مختلفة. أي ثقافية بالدرجة الأولى، وهي الطريقة السريعة والصحيحة في العادات والتقاليد المصرية، ووضع حد للثارات. وتقوم هذه الطريقة بذهاب زعيم إحدى القبيلتين أو العائلتين المتنازعتين، إلى زعيم القبيلة الأخرى، فيصفح له بدوره عن الماضي. وتقضي التقاليد أن يسوى النزاع في الجلسة ذاتها، حيث تصفى الأمور نهائياً بين الفريقين

ويسود الرضى التام . وفي غالب الأحيان يعقد زواج منفعة ليثبت المصالحة وتصبح دائمة .

يضاف لها اعتبارات بسيكولوجية نفسية ، لأن السادات كان على يقين ، أن قدومه إلى القدس ، العاصمة المتنازع عليها مع الدولة اليهودية . وخطابه في الكنيست وزياراته لمؤسسة ياد فاشيم (الكارثة والبطولة) وقبر الجندي اليهودي المجهول الذي وضع أمامه إكليلاً من الورد ، كل هذه الأمور ستخفف بل تزيل جميع المخاوف والاتهامات ، وتفتحِ الطريق أمام تسوية شاملة .

كان السادات على علم ، أن سيناء ستعاد له ، وهو يطالب بأكثر ، إذ هو يطالب بتعهد إسرائيلي بإعادة الأراضي الأخرى المحتلة لكل من : السوريين والأردنيين والفلسطينيين مستقبلاً ، وكل من يظهر نية صادقة بإبرام صلح ناجز وشامل مع الدولة الصهيونية . وفي حال عدم تحقيق هذه التطلعات وإجراء تسوية عامة في الحال ، فهو عازم على توقيع معاهدة ثنائية آملاً عدم وصمه بالخيانة من قبل حلفائه العرب بالأمس . وأخيراً هناك اعتبارات سياسية أراد الأخذ بها هي : مساندة الرأي العام العالمي ، وبخاصة اليهودي الأمريكي ، الذي أوجد مبادرته التاريخية ونفّذ خطواتها ، ويستطيع حسب رأيه أن يحمل الولايات المتحدة على ممارسة ضغوط مناسبة على إسرائيل في حال عدم رضوخها ، وعدم تنفيذ مطالبه .

لم يكن المسؤولون الأمريكان كلهم يشاطرون السادات بتفاؤله الأخير . ففي وزارة الخارجية كان هناك ريب في توازن القوى ، من حيث أن بيغن لن تتاح له الوسيلة ، أو يتجاسر على التحول عن إيديولوجيته ، أو التخلي عن منصبه . وكانوا يبدون قلقهم أيضاً من إبعاد روسيا عن هذا المشروع ، في حين أن كارتر يريد إشراكها في تنظيم التسوية لضمان رسوخها .

ويؤكد آخرون مثل بريجنسكي أن خطوة الرئيس السادات ليست سوى انعطاف نحو مؤتمر جنيف ، والأمر الرئيسي على أية حال هو عدم إرضاء الروس الذين لا يستطيعون عمل شيء ، وكل همه كان منصباً على إدراك ما يبتغيه .

لم يمض سوى القليل ، حتى أدرك الأمريكان والمصريون ، أن خطوات وتصرفات وأهداف بيغن ليست كما يفكرون . ففي التاسع عشر من شهر تشرين الثاني ، أقلت عربة بطرس غالي ودايان من تل أبيب إلى القدس ، وفي الطريق سمع بطرس غالي من دايان ما أذهله ، وهو أن إسرائيل ترغب في إبرام صلح منفرد بين مصر وإسرائيل . ففكر الوزير المصري ملياً فيما سمع ، وخلص إلى أن تسوية مثل هذه ستكون وبيلة ، بل وخطرة على كل الفرقاء ذوي العلاقة . ولم يمضِ على ما سمع أكثر من ثلاثة أسابيع ،

حتى كان ما يحمل روزين ، أحد أعضاء الوفد الإسرائيلي في محادثات القاهرة ، أن يتقدم إلى سفير مصر ، عصمت عبد المجيد بمشروع معاهدة ثنائية .

وخلال الأشهر الستة عشر ، التي استغرقتها المباحثات ، لم يعدل بيغن عن مشروعه الخطير ، وهو فصل مصر عن العرب عسكرياً . وإذا تمكن فسياسياً أيضاً ، ليتمكن من الحفاظ على يهودا والسامرة (الضفة الغربية) . وهذا الأمر يخالف رأي حزب العمل الذي لا يشاطره إيمانه وتعلقه الشديد بوطن الأجداد . وعلى كل حال وبموجب رغبات نائب الرئيس السابق ايغال آلون وأفكاره ، فإن زعيم الليكود على استعداد لدفع ثمن السلام المنفرد .

كانت إعادة صحراء سيناء إلى السيادة المصرية ، التي لا يوليها سوى قيمة عسكرية زهيدة . هذا ما قبل به بيغن ، خلال قمة كامب ديفيد ، لقاء إقامة قاعدتين جويتين ومنشآت مدنية على مقربة منها . وهذا ما حمل في جعبته ، وتمكن من دفعه للسادات ، ليحمله على العدول عن المطالبة بتسوية شاملة .

للحقيقة أن رئيس الدولة المصرية ، كان في وضع دقيق وحرج جداً ، لأنه قد أحرق مراكبه منذ زيارته القدس . فلا حول لديه بعد من العودة إلى القاهرة بخفي حنين . ولم يبق أمامه خيار آخر ، فإما الاستقالة ،

وهذا ما تعهد بالإقدام عليه في حال فشل مبادرته التاريخية، أو العودة إلى الأسرة العربية والتحالف السوفييتي، وهذان أمران يصعب على نفسه قبولهما، ويرفضهما بينه وبين نفسه. كما أن الرئيس كارتر من جهته لم يكن في وضع يحسد عليه، وهناك استفتاءات، دلت على أن شعبيته وصلت إلى أخفض مستوى، وفشل مفاوضات كامب ديفيد العارض، في شهر أيلول من العام ١٩٧٨ زاد الطين بلّة وسوّد صحيفته.

وبسبب ما اتخذ الكونغرس من مواقف ومعه اللوبي اليهودي، فإن ضغوط كارتر الودية على بيغن كانت بلا فائدة، وأخذ بيغن يطالب بإيقافها عند حد. لكن كارتر برغم حيرته رأى وجوب الوصول إلى إبرام اتفاق مصري إسرائيلي، ولا سيما أن ثورة إيران أخذت تتفجّر في الأفق، ولا بد له من إيجاد محور جديد بديل، في حال سقوط الإمبراطورية في إيران.

شيء نادر جداً بالفعل لأن الفلسطينيين في الداخل مثلهم مثل الفلسطينيين في الخارج أجمعوا كلهم على إدانة شاملة لاتفاقيات كامب ديفيد، والمعاهدة الإسرائيلية المصرية التي وقعت في شهر آذار من العام ١٩٧٩. كما أن رؤساء البلديات ونقابة المحامين، والأطباء والمهندسين، والصيادلة، والعمال والجمعيات النسائية واتحاد الطلاب، والأعيان، ورجال الأعمال والنوادي الثقافية، ورؤساء الكنائس، ومشايخ الإسلام، صرح

كل منهم بدوره باستنكاره الشديد، وبلهجة قاسية، مكر كارتر وخيانة السادات.

غير أن المبادرة التاريخية من قبل رئيس دولة مصر، قد أثارت وبصورة مبدئية ردود فعل معتدلة. إذ إن كلمة الإضراب العام الذي نودي به بمناسبة وصول السادات إلى القدس في ١٩ تشرين الثاني عام ١٩٧٧ لم يكن على نطاق واسع في الأراضي المحتلة. وبعد ثلاثة أسابيع فقط، توجه مئة من أعيان غزة إلى القاهرة لتحية بطل السلام، في حين أن غيرهم ممن يتواجدون في الضفة الغربية، كانوا يطالبون بالوقوف في وجه منظمة التحرير الفلسطينية، إذا بقيت لجنة الفدائيين المركزية على رفضها الإنضمام إلى مشروع السلام الراهن. وكانت منظمة ياسر عرفات نفسها، منقسمة إلى موالين وأخصام لخطوات السادات. وانشقت لجنة فتح المركزية على ذاتها، ليس بسبب مبدأ زيارة القدس المقبولة نوعاً ما، ولكن بسبب النتائج التي سوف تتمخض عنها.

اضطرت لجنة المقاومة المركزية أن تفكر أسبوعاً بكامله حتى تمكنت من إذاعة تعليق موزون ولبق تنتقد به المشروع. وأمضى عرفات أكثر من شهرين قبل أن يرد على السادات علناً، ولا سيما أنه (أي السادات) هو البادىء بعناده وبغدره. ومع ذلك لم تنقطع العلاقات بينهما. وحتى عشية قمة كامب ديفيد كانت تتابع في أوروبا، اتصالات سرية بين معتمدي

منظمة التحرير الفلسطينية والقاهرة . وكان يتراءى في الأفق بصيص أمل ولو ضعيفاً ، في أن ينتهي الرئيس المصري إلى إرساء مبادىء تسوية شاملة تعطي الحق للفلسطينيين بوطن . وعلى كل حال فنادرون هم الذين كانوا يعتقدون أن السادات سيجبُن ويخور مستسلماً ، وينأى هكذا عن بقية العالم العربي .

إن غضب الفلسطينيين تجاه نتائج قمة كامب ديفيد ، كان متوقعاً قبل أن يعلن بيغن من على منبر الكنيست في ٢٠ آذار ١٩٧٩ (لاآته الثلاث) :

ــ لا للعودة إلى حدود عام ١٩٦٧ .
ــ لا لإعادة القسم الشرقي من القدس .
ــ لا لإقامة دولة فلسطينية .

إن مضمون الاتفاق الذي أبرم في شهر أيلول من العام ١٩٧٨ ، وما يتعلق به من ملاحق ، هي كافية ووافية بالمقصود والمطلوب . ومن المسلم به بكل تأكيد ، كما أوضح بعدئذ رئيس الوزراء الإسرائيلي ، أن الحكم الذاتي المنصوص عنه بهذه الاتفاقية ، لا يعني سوى الشعب ، وليس له علاقة البتة بأراضي الضفة والقطاع . وبتعبير آخر فإن إسرائيل تحتفظ لنفسها بحق التصرف بهما كما في الماضي . وهي في هذه المرة تستند إلى ضمان ضمني

من الولايات المتحدة ومصر في استغلال الأراضي والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى مضاعفة المستعمرات السكنية، وكل مايمكنها من إبعاد أية تسوية للقضية الفلسطينية، على الرغم من أن الفقرة السادسة من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تمنع كل دولة محتلة أن تشغل الأراضي التي تحتلها بشعبها هي، أو بنقل سكانها إليها. ولقد أكدت الحكومات اليهودية المتعاقبة جواباً على إدانة الأمم المتحدة المتكررة أن إسرائيل ليست دولة محتلة، وأن الضفة والقطاع لا علاقة لهما باتفاقية جنيف.

يدعي قادة إسرائيل أنهم لا يخالفون أبداً الاتفاقية والمضمون الصحيح لما وقعوا عليه في كامب ديفيد، عندما يكررون وعن قناعة: «إن الضفة والقطاع هما جزءان لا يتجزآن من الوطن الأم اليهودي، وسيبقيان إلى الأبد تحت حكمه». وللحقيقة فإن بيغن لم يأخذ على نفسه أي تعهد بإعادة هذه الأراضي إلى أي كان، أو الجلاء عنها، أو إخلائها في نهاية الفترة الانتقالية. بل على العكس من ذلك وضمن حدود المسايرة قبل فقط بموجب الملاحق المبهمة بأن (وضعها النهائي) سوف تحدده مفاوضات مستقبلية. وصرح يوماً لصحيفة يدعوت أحرونوت في الأول من شهر تشرين الأول عام ١٩٧٨ قائلاً: «إننا في سبيل تسهيل إبرام الاتفاقية مع مصر، رضينا بترك قضية السيادة عليهما معلقة». وأضاف: «لكنني صارحت كارتر، أننا سنطالب بعد انتهاء الفترة الإنابية،

بالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على يهودا والسامرة وغزة . ولقد قلت أيضاً (والحديث لبيغن) لكارتر : إنه لا توجد قوة في العالم تتمكن من حملنا على اتخاذ تعهد مغاير » . لكن رئيس السلطة التنفيذية الأمريكية أجبره والحق يقال على التوقيع على عبارة : (الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية) . لكن رئيس الوزراء الإسرائيلي طالب كارتر لقاء ذلك بأن يوجه إليه كتاباً بصفة ملحق للاتفاقية ، متضمناً أن الشعب الفلسطيني بالنسبة لبيغن يعني عرب فلسطين ، وأن اسم الضفة الغربية يعني وبكل وضوح أيضاً يهودا والسامرة . وهكذا وياللأسف أصبحت النصوص اللاحقة مبطلة مفعول النصوص الأصلية السابقة . أما بالنسبة للحقوق الشرعية فقد صرح رئيس تكتل الليكود وبصراحة غير متناهية أنها كلمات لا معنى لها . لأن كلاً من الفريقين يفسرها على طريقته . وقد نقلت صحيفة واشنطن بوست هذا الكلام في ٢٠ أيلول عام ١٩٧٨ .

ولما كان المفاوضون لم يصلوا إلى تفاهم حول كنه المشكلة ، وإلى التفاهم على حلها ، فقد أخذوا يستعينون بعبارات غامضة مبهمة دون تحديد ، وبذرائع خيالية لتغطية تباعد وجهات نظرهم . هذا هو وضع أو مدلول الحكم الذاتي الممنوع لسكان الضفة والقطاع المجهول الطبيعة حتى الآن . ومن الأهمية بمكان القول إن اشتراك الفلسطينيين في المرحلة الأولى من المفاوضات الإسرائيلية المصرية ، كان يجب أن يعتبر أمراً أساسياً ،

بالنسبة لمستقبلهم ومصيرهم، لكنه لم يؤخذ به. وأصبح ممكناً لدى المصريين وعند الاقتضاء الأردنيين، بموجب اتفاقيات كامب ديفيد، في حال رغبتهم، تسمية فلسطينيين في وفودهم الرسمية، بعد أن وافق الإسرائيليون على ذلك في الاتفاقيات. ولقد قامت دول عدة محايدة لتخفيف ما يلم بالقضية الفلسطينية من متاعب ومخاطر، ولكن دون جدوى، وأصبح الآن معلوماً من جراء تصريحات رسمية وأسرار مذاعة، ما تنوي إسرائيل إخفاءه من تحديد لكلمة الحكم الذاتي، الذي سيكون، حسب تصريحات بيغن، بمثابة تنظيم إداري حتماً، وأن الإدارة المحلية التي ستنتخب بموجب انتخابات عامة، لن يكون لها أية قوة سياسية. وستتمتع بامتيازات تقتصر على ميادين مختلفة، ولا سيما الاقتصادية منها، والأمنية. وبكل تأكيد فإن اتفاقية كامب ديفيد قد حددت إنشاء (بوليس قوي محلي)، وإعادة انتشار قوات الجيوش الإسرائيلية في مواقع تعيّن مراكزها، على ألا تعسكر في ثكناتها. لأنها مكلفة بالمحافظة على أمن إسرائيل. وهذا ما قاله بيغن لصحيفة معاريف الصادرة في الأول من شهر تشرين الأول لعام ١٩٧٨. وستأتي هذه الجيوش لشد أزر البوليس المحلي لقمع المظاهرات، وهذا ما ورد في تصريح لدايان في صحيفة هاآرتس الصادرة في ٢٧ من شهر أيلول عام ١٩٧٨.

لن يكون لإدارة الحكم الذاتي، أدنى علاقة بآلاف الفلسطينيين

المعتقلين في السجون، أو هؤلاء الذين تتابع الأجهزة السرية اعتقالهم. واعتبارهم مناضلين واتهامهم بالتخريب. وستبقى السلطة العليا وقفاً على الحكومة العسكرية التي لن تلغى ولن تتغير. وهذا وارد في النصوص المحررة باعتناء في كامب ديفيد، ومحدد انتقالها إلى داخل الحدود الإسرائيلية. ووفق مضمون الاتفاقية المبرمة، فإن الانتخابات ستجري في ظل نظام الاحتلال قبل تغيير الحكومة العسكرية. وأخيراً فإن النص الوارد فيها، يمنح إسرائيل ضمناً حق استخدام الرفض عند طلب تنفيذ الترتيبات المختلفة، وبخاصة في أعداد ومصير اللاجئين الذين تحق لهم العودة إلى أوطانهم، خلال الفترة الانتقالية.

إن اتساع تباعد وجهات النظر بين إسرائيل ومصر حول طبيعة الحكم الذاتي هو كبير جداً، كما نوه بذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق اسحق رابين، في شهر آذار من العام ١٩٧٩ إذ قال: «أشك كثيراً في أن اتفاقاً كهذا يتمكن من البقاء. ولا أدري ما سوف يحدث فيما إذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود؟». لم يحدد أي تاريخ للبدء بتنفيذ نظام الحكم الذاتي، أو لإجراء الانتخابات التي يجب أن تسبقه، كما كان يطالب السادات. ولذا فإن الوضع الراهن سيبقى لا محالة قائماً حتى النهاية.

ولنفترض جدلاً أننا تغلبنا على جميع هذه العوائق، وأن المشروع سار

في طريقه الطبيعي ، فإن الحقبة الانتقالية المحددة بخمس سنوات لن تبدأ إلا بعد إقامة الحكم الذاتي . وربما مرت سنتان بموجب النصوص النافذة ، قبل التمهيد للبدء بالمفاوضات حول كنه القضية ، أي تنظيم الوضع بصورة نهائية .

على الرغم من ذلك لا نتمكن من القول إن القضية قد يبت بها ، كما هو متوقع ، عند انقضاء الفترة الانتقالية المحددة بخمس سنوات . كذلك فقد كان باستطاعة الفلسطينيين عدم اتخاذ قرار بمقاطعة الانتخابات ، وتعيين ممثلين لهم ، الذين بلا شك سيكونون في غالبيتهم من الموالين لمنظمة التحرير الفلسطينية . وفي هذه الحال فإن المنتخبين هم مشتركون حكماً في المفاوضات ، ولن يترددوا بالمطالبة بالاستقلال . وما إن يعلم بيغن بهذه الفرضية حتى يعد نفسه لمواجهة احتمالين .

الاحتمال الأول : تخليص نفسه من الوعود التي قطعها على نفسه ، فيطيل أمد الفترة الانتقالية ، وحينئذ لن تتخذ أية إجراءات أخرى ، كما قال : « لن يتم شيء مما يخطر ببال غيره ، فللفلسطينيين حكـ ، ولنا بدورنا الأمن والاستقرار . سنعيش معاً » . وهذا ما صرح به للتايمس التي صدرت في ٢ تشرين الأول عام ١٩٧٨ . وللحقيقة فإن نصوص المعاهدة التي أقرت في كامب ديفيد بشأن الحكم الذاتي ، حسب ادعاء إسرائيل ،

والتي حددت بخمس سنوات ، لا تعني سوى التوقيع في نهايتها على معاهدة إسرائيلية أردنية ، وهذه كانت مقدرة ما لم يرفض الملك حسين .

والاحتمال الثاني : أن إعلان الاستقلال من قبل ممثلي الأراضي المحتلة سيؤدي إلى وضع معقد وقيام دولة فلسطينية ، كما يصرح بيغن ، وسيشكل خطراً قاتلاً ومميتاً بالنسبة لإسرائيل ، ويؤدي إلى سفك دماء دائم ، وإلى حرب شاملة . ويردف رئيس الوزراء الإسرائيلي قائلاً : «إن إسرائيل على ثقة من عون الولايات المتحدة لها ، وهي أي أمريكا لا تقبل أبداً بقيام دولة فلسطينية» . (ورد هذا في صحيفة معاريف الصادرة في الأول من شهر تشرين الأول عام ١٩٧٨) .

ألم يكن من الأفضل الاكتفاء باتفاق مصري إسرائيلي ، دون الادعاء بوضع حلول للفلسطينيين ، لن يرضوا بها ، مهما تكن ، لأنها ليست في صالحهم . والسيد كارتر يرفض الإقرار بامتناعه عن إتمام صلح شامل كان يخطط له ، وبيغن هو الذي سعى وبإصرار إلى تأجيل ذلك عدة سنوات ملقياً أعباء الوضع الراهن في الضفة والقطاع على الولايات المتحدة ومصر . وكان السادات في النهاية بحاجة ماسة إلى إيجاد نص يسمح له بالاعتماد عليه ، ويوضح أنه لم يتخلّ عن حلفاء الأمس .

إذا نظرنا إلى الماضي فإن المبادرة التاريخية ، كما دعاها وأقدم عليها

السادات، لا يمكن اختتامها سوى بصلح منفرد، نظمت أوراقه دون القدرة على إنهاء القضية الفلسطينية. وأستطيع القول: دون التفكير بحلها. على الرغم من أن السادات صرح في خطابه في الكنيست في ٢٠ تشرين الثاني من العام ١٩٧٧ قائلاً: «إنني أصارحكم وبكل أمانة أنه لا يمكن إبرام صلح دون الفلسطينيين، ونرتكب خطأً كبيراً إذا غضضنا النظر عن النتائج غير المتوقعة في حال ابتعادنا عن القضية».

بين من خاب فألهم في اتفاقيات كامب ديفيد، كان الملك حسين، ولا سيما أنه كان أول زعيم دولة عربية، يظهر رغبته، ومنذ عشر سنوات، في إبرام صلح شامل وناجز مع إسرائيل. وهو الأول أيضاً الذي قام سراً بلقاء عدة زعماء من الدولة اليهودية، ومنهم رئيسة الوزراء السابقة غولدا مايير. وكم كان تأثره كبيراً عند اطلاعه على أن اسم بلاده ورد خمس عشرة مرة في اتفاقيات كامب ديفيد، وتحمل الشيء الكثير، ولم يفكر أحد باطلاعه سلفاً على النصوص المكتوبة. أو بماذا يقترحون عليه؟ وهل يمكن أن يقبل أن يكون أحد المسؤولين عن يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، لحساب بيغن، دون أن يتعهد هذا الأخير أي بيغن أن يعيد إليه ولو جزءاً من أراضيه!! وهذا ما ردده على مسامعي أحد سفراء المملكة الهاشمية.

برهن كارتر عن تقلب وضعف بالنسبة لعدد من الزعماء العرب، لأنه كان قد وعد علناً أن يتدبر أمر صلح شامل. غير أنه وللأسف

ضَمِنَ، بل شجع على إبرام تسوية منفردة. لقد انقطع عن ذكر وطن فلسطيني، لكي يجدد ثانية المسرحية الإسرائيلية في الضفة والقطاع. وأكثر من مرة فإن رئيس السلطة التنفيذية الأمريكية أجبر علناً أن يتراجع أمام إرادة رئيس الوزراء الإسرائيلي، ولا سيما أنه صرح مرات عدة أن الاستعمار اليهودي للأراضي المحتلة يشكل عائقاً بل عقبة في وجه السلام. ومع ذلك قبل برضاه تجنب القضية في الاتفاقيات المبرمة في كامب ديفيد، وبعد أن أكد هو والسادات على جعل علاقة عضوية بين المعاهدة المصرية وتدابير الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، وتحديد تاريخ لإجراء انتخابات، وخلص أخيراً إلى حمل السادات عن التخلي ليس عن هذا المطلب فقط بل عن كل ما له علاقة بأولوية التعهدات السابقة لمصر، نحو شركائه العرب حول معاهدة السلام مع إسرائيل.

وهذه الالتزامات التي كان السادات قد ربط نفسه بها حُكِم عليها في العواصم العربية الأخرى بأنها ذات أهمية عظمى، لكن التغاضي عنها واستبعادها نهائياً، واستبعاد أقدر قوة من الدول العربية عن ساحة القتال، كان لهذه الأمور تأثير قوي شلَّ المحاربين العرب الآخرين، وفتح المجال أمام إسرائيل، مطلقاً يدها، ومعطيها حرية انتهاز الفرص المناسبة لعمليات عسكرية منتظمة، تصفها بكونها وقائية، تأديبية، دفاعية، أو ثأرية.

إن اجتياح لبنان من قبل الجيش الإسرائيلي في شهر حزيران من العام ١٩٨٢ بدا وكأنه مخطط له في اتفاقيات كامب ديفيد.

شعب فائض

إن حرب لبنان، التي استعر أوارها، باجتياح لبنان من قبل جيش الجنرال شارون، في السادس من حزيران عام ١٩٨٢، تتميز عن بقية الحروب الأخرى التي سبقتها، منذ عام ١٩٤٨ بطول مدتها (إذ دامت ما يقرب من ثلاثة أشهر) بالإضافة إلى طبيعتها أيضاً. إنها الحرب الأولى التي تواجه بها إسرائيل الفلسطينيين. إنها الحرب الأولى التي لم تشتعل نارها لتأمين بقاء الدولة اليهودية، لكنها استعرت لأهداف سياسية، وطبعاً لتدمير منظمة التحرير الفلسطينية، التي هي بنظر إسرائيل العائق الرئيسي في وجه سلامها الذي تدعوه Pax Hebraica. إنها الحرب الأولى التي تجري على أرض مكتظة جداً بالسكان، فكبدت خسائر فادحة لسكان مدنيين آمنين، لبنانيين أو فلسطينيين، وعشرات الآلاف من الضحايا قتلت أو جرحت، وجرى تخريب وتدمير وتهديم دون حد، فحرم مئات الألوف من الناس من مساكنهم وأثاثهم وأملاكهم.

والمذبحة الرهيبة المرعبة التي أقدمت عليها الميليشيات الكتائبية في بيروت، في مخيمي صبرا وشاتيلا الفلسطينيين، تحت سمع وحدات من

قوات الجنرال شارون وبصرها، والتي جرت بعد ستة عشر يوماً من خروج آخر فدائي، استدعت هذه المذبحة هجرة كبيرة أيضاً من الفلسطينيين، الأمر الذي كان يسعى إليه الذين أوحوا ونفذوا هذه المجزرة، لكي يبعدوهم خارج الحدود اللبنانية.

من خلال تحقيق جرى بعد بضعة أيام في الأراضي المحتلة، من قبل إسرائيل، وفي البلدان العربية المجاورة، تبين بوضوح عظم المأساة المفجعة التي يعيشها الفلسطينيون.

وفي السيدة زينب (ضاحية من دمشق) كانت تهب ريح قاسية على تلك الخيام التي كنت أقوم بزيارتها ذات مساء، وعلى الممرات التي كانت تفصل هذه الخيام التي تعد بالمئات، وقد أقيمت على مسافات متباعدة موحدة، فوق أرض مسطحة ومعفرة، كانت تبدو وكأنها مقفرة. وكنت ترى خلال نور الليل الخفيف، أشباحاً تغذّ الخطا وقد آلمها البرد، ظهورها مقوّسة، مسرعة على الرغم من كل ذلك إلى الالتجاء إلى خيام البؤس هذه. ومن شقوق هذه الخيام يتمكن المرء أن يرى على ضوء قنديل من الزيت متذبذب ضوؤه كتلاً بشرية من رجال ونساء وأولاد مقرفصين يقتربون بعضهم من بعض وكأني بهم يحجزون مسالك الريح التي تذرو عليهم البرد والغبار.

وضاحية السيدة زينب هي التي تدعى ـ الست زينب ـ وهي آخر مكان فكر بإقامة مخيمات فيه لاستقبال الفلسطينيين المشردين، المحرومين من كل شيء حتى المأوى. وهي تؤوي نحو سبعة آلاف لاجىء، هجروا لبنان طارقين أبواب سورية. ومنهم من هجر جحيم بيروت عندما كانت عشرات الآلاف من القذائف والقنابل الانشطارية أو الفوسفورية تنهمر على المدينة وتغرقها في جحيم من نار. وغيرهم ممَّن نجا من البلدوزرات التي استقدمت، بعد قذفهم بالقنابل في طريقها إلى تسوية الأرض التي كانت المخيمات مقامة عليها، وهي عديدة في جنوب لبنان.

بين اللاجئين إلى ضاحية الست زينب، عدة عائلات، يتراوح عمر أعضائها الذكور بين الرابعة عشرة والستين، ويعتبر بعضهم مفقودين، بعد الحملة التي شنها الجيش الإسرائيلي. وهذه المرأة التي لا تزال تتمتع بمسحة من الجمال ويحيط بها ستة أطفال صغار جاءت ترجوني والدموع تنهمر من عينيها أن أبحث لها عن زوجها، وهي تقسم أغلظ الأيمان قائلة: «في حياته لم يتدخل بالسياسة».

فإن لم يكن معتقلاً في معسكر الأنصار في جنوب لبنان حيث يعتقل اليهود المحتلون نحو عشرة آلاف مشبوه، فيمكن أن يكون معتقلاً سراً في أحد مراكز التحقيق في إسرائيل، فهل هو لا يزال حياً؟ إن الصليب الأحمر على الرغم من كل إجراءاته لم يعطها جواباً!!

وحدثني أبو عمار ، وهو شيخ يناهز السبعين من العمر قائلاً : « لم يكذبني حدسي ، فكنت مرتاباً مما كان يجري حولي وبقربي . وأعطي الآن لنفسي الحق بأنني غادرت مخيم الرشيدية ، وها أنا الآن آمن » . وأخذ يدلني على امرأته وأولاده ، وأحفاده السبعة عشر الذين نجّاهم من الإبادة . وأردف قائلاً : « إنها التجربة التي جعلتني أتدبر أموري بحكمة . ثم أعاد على مسامعي هجرته الأولى عام ١٩٤٨ ، بعد المجازر التي ارتكبها الصهيونيون في فلسطين ، والتي نالت إحداها شهرة في الخارج ، ألا وهي التي دعيت بمذبحة دير ياسين » .

وأبو عمار هذا وكل من يلوذ به ، فقدوا كل ما يملكون للمرة الثانية : وظائفهم ، مساكنهم ، أثاثهم ، أغراضهم الخاصة ، التي كلفتهم كثيراً خلال أربعة وثلاثين عاماً من المنفى في لبنان . ولا يملك الآن هؤلاء التسعة عشر عضواً من هذه العائلة البائسة ، سوى خيمتين وسبع فرشات وثمانية أغطية ، تحميهم من شتاء قادم يبدو قارساً ومفزعاً . فسألته بدوري : « هل تحتمل الحياة أو تحلو ، عند الحرمان من الكهرباء؟ من الماء الجاري؟ من المراحيض ؟ وإذا تمون المرء كل يوم بيومه وبفضل إعاشة غذائية ، توزع دون تنظيم من قبل الأجهزة المسؤولة في منظمة التحرير الفلسطينية ؟ » .

أجاب الشيخ والحزن يمتلك قلبه : « لا ، ولكن يجب أن نصمد الصمود أو البقاء ، كلمة أساسية في مفردات شعب ، تتقاذفه الظروف

والأيام من بلد إلى آخر ، إرضاء لمنازعات مسلحة ، ومجازر واضطهاد . إن الأونروا Unrwa هذه الوكالة ، التي أقامتها هيئة الأمم المتحدة ، تساعد ما يقرب من مليوني لاجىء ، موزعين في واحد وستين مخيماً في لبنان وسورية ، والأردن ، والأراضي التي تحتلها إسرائيل . ومخيم اليرموك في دمشق ، النموذجي من حيث المستوى ، يشكل عالماً صغيراً من المجتمع الفلسطيني في المنفى . ويقيم فيه نحو مئة ألف شخص ، في هجرات متتابعة ، لأنهم قطعوا الأمل من العودة إلى موطنهم الأصلي . لجأ إليه عام ١٩٤٨ و١٩٦٧ ، هؤلاء الذي نجوا بأنفسهم من ويلات الحرب ، أو قسوة الاحتلال الإسرائيلي ، أو نتيجة مجازر الأردن في عامي ١٩٧٠ ـــ ١٩٧١ ، أو من لبنان عامي ١٩٧٥ ـــ ١٩٧٦ . إنهم ضحايا عدة إبعادات قامت بها الحكومات العربية ، التي أرادت على مر السنين أن تتخلص من غير المرغوب فيهم . وكثيرة هي العلائلات الفلسطينية التي هجرت مخيماتها للمرة الثالثة والرابعة .

إن اجتياح لبنان ، كان أمراً لا بد منه ، على رأي شائع في كثير من الأوساط الفلسطينية ، ومخطط له في استراتيجية مدروسة ، منذ بداية السبعينيات . وكان الهدف الحقيقي منه : تسوية نهائية للقضية الفلسطينية . وفي هذا السبيل كان يجب تصفية منظمة التحرير الفلسطينية وزعمائها ، وتدمير معسكرات اللاجئين . ومن خلال هذا إنقاص طبيعي لأعداد

سكانها. وفي النهاية إجبار الأربعمئة ألف فلسطيني المنتشرين في لبنان على الذهاب إلى سورية، أو بالأفضل إلى الأردن، الذي سيصبح يوماً ما موطنهم النهائي.

إن هذه المؤامرة، كما يقول نايف حواتمة، لها تشعبات دولية كثيرة الامتداد. وما جرى في لبنان، ومهاجمته، كما يوضح زعيم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، كانا بمثابة مشروع جماعي، ومن المخططين له والمشتركين فيه، الولايات المتحدة الأمريكية، والدول العربية المحافظة. وقد أوكلوا بطريقة أو بأخرى تغيير الوضع في لبنان إلى حكومة بيغن ـ شارون. وبموجب هذه النظرية التي أكدها زعماء آخرون من منظمة التحرير الفلسطينية، فإن أولئك الفرقاء، كانوا بعملهم ذاك يدافعون عن مصالح معينة ومتوحدة الاتجاه. وكانت واشنطن من جانبها راغبة في تأديب منظمة التحرير الفلسطينية، واليسار اللبناني والسوري، لكي تشدد قبضتها على المنطقة. أما دولة إسرائيل فكانت تسعى بدورها إلى إزالة العوائق التي تمنعها من جهة من استكمال استعمارها الزاحف على الأراضي المحتلة، ومن جهة أخرى بسط هيمنتها وفرض سلامها المرتجل، وإبرام صلح مع لبنان والأردن، وأخيراً مع سورية بعد التغلب عليها، وعزلها.

راهنت بعض النظم العربية على انتصار كامل لجيش الجنرال

شارون، مؤملة الوصول إلى أهداف لها علاقة بما تريده إسرائيل والولايات المتحدة، أي هدم (مركز التخريب) الذي أصبح بالنسبة لهم: بيروت، حيث تعطي فيها الصحافة الحرة مقاماً وأهمية لمعارضين أتوا من جميع بلاد المنطقة، وإشادة نظام يميني في لبنان، لكي يؤهل ليكون منطلقاً للاقتصاد الدولي، والتسبب بضرر وخسارة لسورية، التي إن كان لها ذنب فهو تحالفها مع الاتحاد السوفييتي، وإضعاف شديد لمنظمة التحرير الفلسطينية، لتصبح جميع مقاديرها خاضعة للحكومات العربية المعتدلة، مبتعدة عن الحاجة إلى جناحها اليساري، وفي الختام استدراج الفلسطينيين للتخلي عن المطالبة بدولة مستقلة، ستكون بالطبع ديمقراطية وراديكالية، وتقبل بالانضمام والاندماج مع المملكة الهاشمية الأردنية.

هذا ما فسره زعماء منظمة التحرير الفلسطينية، بسبب الصمت المتواطىء من قبل معظم الحكومات العربية في أثناء معارك لبنان، والإجراءات التعسفية الظالمة التي مارستها لمنع جميع مظاهرات التأييد والتضامن مع الفلسطينيين، والرضى الذي أظهرته نحو الولايات المتحدة، التي لم تكن لتخفي مساندتها للمشروع الإسرائيلي، على الرغم من قسوته المفرطة. زد إلى ذلك رفض تلك الدول عقد مؤتمر قمّة، أو الاتفاق على القيام بأية خطوة قبل إلحاق الهزيمة بالفدائيين وإجلائهم عن بيروت.

وقال لي عالم اجتماع التقيت به في عمان: «لم نكن أبداً في وضع أكثر مأساوية وبؤساً طوال تاريخنا وحتى الآن، ولأول مرة فإن الذين يدّعون أخوّتنا، اتفقوا ضدنا، ويلتقون مع أعدائنا، ويكتّفون أذرعهم عند قتلنا ويرفضون قبول هؤلاء الذين استجاروا بهم، ويبدو أنهم مقتنعون بداخلهم بمقولة بشير الجميّل، التي صرح بها ذات يوم مبرهناً على صحة المشروع الكتائبي (يوجد في الشرق الأوسط شعب فائض) ولكننا لن نضمحل، ويجب علينا أن نقيم دولة مستقلة على أية بقعة من أرض فلسطين».

إن إرادة المقاومة والصمود هذه، ممزوجة بمرارة نفس، يبديها حانوتي من بيت لحم في الضفة الغربية، كان يتساءل أسوة بمعظم الفلسطينيين في الداخل، عن مستقبل عائلته وكيانه، وقال لي: «إن والدي ولد في فلسطين في أثناء الاحتلال التركي، فكان إذاً مواطناً تابعاً للإمبراطورية العثمانية، وصرت أنا تابعاً للإمبراطورية البريطانية، عندما أصبحت بلادنا في اليوم التالي للحرب العالمية الأولى تحت وصاية الاستعمار. ونال ابني الهوية والجنسية الأردنية عندما ضمت المملكة الهاشمية الضفة الغربية عام ١٩٥٠، وأنا موجود الآن على هذه الأرض نفسها التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. أما هوية حفيدي فلا تزال حتى الآن مجهولة. وبيغن يعتبره وكأنه عربي في الأراضي الإسرائيلية، غريب دون جنسية محددة، وما هو أسوأ، فإن

بيغن يعتبرنا حيوانات تسير على قائمتين، ومصيرنا إلى الهلاك بطريقة أو بأخرى»[٦].

التمييز العنصري، الإزعاج المذل، التعذيب اليومي، الزجر البوليسي، العقوبات الجماعية التي يتحملها فلسطينيو الأراضي المحتلة، منذ خمسة عشر عاماً، هي محتملة على الرغم من قسوتها، حسب قولهم، لو أن محتلي أراضيهم من الإسرائيليين يبقون لهم قطعة، أو شريطاً من الأرض، لينشئوا فيه وطناً ثابتاً لهم.

ويؤكد رجل الاقتصاد إبراهيم مطر، أن الاحتلال الإسرائيلي، هو مؤذ أكثر من أي احتلال مضى وعرفناه في تاريخنا الطويل، مثل احتلال العثمانيين والانكليز. واضطهدنا الأردنيون بدورهم، نعم اضطهدونا وأحياناً بوحشية دموية، لكنهم لم يحاولوا مرة حرماننا من أرضنا التي نعيش عليها منذ عهود سحيقة.

إن استعمار اليهود للأراضي المحتلة، الذي باشر به حزب العمل، توسع منذ وصول تكتل الليكود إلى الحكم عام ١٩٧٧، وحرم السكان الأصليين، مما يعتبرونه مساوياً لحياتهم، فلا حاجة بعد تدعوهم إلى رؤية

(٦) في خطاب لبيغن في الكنيست بتاريخ ١٠ حزيران عام ١٩٨٢، وصف به المقاتلين الفلسطينيين أنهم «حيوانات تسير على قائمتين». (المؤلف)

خريطة إقامة مستعمرات في أرض إسرائيل. الخريطة التي أصدرتها المنظمة الصهيونية، عليها العديد من النقاط ذات الألوان المختلفة، محددة مواقع المستعمرات الحالية، والتي بدىء بإقامتها، والتي ستقام خلال الثمانينيات، وهذا يبين بالطبع أن ما يقرب من نصف الضفة الغربية وأراضيها المخصبة، قد استبيحت تحت عناوين وأسماء مختلفة، لتصبح إرثاً لمواطنين يهود.

إن سكان القدس الشرقية من الفلسطينيين، التي ضمتها إسرائيل رسمياً، رأوا حولهم إنشاء مجمعات سكنية، احتفظ منها بأربعين ألـف مسكن، لسبعين ألف إسرائيلي، وهم على الغالب من الوافدين الجدد. وثمة مجمع سكني آخر جديد، في طريق البناء، ويتضمن نحو عشرة آلاف مسكن، لإيواء السكان الأصليين في القدس الموحدة، والمخطط لها أن تمتد، حسب مشروع تخطيط إلى الجنوب والشمال والشرق، لتحيط ببيت لحم ورام الله، والنواحي البعيدة بنحو خمسة عشر كيلو متراً من أريحا. والمساحة التي ستغطيها مدينة القدس التي أطلق عليها لقب (العاصمة) أصبحت الآن مغلقة في وجه السكان الأصليين، الذين لا يسمح لهم بالبناء، أو بتوسيع عقاراتهم في هذا الجزء الغالي من الضفة الغربية.

إن وضع المدينة المقدسة ليس شاذاً، ومعظم القرى الكبيرة في الضفة، قد أحيطت وسورت بمستعمرات يهودية، منفرد بعضهـا عن الآخر. وصدق ميرون بينفينست رئيس البلدية المعاون السابق في حزب

العمل في القدس، عندما قال: «سنتألم بالطبع عندما نرى أنفسنا في قرى منفردة (أرض تحجز مساحتها في بعض البلدان للسكان المحليين) وكأننا لسنا بمواطنين، وما هو أسوأ من ذلك، أننا نشعر وكأننا في معسكر اعتقال». ولم يغال عندما أردف قائلاً: «إن مشروع بيغن الذي يصفه بفكرة رائعة مبتكرة، والذي سيكون حتماً وبأقصر مدة وكأنه ينشيء محاجر عربية مسورة بمدن ومستعمرات زراعية ومعسكرات حربية يهودية».

ومدشناً في ١١ تشرين الأول من العام ١٩٨٢، مستعمرة جديدة في ضواحي نابلس، قال وزير المواصلات مردخاي زيبوري لساكني هذه المستعمرة الجديدة: «لا تقلقوا من الكثافة السكانية العربية في هذه المنطقة. إنني عندما ولدتُ في بيتك ـ تكفا ـ (في إسرائيل) كنا كذلك محاطين بقرى عربية، قد أختفت جميعها الآن».

وبسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس السابق، الذي أقيل من منصبه، يأتي على ذكر ذلك فيقول بلهجة غضوب: «نعم إن هذا صحيح، ولكن بطرق مماثلة لتلك التي تطبق حالياً في الضفة الغربية، ولقد نجح أسلاف بيغن بين الأعوام ١٩٤٨ و١٩٦٧، بأن أزالوا عن الخريطة نحو أربعمئة قرية عربية، كانت مقامة داخل حدود دولة إسرائيل.

ويعود رئيس بلدية نابلس السابق إلى اعتباراته وتجاربه الخاصة، قبل

إقالته من منصبه من قبل سلطات الاحتلال، ليؤكد أن الاقتصاد في طريقه إلى الانهيار. وضمن دائرة اختصاصه في ما يحيط به من أراض، فإن المستعمرات الإسرائيلية تنال ودون مشقة السماح بأن تكدس وتجمع لديها الموارد الهزيلة من الماء، بحجة إقامة مشاريع زراعية. في حين يمنع المواطنون الأصليون من المراجعة، وإذا راجعوا لا تسمع مراجعاتهم. وتحفر الدولة الآبار العديدة لجيرانهم اليهود الوافدين الجدد، والتي تضخ سنوياً ١٧ سبعة عشر مليوناً من الأمتار المكعبة من الماء العذب، وكأنها تسهم في استنفاد مياه الآبار العربية. وهناك عدد من المزارعين الفلسطينيين الذي سيقوا إلى الإفلاس، لأن القطاع الزراعي الذي أصبح في خطر شديد، لم يستخدم اليد العاملة سوى في بداية الاحتلال.

وكذلك الأمر بالنسبة للصناعة، التي يشلها العديد من التقييدات، لأن السلطات العسكرية تمنع في معظم الحالات، استيراد مولدات كهربائية، لترغم الغالبية العظمى إلى الالتجاء لشبكة الكهرباء الإسرائيلية. والمصارف الإسرائيلية فقط، هي صاحبة الحق وحدها أن تعمل في الضفة والقطاع، وتمتنع في الكثير من الحالات عن منح أرصدة، أو تسهيل الدفاع للمشاريع العربية. ولا تزال هذه المشاريع في معاناة كبرى، لعدم قدرتها على منافسة أو مباراة الصناعات الإسرائيلية، التي اكتسحت الأراضي المحتلة بمنتوجاتها أو ٩٠٪ من الواردات (تأتي من الدولة اليهودية) أما وقد دفع

المواطنون الأصليون إلى البطالة ، فإن أكثر من ثمانين ألف فلسطيني ، أي ما يساوي نصف اليد العاملة ، يشتغلون حالياً في إسرائيل بأرخص الأسعار .

عمم أمر عسكري في شهر حزيران من العام ١٩٨٣ ، زاد الوضع خطورة ، لأنه ألغى حرية الاستيراد بالنقد الأجنبي ، الذي كان يأتي بالطبع من قبل أغنياء المهجر . ولا سيما من رؤوس أموال خصصت للدعم الأردني الفلسطيني ، الذي أنشىء من قبل زعماء الدول العربية عام ١٩٧٩ ، لتغطية عجز الإدارة العسكرية . وأمكن استخدام نحو سبعين مليون دولار عام ١٩٨١ ، لتمويل بلديات الأرض المحتلة (التي خفضت تدريجياً إلى النصف) وأعمال الإنشاءات ، وبناء المساكن وصيانة المشافي والمدارس والجامعات .

بموجب هذه التعليمات ، لا يجوز إدخال أي مبلغ يزيد على ألف دينار أردني (نحو عشرين ألف فرنك فرنسي) إلى الأراضي المحتلة دون سماح مسبق . غير أن رؤوس الأموال ، ولو وردت بعد إذن رسمي ، فيجب أن توضع في حساب مجمد ، ولا يستطيع المستفيدون منها ، التصرف بها إلا بمعرفة المسؤولين الإسرائيليين ورضاهم .

لا يتقيد السكان بالأمر الواقع ، كما أثبتت ذلك الاضرابات والمظاهرات والمجابهات مع قوات حفظ الأمن والنظام ، التي كانت حصيلتها

فقط عام ١٩٨٢ ، ثلاثين قتيلاً ومعظمهم أطفال وشبان مراهقون ، ونحو ثلاثمئة جريح ، ومئات الاعتقالات . ومن جهة أخرى ، يقدر عدد المساجين الذين حوكموا أمام القضاء العسكري ، أو اعتقلوا إدارياً دون محاكمة ، بأربعة آلاف .

أخذ سلاح الزجر بالتضاؤل ، ففي معسكر لاجئي دهيشة ، في ضواحي بيت لحم ، غطت الجدران ملصقات وكتابات تمجد منظمة التحرير الفلسطينية وانتصارها في لبنان . وكان السكان يجيبون عن أسئلة الصحفيين بصراحة ، ويتكلمون بجرأة عن الاعتقالات ، وعن الاستنطاق المرافق بالتعذيب ، والبيوت المنسوفة بالديناميت أخذاً بالثأر ، والمداهمات الليلية ، وتهديم الآثار ، التي تقوم بها قوات تدعي أنها تحافظ على الأمن والنظام ، بالإضافة إلى الإزعاج والإقلاق الدائمين .

وأحدهم المدعو محمد صالح ، عليه أن يتقدم شهرياً بمعاملة ليتمكن من تجديد بطاقة إقامة امرأته الأجنبية . وآخر غيره يدعى مروان الشيخ ، عمره ثلاثة وعشرون عاماً ، اعتقل خلال سنوات أربع متتالة ، عشية امتحانات الشهادة الثانوية ، ليخلى سبيله بعد انتهاء الامتحانات ثم أبلغ أنه مدعو للحضور في هذا الموعد بالذات في العام القادم . وأحمد المحيسن البالغ من العمر ستة وعشرين عاماً ، حجزت حريته أربع عشرة مرة طوال ثمانية أعوام ، وحكم عليه بالسجن مدة ثلاث سنوات ، لأنه اعترف بأنه

عضو في فتح: «لم أتمكن من الصمود أمام إحراقي بأعقاب السجاير». أسرّ لي بهذا محمرّاً من الخجل، قبل أن يريني آثار الحريق على جسمه.

«لا يزال باب الأمل مفتوحاً، ولم يتلاشَ بعد، فإن القومية الفلسطينية تنمو وبعنف من جيل إلى آخر». هذا ما صرحت به محامية إسرائيلية، الآنسة فيليسيا لانجه، قبل أن تؤكد لنا أن عدداً من موكليها الحاليين، هم أبناء هؤلاء الذين دافعت عنهم منذ عشرة أو خمسة عشر عاماً. «ولا يمكن تسوية نزاع دون مفاوضة». هذا ما يدلي به إبراهيم بكر، محام في عمان، وأحد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني (البرلمان) ويضيف قائلاً: «لكن مع الأسف فإن الحكومة الإسرائيلية، تجهد نفسها، وتبعد كل من هو قادر على الاشتراك، بإبرام تسوية تاريخية بين الإسرائيليين والفلسطينيين».

إن إقالة أو إبعاد رؤساء البلديات المنتخبين في الضفة والقطاع، وحل الجبهة الوطنية، ولجنة التوجيه القومي المتتالي، وهي التي كانت تؤلف بين ممثلي الشعب في المؤسسات المختلفة، وأيضاً الاعتقال، أو الإقامة الجبرية للعديد منهم، تجعلنا نفكر أن السلطات الإسرائيلية لن ترضى بمفاوضات تؤدي بها إلى التخلي عن فكرة إسرائيل الكبرى.

إن وضع الفلسطينيين في الأردن، لا يشبه البتة وضع أخوتهم الذين

يعيشون في ظل الاحتلال الإسرائيلي. إنه مزعج ومتعب أحياناً على أكثر من صعيد. كما أن مجازر لبنان جاءت لتثير فيهم ذكريات مؤلمة، لما حدث لهم من تقتيل في عمان في شهر أيلول عام ١٩٧٠. ومعظمهم يتمتعون بالمواطنة الأردنية. وهذه مِنَّة لم يسمح بها العرب الآخرون للاجئيهم الفلسطينيين[٧]. وكثيراً ما يشعرونهم أنهم لا يزالون غرباء في وطنهم المختار. ولما كانوا يعاملون على هذه الحال أو على أسوأ منها، إذ يعتبرون أحياناً إرهابيين، فإنهم على الرغم من كل ذلك يتطلعون إلى إنشاء دولة تثبت وتحافظ لهم على هويتهم.

ومهندس فلسطيني، يحمل شهادة جامعية من بريطانيا، وجد وظيفة ذات قيمة وراتباً محترماً في أحد بلدان الخليج، أسوة بالعديد من مواطنيه، يعود إلى عمان لماماً لزيارة عائلته. لكم شكا هذا المهندس من الإزعاجات التي توجه إليه في كل سفرة. ويضيف قائلاً: «في كل مرة أجتاز الحدود، فإن المخابرات تستجوبني، وأحياناً طوال ساعتين، وكأنني ارتكبت جرماً، وكثيراً ما تطالبني بتقديم تقرير مفصل عن تنقلاتي، وأسماء وعناوين الأشخاص الذين التقيت بهم، والأحاديث التي دارت بيننا. ويعتبر

---

(٧) إن عدم منح جنسية عربية للفلسطينيين في بعض الدول العربية هدفه عدم إذابة الفلسطينيين في مجتمعات غير فلسطينية، والمحافظة على هويتهم الفلسطينية الأصلية ليستمر الصمود وليس كما يرى ايريك رولو. (المترجم)

الفلسطيني ظنيناً في الأردن، وكأنه في الأراضي التي تحتلها إسرائيل». ويكمل حديثه فيقول: «عيل صبري مرة من الرد على أسئلة المحققين، فاستنبطت لهم أكذوبة، إني عضو في مؤسسة يسارية التحقت بمنظمة التحرير الفلسطينية». وأضاف أخيراً: «يؤلمني أن أدفع ثمن ما قلت طول حياتي».

إن الدكتور ساري ناصر، لم يكن يوماً من أفراد المنظمة، لكنه رئيس قسم العلوم الاجتماعية في جامعة عمان، وقد أكد لي قائلاً: «إني على الأقل أعتبر مواطناً أردنياً بكل معنى الكلمة. وأولادي يتعلمون في المدارس لكونهم أردنيين عرب. وعلى الرغم من ذلك فليس هناك أي باحث لا أنا ولا غيري، كلف بإجراء بحث اجتماعي، أو اقتصادي، أو دراسة إحصائية حول فلسطينيي المملكة. لأن الإحصاءات الرسمية تتجاهلنا. وحجة السلطات في ذلك، أنها لا تريد أن تجعل تمييزاً بين أردني وفلسطيني المولد. لكن أمرنا يختلف تماماً، أرادوا أم لم يريدوا، ألم يمض ثلاثون سنة على دمج شعب له تاريخه وثقافته. إن هذا البلد ليس بلدي، ولا النظام المهيمن عليه. إن للفلسطينيين تطلعات أخرى نحو الديمقراطية والحرية التي لا يستطيعون تطبيقها وممارستها إلا عندما يصبح لهم وطن خاص بهم».

منطق غريب عندما يظن أن الفلسطينيين هم أكثرية هنا، أي نحو ٦٠٪ من مجموع السكان و ٨٠٪ من سكان العاصمة، وأنهم يشكلون

النخبة المثقفة أو البرجوازية في المملكة. إن ٩٠٪ منهم، بين أيديهم الحركة الاقتصادية والمالية والتجارية في البلد. والمدرسون والأساتذة والمحامون والمهندسون، والمهندسون المعماريون، هم في معظمهم فلسطينيو الأصل.

وحيال ذلك، صرح لي أحد محامي عمان الكبار فقال: «إن هذا التفوق، ودون تأدية خدمات، يثير الحسد لدى السكان الأصليين، ومع الحسد الغيرة والحقد. إنه وضع غير طبيعي فكيف يتناسون أنهم يحرموننا بخاصة من وظائف الدولة الأساسية والهامة، ومن الجيش، ومن أجهزة الأمن، ومن الدبلوماسية. وقد أصبحنا بكل تأكيد قلة في المناصب التشريعية والتنفيذية في المملكة. وبالإيجاز فقد طغى علينا شعور بأننا مواطنون من الدرجة الثانية. هناك في المملكة فلاحون أو بدو، ويعتبرون أردنيين، أما نحن فقد أخذوا يستدرجوننا وبشكل طبيعي لنمارس النشاطات الاقتصادية أو الثقافية، وعسانا نكمل طريقنا».

وهاكم أيضاً ما حدثنا به وزير سابق من أصل أردني: إن الفلسطينيين يضايقونه بقوميتهم، ونكرانهم جميل بلد استقبلهم بسخاء وكرم. هذا بالإضافة إلى نفسيتهم الخاصة التي تحملهم ليس فقط على المعارضة بل على التخريب. ولذا فإن الشعبين يعيشان منذ ذلك الحين منطويين على نفسيهما. والبرجوازيون وحدهم يختلطون بالآخرين ويعاشرون جميع الطبقات. ويضيف الوزير السابق قائلاً: «إن الفلسطينيين سريعو التأثير،

إلى درجة أنهم يرون أننا مجبرون في أحاديثنا على تجاوز جملة مواضيع، لا سيما السياسية منها التي تعتبر وكأنها إثارة وتحدٍ».

يتفق الفلسطينيون من جميع الاتجاهات والميول على أنه يجب على ضفتي الأردن إقامة علاقات ودية ومتميزة بعد إنشاء دولة أو كيان فلسطيني مستقل. ومعظم العائلات التي تفرقت نتيجة تهجيرها بين الضفة والأردن، تتمنى صادقة زوال أية عقبة تحول دون حرية تنقلها، والبرجوازية أكثر من أية طبقة اجتماعية، تجد من مصلحتها توزيع نشاطاتها، في مستوى جغرافي متسع يعطيها أفضلية إضافية، بإيجاد مدخل مباشر إلى أسواق العالم العربي.

وكل منا يؤكد أن أوضاع الضفة والقطاع هي ضيقة، وغير متطورة اقتصادياً، لتتمكن من استيعاب قسم يستحق الذكر ممن هجر. فيستطيع أهلها لقاء ذلك الاستيطان في أرض يكون أكثر سكانها من الشعب الفلسطيني.

هجرة متضامنة

أتمكن من القول، إن الفلسطينيين الذين استوطنوا في البلدان النفطية الغنية في الخليج، لا يشاركون إلا بالنزر اليسير، تطلعات أخوتهم في الأراضي المحتلة، أو في البلدان العربية الأخرى المجاورة. وخلال جولة

قمت بها في بداية صيف عام ١٩٨٢ ، وصلت بي تحرياتي إلى نتائج جد مختلفة . إذ قد اطلعت على أحوال وأمور عدة موجات من الهجرات التي جرت متتالية في المنطقة منذ الحرب الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ ، وظهر لي أن تعلق الفلسطينيين بموطنهم الأصلي بقي مثيراً وبصورة غريبة .

لنأخذ علي اليسير مثلاً ، إنه لم يشاهد بعد مسقط رأسه ، منذ أن هرب من بلده يافا مع أقاربه عام ١٩٤٨ ، فيما كانت المدفعية اليهودية ترجم المدينة . تركزت العائلة وبشكل مقبول في أحد مخيمات اللاجئين في بيروت . إنه فلسطيني مشرد منذ عشرين عاماً كما أورد في رواية حياته ، ويقيم الآن في الولايات المتحدة الأمريكية ، على أثر حصوله على منحة دراسية ، ولم ينسَ المرور بلبنان والأردن ، والعربية السعودية ، قبل أن يستقر عام ١٩٧٣ في أبو ظبي. فهذا المهندس الكهربائي ، المجاز من جامعات فيلادلفيا وبرلستون ، الذي يقيم كما قلت في أبو ظبي ، غيّر وضعه إلى متعهد ، ولم يطل عليه الوقت حتى أصاب قسطاً وفيراً من الغنى ، وها هو الآن في الرابعة والخمسين من عمره ، ويفكر أن يحال على التقاعد.. علماً بأنه يملك يختاً لا يفتر عن التجوال فيه ، والإبحار في البحر الأبيض المتوسط قريباً ما أمكن من السواحل الفلسطينية .

إن الفلسطينيين من حيث عددهم وتكوينهم الاجتماعي وصفاتهم الخاصة ، ومجمعاتهم الفلسطينية الموزعة على طول السواحل العربيـة في

الخليج، لهم شأن خاص ضمن شتاتهم وهجراتهم المتعددة: ففي العربية السعودية، وفي الكويت، وفي قطر، وفي دولة الأمارات العربية المتحدة، وفي البحرين، لا يوجد سوى القليل منهم في عداد العمال. ولا يوجد ولا واحد تقريباً من هؤلاء المعوزين الذين يملؤون مخيمات اللاجئين في سورية ولبنان والأردن.

لقد آوت البلدان المحاذية لإسرائيل جميع الفلسطينيين دون تمييز، لأنهم كانوا يهربون من أهوال الحرب، أو من الاحتلال. لكن دول الخليج استقبلت أناساً ليسوا لاجئين بل نازحين، فالبون شاسع بين أولئك وهؤلاء الذين اختاروا هذه المنطقة لتحسين أمورهم وأحوالهم.

تم التهجير السكاني بنظام تام، أي بمقدار العرض والطلب كما يقال عادة. وفي أوائل الخمسينيات بينما كان الإنتاج النفطي في أوجه، أخذ مشايخ الخليج يسعون إلى توظيف كوادر تقنية وإدارية قادرة على إقامة دعائم لأماراتهم اقتصادياً واجتماعياً ودولياً في بداية استقلالهم. هذا بالإضافة إلى ما كانوا يهبون من بطاقات إقامة وأجور مرتفعة تدفع بسخاء، لأن طلبات الهجرة والنزوح إلى تلك الأمارات، وإلى مختلف الدول العربية كانت حينذاك قليلة. والفلسطينيون وحدهم كانت تؤلمهم الشروط الاقتصادية، والأحوال الصعبة القائمة في ضفة الأردن الغربية، وليس فيها فقط بل في لبنان وسورية، وكانوا على استعداد لمغادرة بقعة من الأرض اختاروها وطناً.

وهم يملكون الصفات المطلوبة : فهم عرب ومثقفون ، والعديدون منهم يتقنون الإنكليزية نتيجة الدراسة . وهم المطلوبون للعمل في بلدان من التبعية الإنكليزية قبل نوالها استقلالها ، زد على ذلك أنهم يقنعون بما يعطون .

تألفت أول موجة نزوح من رجال فقط ، أبقوا على عوائلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان وسورية . وبدأت هذه بعد نحو عامين أو ثلاثة أعوام من حرب عام ١٩٤٨ . وموجة النزوح الثانية التي كانت أكثر أهمية ، جرت بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ . ورافقت اللاجئين الجدد ، عوائل هؤلاء الذين نزحوا سابقاً ، ووجدوا وظائف مؤقتة في الخليج ، لتجميع وفير من الأموال ، قبل العودة إلى الضفة والقطاع . ومن ثم فإن الحرب الأهلية في لبنان ، دعت إلى موجة نزوح ثالثة بدءاً من العام ١٩٧٥ ، أبدى أصحابها استعدادهم للقيام بجميع الأعمال الثقافية منها والمادية ، القمينة بإصلاح حياتهم وأوضاعهم للمرة الثانية والثالثة . وذوو اليسر منهم استقلوا الطائرات إلى أبو ظبي ، ودبي ، والعربية السعودية ، أو قطر . وقليلون هم الذين توجهوا إلى عُمان أو البحرين ، وهما دولتان كانتا منذ البدء تحذران جانب الفلسطينيين . أما قليلو الحال فكانوا يتوجهون براً نحو الكويت ، حيث كانوا يستقبلون بصورة أفضل من غيرها ، على أثر انفتاح العائلة الأميرية على العالم .

وهكذا فقد تضاعف المجمّع الفلسطيني في الكويت على دفعات

ثلاث، عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٠، حتى تجاوز عددهم ٣٧ ألف نسمة عام ١٩٦١، وأصبح يقارب الآن أكثر من ٣٥٠ ألف فلسطيني عام ١٩٨٣. وعلى كل حال فإن الدول العربية في الخليج تؤوي الآن أكثر من ٦٠٠ ألف فلسطيني أي ما يساوي عددهم في لبنان وسورية معاً. ويقدر هذا العدد بنسبة واحد على أربعة ممن هاجروا.

غير أن أهميتهم على البعد، تفوق قيمتهم العددية، هذا في حال تقدير المكانة التي يشغلونها في هذه البلدان النفطية الفتية، حيث لا تزال النخبة المبتغاة في بدء تكوينها. يشغل الفلسطينيون إدارات الدولة. ولم يكن هناك إحصاء رسمي حتى عام ١٩٧٥. غير أني أتمكن من القول إن واحداً من أصل اثنين هو موظف في الأمارات العربية المتحدة أو في الكويت. وفي هذه الأمارة أي الكويت يمكن أن نعتبر واحداً من أصل أربعة موظفين في القطاع العام، ومدرس من أصل ثلاثة هو فلسطيني، هذا ما كان يمكن تقديره عام ١٩٨٢. إن الفلسطينيين جد نابهين في المدارس وجامعات المنطقة، وهم على الغالب متفوقون في هيئة القضاء، وبخاصة في الأمارات العربية، حيث يشكلون أكثرية في وكالة النيابة والقضاء. وهم أيضاً عديدون في الصحافة والإذاعة، وبين الأطباء والمهندسين، ومهندسي البناء، والكوادر العليا في الشركات النفطية والمشاريع الخاصة. وبموجب دراسة

أجريت عام ١٩٧٥ ، فإن واحداً من أصل أربعة من الفلسطينيين له دوره في نشاطات الكويت ، ويمارس مهنة حرة ، أو علمية رفيعة المستوى .

إن البرجوازية الكبيرة ممثلة هنا أكثر مما هي عليه في الدول العربية الأخرى ، حيث الموارد هي أقل من جهة ، ومن ثم بسبب التقشُّف الذي تفرضه الإشتراكية ، أو الأمران معاً اللذان يشكلان عائقاً ، بل عقبة أمام ازدهار القطاع الخاص .

يوجد في الخليج وبكل تأكيد ، مئة أو ثلاثمئة مليونير فلسطيني (ويقدر غناهم بالدولار) . وتختلف الاعتبارات في هذا الغنى نسبياً من الصفر إلى القمة . وليس هناك من ريب أن معظم الشركات الألكترونية تخصهم ، أو منهم من يتجر بها ويتعهدها . وهناك أصحاب مصارف ، وأصحاب أعمال كبيرة على مستوى دولي .

إنهم موجودون في كل شيء ، يمكن تشبيههم باليهود ، حسب رواية بعض السكان الأصليين ، والعرب الآخرين المهاجرين ، دون التمكن من تحديدهم باللفظ ، لأن الملاحظة تعتبر إساءة . ويظهر من يحسد وبصورة عنصرية لا شعورية ، ويأتي الحسد ببعض الصفات التي ينسبونها للفلسطينيين فيقولون عنهم : إنهم أذكياء ، جيدو التصرف ، منتجون في أعمالهم ، موهوبون ، ذوو أفكار خلاقة أكثر من المألوف . وهناك ناقدون

مضادون يتوصلون إلى نعتهم بالانطوائيين على أنفسهم، إنهم جشعون، دساسون، متآمرون، متكبرون، وقحون، وبالنسبة للتقليديين منهم فهم ميالون أيضاً إلى ارتكاب دناءات غريبة.

«إنهم لا شياطين ولا ملائكة، لأن فلسطينيي الشتات قد اتخذوا والحق يقال، صفات أقلية تعيش في عدم استقرار حقيقي. وعدم الاستغناء عن الإنسان هي طريقة الدفاع عن النفس». هذا ما كان يقوله لي صحفي في الشارقة يدعى غسان طهبوب، ويضيف: «لما كنا مشردين، فإننا نتعلق بالبلد الذي استقبلنا وكأنه طوافة، ونعطيه أحسن ما تملكه نفوسنا. إن التربية لدينا مبدأ ديني، مستحوذ علينا». ويكمل الصحفي حديثه، ويبدي إعجابه بسوية المتعلمين التي تعتبر عالية جداً بالنسبة للعالم العربي. ويستحوذ علينا شيء آخر أيضاً، يتضح لنا في مجال حياتنا اليومية وتضامننا. ولنأخذ على ذلك مثلاً: عدنان درباس، الذي كانت عائلته تعيش في فقر مدقع، في مخيم اللاجئين في برج البراجنة في بيروت، وقد اشتغل في جميع المهن منذ نشأته، ليدفع أجور دراسته ودراسة أخوته وأخواته السبعة، وأصبح هو نفسه مهندساً مدنياً، ويشرف حالياً على أكبر مشاريع الأشغال العامة في أبو ظبي.

وعبد المحسن قطان، صاحب مصرف ثري في الكويت، ويمول بناء مركزين ثقافيين في جامعتي بير زيت والنجاح (في نابلس)، في الضفة

الغربية ، ويقدم منحة دراسية لكل فلسطيني تسمح له علاماته بمتابعة دراسته في الجامعات الأكثر اعتباراً في العالم . وهناك ستون شاباً يتجاوبون مع هذا المبدأ ، ويتابعون دراساتهم العليا على حسابه عام ١٩٨٢ في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا العظمى ، وإيطاليا ، ويوغسلافيا ، والهند ، وبكل تأكيد في مختلف البلدان العربية ، ويصرح قطان هذا قائلاً : «لم يخلف لي والدي مالاً ، بل مدّني بماله ونصحه حتى نلت دبلوماً جامعياً ، وقال لي : هذا أفضل ميراث أتركه لك ، قال هذا عشية موته لأنك تستطيع أن تحمله وتتنقل به حيث ستقودك صروف الحياة » .

في بداية منفى عام ١٩٤٨ ، كان المجازون الجامعيون بين الفلسطينيين ، يعدون من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ مجازاً . وأصبح عددهم عام ١٩٨٢ يقدر بأكثر من ١٣٠ ألفاً ، وهذا الرقم هو نسبياً أعلى مما هو عليه في إسرائيل ، أو بريطانيا العظمى ، وهو أعلى أيضاً بأربع إلى خمس مرات من النسبة الوسطية في العالم العربي ، إذا قسناه بمجموعه .

ويحمل وضع الفلسطينيين هذا تأويلين : فأناس مستحسنون ، وآخرون حاسدون . ولذلك فإن العرب الذين يقيم لديهم الفلسطينيون ، هم قلقون ومنزعجون لاعتبارات كثيرة ومختلفة . ففي الخليج كما في غيره ، نجد بعض الحكومات تحاول تقليص وجودهم ونفوذهم ، بانتظار عودتهم إلى وطن يتمنون إنشاءه .

لاحظت في أثناء تجوالي، أن الفلسطينيين يمدحون غالباً البلدان التي استقبلتهم، ويشيدون بما أسدت إليهم من حسن ضيافة وأعمال خيرة، وهذا يبرهن على أصالة شعب مشرد وغير مستقر، ويشعر أنه محروم من هناءة وطنه الأصلي الذي يحن إليه وإلى مجتمعه. وهذا لا يمنع تذمر فلسطينيي الخليج من إبداء تذمرهم من قدرهم ومصيرهم أحياناً.

إن المواطنة، التي هي بمثابة وازع يبعث الطمأنينة والاستقرار في النفس، لا يمنح إلا نادراً لفلسطينيين مهجرين، ولا تمنح إلا لهؤلاء الذين قاموا بخدمات جُلّى، وأمور فائقة. ففي الكويت مثلاً فإن الذي يطلب الجنسية الكويتية، يطالب بثبوتيات أن عائلته كانت تقيم في الكويت قبل عام ١٩٢٠، وعلى الأقل منذ عام ١٩٥٩. وإذا تمكن من إثبات ذلك فسوف يعتبر مواطناً من الدرجة الأولى، وتلك هي نصوص القانون النافذ. ولا يمكن إبدالها بالنسبة لفلسطيني مهاجر. وفي حال الرغبة في الحصول على مواطنة من الدرجة الثانية، عليه أن يثبت أيضاً أنه مقيم في الكويت بدءاً من العام ١٩٤٥، على ألا يتمكن من ممارسة حقوقه المدنية، إلا بعد مرور عشرين سنة على نواله الجنسية. ولا بد لي هنا من القول أن منح الجنسية يعود في حقيقة الأمر إلى إرادة الأمير، التي لا تعيقها قوانين إذا رغب في مكافأة من قام بخدمات جُلّى. وهكذا فإن هناك أقل من ٤٠٠ فلسطيني منهم نحو ٢٥٠ في الكويت، وبكل دقة ١٧ في البحرين، من

أصل ٦٠٠ ستمئة ألف فلسطيني يقيمون في المنطقة، قد أنعم عليهم بهذا الشرف.

مستأجرون مدى الحياة

شرف وكرامة، هذا ما ينشده الفلسطيني، لأن التمييز الممارس ضد الأجانب والغرباء، الذين هم عديدون في الكويت وفي الأمارات العربية المتحدة وقطر... إن التمييز المذكور آنفاً متعب غالباً، ويحتاج دوماً إلى نقل ملكية. وكثيرون في الوظائف العامة يستثنون من المناصب الهامة (على سبيل المكافأة)، مهما عظمت صفاتهم واستحقاقهم. وهم لا يستفيدون لا من قروض دون فائدة، ولا من القروض السكنية التي تغدق على السكان الأصليين. كما أنهم لا يملكون حق التملّك، فهم والحالة هذه مجبرون على استئجار بيوتهم وشقق سكنهم مدى الحياة، وبأسعار باهظة. ويمكن اعتبار الإيجار أكثر ارتفاعاً مما هو عليه في غير مكان، لأن المؤجرين يتمتعون بحرية تحديد أسعار التأجير، في مجموع حكومات الخليج. أما في الكويت فيحق لأصحاب الأملاك مضاعفة الأجرة كل خمس سنوات.

لا بد لي من التنويه هنا إلى أنهم يعتبرون أن الشقة المستأجرة، تصبح بحكم المستهلكة خلال سنتين أو ثلاث. والمحظوظون الفلسطينيون ممن أصابوا بعض المادة في أبو ظبي، يؤجرون أراضي لمواطنين أصليين،

ينون على نفقتهم شققاً للاستفادة من أجرتها ، ثم يعيدونها للترميم بعد ثماني سنوات ، تطبيقاً لقوانين سنّت خاصة لضبط هذه الأمور . ولا يتمكن أي فلسطيني من تعهّد أعمال ، أو تأسيس جمعية تجارية أو صناعية ، أو المضاربة في البورصة ، دون أن يكون شريكاً لأحد المواطنين الأصليين في السابق . وفي معظم الحالات فإن القانون يقضي أن يكون للمواطن الأصلي أكثرية الأسهم في المشروع . هذه المساهمة التي يتمكن من الحصول عليها في أغلب الأحيان ، دون الحاجة لشريك .

حدثني أحدهم قائلاً : «إنها أعلى ضريبة في العالم ، وتكاد لا تطاق ، لأن من الصعوبة بمكان أن يكتشف الصانع الفلسطيني أن شريكه الذي شاركه عام ١٩٦٦ . بمبلغ يساوي ١٥٠٠ فرنك ، أصبح يملك اليوم مبلغ ٤٠٠ مليون فرنك ، دون أن تطأ قدماه أرض المشروع ، أو مارس الإشراف عليه يوماً واحداً» .

لا بد لكل قاعدة من شواذ ، والشواذ يؤلم ، لأن المواطن الأصلي له حق الأولوية في جميع المجالات ، بما فيها حقل التعليم . ففي جامعة الكويت مثلاً حيث نظمت السلطات منذ سنوات تعليمات رسمية نافذة فإن ٥٠٪ من الطلاب المقبولين في الجامعة يجب أن يكونوا من المواطنين الأصليين . ويخصص ٢٥٪ من المقاعد لمواطني البلدان الأخرى في الخليج والباقي لعرب مختلفين ، بما فيهم الفلسطينيون ، الذين يشكلون من ٢٠ إلى ٢٥٪ من

مجموع السكان، وأصبحوا لا يشكلون سوى ١٠٪ بين طلاب الكويت. وكان يجب أن يصل معدلهم إلى ٨٠٪ لو يحدد حق القبول بموجب علامات الشهادة الثانوية. هذا ما حدثني به أستاذ، ليظهر المأزق الماثل أمام السلطات الكويتية !!

عند الاقتضاء، يستطيع السكان العرب من جنسيات مختلفة، مطالبة الحكومة التابعين لها، لكن الفلسطينيين، لا يملكون هذا الحق. والمدارس التي أنشأتها منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٧ لمساندة الدولة في تعليم الطلاب اللاجئين، أغلقت عام ١٩٧٥، إذ قد برزت صعوبات جمة. لا تمكّن من دفع تكاليف الدراسة في الخارج، على الرغم من مساندة ذوي الوفر الكثير في سبيل تأمين مستقبل الشبيبة الفلسطينية.

كل شيء يجري على الساح، يدل على أن بعض حكومات الخليج راغبة في حمل الفلسطينيين على التفتيش على موئل آخر. ومعلوم أنهم كثر في الملاك التعليمي. وقد قلت أعدادهم في السنوات الأخيرة على حساب الوافدين المصريين، الذين يطمئن المشائخ إلى خياراتهم الإيديولوجية. أما في الوظائف العامة، فإن الآسيويين مفضلون على غيرهم، لأن مطالبهم أقل، ولا يخشى جانبهم سياسياً. لكن العرب من جنسيات أخرى ومختلفة، فيمكن التخلي عنهم وإبعادهم عند أول حماقة يرتكبون.

لقد ولّى عهد الرحمة، لأن دول الخليج، التي كانت قد فتحت

أبوابها على مصاريعها لضحايا الحرب والاحتلال الإسرائيلي، في وقت كانت بحاجة لليد العاملة، وملء كوادر الوظائف. أما الآن فقد وصلت إلى حد الإشباع، بل يمكن القول إلى أزمة، لا سيما منذ هبوط أسعار النفط. لذا فإنها خشية من أن الفلسطينيين، الذين آلمتهم ويلات الحرب الأهلية في لبنان، يأخذون بالتوجه نحو أماكن أكثر أمناً واستقراراً، أخذت معظم دول الخليج تحظر عليهم منذ عام ١٩٧٥ دخول أراضيها، ما لم يكونوا حاصلين على عقد عملٍ.

إن تطبيق هذه القاعدة حرفياً، أدى إلى نتائج جد سيئة، لأن هؤلاء المبعدين عن أوطانهم، لا يستطيعون جلب أقرب أقربائهم، ولو لزيارة قصيرة. وعليهم أن يسعوا بجميع الوسائل للذهاب لزيارتهم حيث يقيمون. ومنهم من له أقارب في إسرائيل، أو في الأراضي المحتلة، وهؤلاء بدورهم ممنوعون أيضاً من الإقامة، فيجبرون في هذه الحال على إعطائهم موعد لقاء في بلد آخر، يحتاج إلى تأشيرة خروج لهم ولأولئك. ومن كان مرغوباً فيه من قبل السلطات الإسرائيلية، فيجب عليه إجراء معاملات مملّة في عمان، قد تحتاج إلى شهرين من الانتظار، بالإضافة إلى احتمال التفتيش والتحقيق على الجسر الذي يصل المملكة الهاشمية بالضفة الغربية.

«إنها لمحنة كبرى بالنسبة لي، القيام بزيارة ابنتي، التي تتابع دراستها

في جامعة رام الله». هذا ما أورده لي حافظ طهبوب، قاض سابق في القدس، وحالياً نائب عام في أمارة الشارقة.

ويكمل حافظ حديثه فيقول: «هناك مظلي إسرائيلي، رشاشه بيده، وغالباً ما يكون مراهقاً، لا يتجاوز عمره العشرين عاماً، يعطي أمراً وقحاً مثله، بتعريتي من ثيابي، ليتأكد أنني لا أخبىء أي سلاح، ويقلب حقائبي لإفراغ جميع حوائجي الخاصة، ليدقق فيها قطعة قطعة، ويحلّ أيضاً الإذلال نفسه بامرأتي. هذا هو الكابوس الذي يخامرنا طوال السنة بانتظار اجتياز الجسر الذي يوصلنا إلى ابنتنا».

منذ بداية شهر كانون الثاني لعام ١٩٨١، أصبح يحق للفلسطيني المبعد، الحصول على تأشيرة سياحية فقط لأبيه وأمه، شريطة أن يثبت أن له مردوداً شهرياً ثابتاً قدره ٦٥٠٠ فرنكاً على الأقل.. وبموجب نظر إمارة الكويت، فلا غنى عن هذه الاحتياطات، لتقليص الهجرة السرية، التي سببت في السنوات الأخيرة، هجرة أعداد بعثت الخيفة والقلق.

أعود للكلام بالنسبة للفلسطينيين، فإن ميلهم هو البقاء على ما هم عليه مؤقتاً. وكل موظف في القطاع العام والخاص، الذي بلغ سن التقاعد، له الحق بمغادرة البلاد، برفقة أعضاء عائلته مهما بلغت سنوات خدمته. ودوماً لا بد من اتباع القاعدة، في كون رخصتي العمل والإقامة

هما متلازمتان. وللحقيقة فإن القانون يطبق على جميع الأجانب. لكن النتائج بالنسبة للفلسطيني هي أشد خطورة، لأنه لا يعلم متى تنتهي أيام عمله وإقامته. فلا يستطيع بالطبع أن يعود وبصورة نهائية إلى موطنه الأصلي في إسرائيل أو في الأراضي المحتلة. وإذا كان لم يتجنّس بعد، فليست هناك دولة عربية ترحب باستقباله، أو السماح له حتى بتأشيرة مرور، خوفاً من مكوثه فيها بصورة دائمة. وإذا كان يحمل جواز سفر عربياً، فليس أمامه خيار سوى العودة إلى موطنه المختار، الذي لا يربطه به أيضاً سوى جواز سفر.

«نحن غرباء في كل مكان، وهذا شعورنا». هذا ما يردده الفلسطينيون في الخليج. أما سكانه الأصليون فإنهم يؤكدون: «أن الفلسطينيين لا يهضمون».. ويعود الفلسطينيون فيردون على ذلك: «إننا لانريد الاندماج في بيئتهم، لأننا فلسطينيون وسنبقى فلسطينيين». لا بد من التساؤل هنا عن قومية الفريقين ومن هو أحق بها؟ والواجب يدعونا جميعاً إلى دعم إرادة الفلسطينيين بالمطالبة بإقامة وطن، حيث سيكونون أخيراً أسياد أمرهم.

تردد كلمة محجر بسهولة وتستعمل في بلدان الخليج، بما فيها الصحافة، للتدليل على الأحياء التي يتجمع فيها معظم الفلسطينيين. لنذهب معاً محاولين التجوال في شوارع الحوالي والنقرة في الكويت، وهما

مأهولتان بما يقرب من ١٥٠ ألف نفس. وسوف تتفهمون السبب بأن الأهلين الذين يخرجون من هذه المساكن المهدمة، ويبدو عليهم العوز، ينظر إليهم بلا شك نظرة تختلف عن السكان الأصليين، الذين يلبسون كالأوروبيين، ونساؤهم سافرات متزينات متعطرات وجميعهم يتكلمون لغتهم الأصلية بلهجة محلية. وستكتشف عند استضافتك الفلسطينيين أنهم لا يزالون على طبيعتهم الفلسطينية.

والشبّان المولودون في المنفى، لا يختلفون مطلقاً عمن هم أكبر منهم، من جيل المهجرين من حيث الوطنية الصحيحة. فهم يتكلمون عن أرض الأجداد، وكأنهم فارقوها عشية أمس. ووطنهم المحتل أمانة في أعناقهم، سواء أكان فولاذاً أو ذهباً، ولا يرتادون سوى الملاعب الفلسطينية الصرفة، ويسعون إلى مصادقة بعضهم، وهم يكرهون الزواج المختلط، أعني مع العرب الآخرين، ولو كانوا من المذهب الديني ذاته.

الفلسطيني مصطفى بيداس، رجل الأعمال الناجح، المتحضر، والذي لا يقطن في أحد محاجر الكويت، بل في حي سكني، يؤوي رجال طبقة اجتماعية من جنسيات مختلفة. سافر هذا الرجل كثيراً وتجول في أكثر بلدان العالم، وتابع أولاده دراستهم في سويسرا، وانكلترا، والولايات المتحدة الأمريكية. بيد أنه يطالب بأربع صفات أساسية ممن سوف يصاهرونه، وهي: أن يكون مسلماً، فلسطينياً، موطنه يافا (مسقط رأسه) وبصورة

أدق من حي الصالحية (حيث تقيم عائلته)، ويفضل أن يكون أحد أبناء أخيه. وما هو غريب جداً أن السيد بيداس، توصل إلى تزويج ثلاثة من أولاده ضمن هذه المبادىء.

إن الحياة الاجتماعية المفروضة على هذا الكيان العائلي، هي في قسوة متميزة، فيما إذا قيست بأضعف نسبة مما يجري عند غيرها، أو في المجتمع من طلاق، ما عدا فئة قليلة من البرجوازيين، الذين يعيشون على غرار البلدان الغربية[٨]. والمراقبون المتجولون يلاحظون أن الفلسطينيين لا يعاشرون كثيراً السكان الأصليين. وحدثني مواطن قطري عن فقدان الصلة بسبب اختلاف الطباع، وبسبب تأثر الفلسطينيين الشديد، الذين يميلون إلى تفسير الملاحظات البسيطة التي توجّه إليهم، وكأنها عدم رضى منهم أو عداء. إنهم لا يطيقون انتقاد منظمة التحرير الفلسطينية، التي لا يتخلون عنها، علماً بأنهم في مجالسهم الخاصة، لا يتورعون عن انتقاد هذه أو تلك السلوكية التي تصدر عن اللجنة المركزية للفدائيين.

يستطيع كل مراقب أن يكتشف دلائل كثيرة لتعلق المهجرين شبه

---

(٨) تدل الإحصائيات الفلسطينية لعام ١٩٨١، التي نشرتها دمشق، بعد أن صدرت عن المكتب المركزي للإحصاء في منظمة التحرير الفلسطينية، أن ١٧٥ زواجاً فقط جرى فيها طلاق من أصل ٦٦٥٥٦. ولا بد لي من التنويه إلى أن تعدد الزوجات ألغي تقريباً لدى الفلسطينيين المسلمين. (المؤلف)

الإجماعي بمنظمة ياسر عرفات. والأسباب بسيطة: إن المنظمة شبيهة بمرآة تري كل واحد ما هو عليه. وتستند في إيديولوجيتها على التأكيد في حقها باستقلال ذاتي، وعلى مطلبين آخرين ينجمان عنه هما: حق عودة اللاجئين، وإقامة دولة مستقلة على أرض وطنهم فلسطين. وبالإضافة إلى هذا البرنامج فإن عرفات ورفاقه يطلقون لمواطنيهم حرية اختيار طبيعة دولتهم العتيدة والبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سوف تتمتع بها.

«إني أشجب سياسة منظمة التحرير الفلسطينية في نقاط عديدة، ولست على ثقة أن يكون رفاق عرفات من القادة الذين يتحسسون آلامنا وينطقون بلساننا، لكنني متضامن معهم دون حدود، لأن المنظمة تجسد وحدتنا الوطنية». هذا ما قاله لي علي ياسر، أحد الأغنياء ومتعهدي الأعمال في أبو ظبي. إنه لم يناضل ولم يشترك قط في منظمة فلسطينية حتى عندما كان يعيش هو وعائلته في أحد مخيمات اللاجئين في بيروت، ولم يتعاط السياسة حتى الآن، لكن الشيك الذي يدفعه شهرياً لمنظمة التحرير الفلسطينية يقدر بعشرات آلاف الدولارات.

كل فلسطيني في الخليج يدفع حصته المقدرة عليه. ويشترك في النفقة كل حسب مقدرته، ويقدر الحد الأدنى لذلك بـ ٥٪ من الراتب الصافي (أو ٣٫٥٪ من الراتب المقطوع). ويقتطع هذا المعدل من قبل الحكومات وسائر المؤسسات، وكأنه ضريبة. وتعمل المنظمة وكأنها

حكومة. إن رأس المال الوطني الفلسطيني (على غرار رأس المال القومي اليهودي، قبل نشوء الدولة اليهودية) يعتبر بمثابة نشاط الدولة المالي. ويدخل معظمه في نشاطات الوزارات المختلفة. وتأتي مساهمة المهجرين بالإضافة إلى معونات الدول العربية، من أجل بناء مدارس، ومراكز تثقيف مهني، وإنشاء مستوصفات تقدم خدمات مجانية، وأيضاً لاستقبال وتركيز المهاجرين الجدد عند الحاجة، الذين يعطون حال وصولهم شهادة حسن سلوك، تعتبر بمثابة لا حكم عليه، تسهل لهم أمر تشغيلهم وتوظيفهم.

تعيش المنظمة واقع الحياة اليومية لجميع الفلسطينيين في الشتات، وهي تدير وتدبر من خلال مسؤوليها المنتخبين، وبشكل ديمقراطي: النقابات، الجمعيات المهنية، والثقافية التي تضم عشرات الآلاف من الأعضاء، وكذلك المئات من النوادي المنتشرة في جميع بلدان الخليج. وأخيراً فإن المنظمة تنظم انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، الذي يمكن تسميته (مجلس المقاومة النيابي) الذي كان يضم عام ١٩٧٣ قرابة ٨٠ ممثلاً للمهجرين في بلدان الخليج من أصل ٣٥٠ عضواً الذين يشكلون المجلس.

للمنظمة جهاز حكومي يشمل سفارات في جميع بلدان الخليج، يتمتّع ممثلوها بحصانة دبلوماسية، وهم يتنقلون في سيارة فخمة، يرفرف في

مقدمتها العلم الفلسطيني، ويستقبلون باهتمام في الدوائر الرسمية، ويدعون رسمياً إلى الاستقبالات التي يقيمها نظراؤهم الغربيون أو الشرقيون.

إن رؤوس الأموال التي ترد من الخليج هي التي تمول وبخاصة مالية المقاومة الفلسطينية، وتسمح لها بالتالي أن تجلب أسلحة ذات قيمة. وتبدي حكومات المنطقة استعدادها السريع لمساندة المنظمة سياسياً.

ليس ما يقدمه مهجرو بلدان الخليج بشيء عظيم، إذا قيس بما يجمعه ويمارسه صهيونيو الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل أعم في الغرب، هذا ما يردده المجتمع على مسامع المراقبين. إن وعي المشايخ حكام منطقة الخليج، لا يقف عند حد عروبتهم، وانتمائهم للإسلام فقط، بل أضافوا إليه في السنوات الأخيرة، توظيف مدرسين فلسطينيين، ومن ثم مستشارين، وموظفين ذوي مقام، ومتعهدي أعمال كبار، وأصبحوا مع الوقت أصدقاء لا يكتمون ولاءهم للفدائيين. كما أن الجيل الجديد من مثقفي البلاد الأصليين، لا يتنكرون للإيديولوجية الوطنية، التي تبثها فيهم الصحافة.

إن العالم العربي بممالكه وأماراته في الخليج، غدا إحساسه يهزه عند كل انتفاضة تحدث في أي بلد من المنطقة. والقضية الفلسطينية، أكثر من أية قضية أخرى تشكل بالنسبة له سيف داموكليس، في مدى استطاعته

توليد ثورات وحروب، تستطيع هدم كل شيء حتى أساسات الأنظمة المتهاوية. ولا مجال للشك في أن حكومات الخليج، أصبحت لديها رغبة صادقة في إيجاد تسوية سلمية لنزاع الشرق الأوسط.

وفيما تساند هذه الحكومات منظمة عرفات، فإنها تقف في وجه كل ما من شأنه إعاقة ازدهار بلادها واستقرارها. ولا بد من القول أيضاً إن مصالح الدولة تسير جنباً إلى جنب في ما يراه ويريده حكامها. فيقوم هؤلاء والحالة هذه، باتخاذ إجراءات وقائية، أو قمعية لمجابهة (الخطر الفلسطيني) الذي يبدو أكبر من حقيقته.

إن هذه السلوكية المزدوجة، تثير لدى الفلسطينيين وضعاً متناقضاً تجاه البلدان المضيفة، من حيث الاعتراف بالجميل وحسن الضيافة. إذ يبقى لديهم، على الرغم من كل هذا، حذر شديد من العرب، ويعتبرون تضامنهم الشفهي، في معظم الأحيان وكأنه خديعة.

وفي عهد الأزمات كالتي حدثت عند اجتياح لبنان، فإن الألم والمرارة تحولا إلى احتقار من جراء سلبية الحكومات العربية، التي رفضت اتخاذ أي قرار بفرض عقوبات اقتصادية ضد المتواطئين مع إسرائيل، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم يؤخذ بتعداد كل الأحقاد المخبوءة، والخيانات التي على حد قولهم تنسب إلى جميع الدول العربية،

منذ تقهقر الثوار الفلسطينيين، أمام الاحتلال الانكليزي في الثلاثينيات من هذا القرن، حتى الصلح المنفرد الإسرائيلي المصري. وكم رددت فئة من الفلسطينيين بغضب ومرارة وألم قائلة: «نحن يهود العرب».

لقد بدل المناخ السياسي بين فلسطينيي الخليج. وأصبح معظمهم منذ عهد قريب شيوعيين متطرفين. ويعارضون سراً ولكن بثبات، المشروع الذي تقدمت به إدارة المنظمة عام ١٩٧٤ بقبول إنشاء دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهؤلاء أنفسهم الذين هم على رأس المعارضة، أصبحوا على ثقة وبخاصة منذ حرب لبنان، أن دولة مصغرة ولو ضعيفة مفضلة على اغتراب طويل الأمد.

وإذا بدا لنا أن نفكر بعيداً، وهذا قلما يحدث، نتمكن من التأكد أن الفلسطينيين في المنفى، وليس على وجه العموم، أقل صهيونية من اليهود، الذين منذ أجيال مضت لم ينقطعوا عن ترداد صلواتهم الطقسية: «السنة القادمة في القدس».

— ٥ —

المنظمة في أزمة

عند مغادرة ياسر عرفات طرابلس، في العشرين من شهر كانون الأول عام ١٩٨٣، يرافقه أربعة آلاف فدائي، كانوا يستوطنون لبنان، تبادر حينئذ إلى ذهنه هذا الرحيل الإجباري عن بلد الأرز، وهو الثاني خلال ستة عشر شهراً، لا بد أنه يدلل على نهاية عهد.

وبعد أن انفرد على ظهر السفينة، وفيما هو متكىء على مقدمتها، أخذ يتأمل شواطىء بلد، أفادته طوال عشرات السنين موئلاً وملجأً وحصناً، وقال متسائلاً:

« هل هذه هي نهاية الحركة الفلسطينية؟ نهاية ثلاثين عاماً من قتال مستميت سياسياً وعسكرياً؟ إن في تشتيت وترحيل نحو عشرين ألفاً من الفدائيين إلى ثماني بلدان عربية وانتشار قادة المنظمة بين دمشق وتونس والجزائر وعمان والكويت وعدن، وسلبية الأنظمة العربية، وعدم مبالاة

الرأي العام العالمي، تجاه الضيق والشدة اللذين عانى ويعاني منهما شعب يسعى لنوال بعض حقوقه، وجمع شمله، وإقامة وطن، وإثبات هويته، وانعدام كل إمكانية تسوية، نتيجة مفاوضات متوازنة ومعتدلة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني: أصبح جميع هذا ينعكس حزناً وكآبة ويأساً على زعيم المنظمة.

يمكن أخذ فشل استراتيجيته، بمعنى مبهم، لأنه أدار كل شيء بحنكة، ودون كلل، حسب اعتقاده، في سبيل تسهيل إجراء تسوية للنزاع. في أثناء حصار بيروت، وفيما كانت القنابل تمطر العاصمة اللبنانية، ضوعفت بوادر المصالحة، ورحب في شهر تموز عام ١٩٨٢ بالإعلان المشترك الذي قدمته شخصيات ثلاث صهيونية: ناحوم غولدمان، فيليب كلوتزينك، وبيير منديس فرانس. كما أن مشروع القرار الفرنسي المصري، المقدم لمجلس الأمن، كان يتضمن بندين يدعوان الإسرائيليين والفلسطينيين إلى أن يعترفا ببعضهما بالتبادل. على غرار ما قام به الرئيس السادات، الذي طالب علناً في غمرة حرب كيبور (يوم الغفران) بدعوة إلى مؤتمر للسلام. وأبدى في أوائل شهر أيلول، رضاه عن نظريات، اعتقد أنها إيجابية في مشروع ريغن، على الرغم من أنها كانت بعيدة كل البعد، عما تفكر به المنظمة. وجرى كل هذا قبل إقراره في فاس مشروع التسوية الذي قدمه الزعماء العرب، المتضمن الاعتراف بدولة

إسرائيل. فسارعت خمس منظمات أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية إلى نقض واستنكار خطته الانهزامية.

وبعد أن استقبلني (والحديث لا يزال عن عرفات) في دمشق بتاريخ ١٩ أيلول، في اليوم التالي لمجازر صبرا وشاتيلا، استبعد وبمهارة كل حديث يسمم الوضع ويزيده سوءاً. وعلى الرغم من ذلك حاول أن يظهر أن التسوية السلمية إمكانيتها دائمة. وأخذ بتبرئة الإسرائيليين من المجزرة التي ينسبها هو إلى كوماندوس الجنرال شارون، وميليشيات الكتائب اللبنانية وأخذ يردد: «إن بيغن وشارون ليسا يهوديين». والجرائم التي يرتكبانها لا تنطبق ونفسية التقليد اليهودي، ويكمل حديثه فيقول: «إن اليهود الحقيقيين هم هؤلاء الذين يرفضون الاشتراك في مشاريع إبادة الشعب الفلسطيني، ومنهم الكولونيل إيلي غيفا (الذي استقال من الجيش معترضاً على اجتياح لبنان) وناحوم غولدمان، وبيير مانديس فرانس، وفيليب كلوتزنيك، ولا سيما عشرات آلاف الإسرائيليين، الذين يظهرون استياءً شديداً ضد الحرب في شوارع تل أبيب، ولكل هؤلاء، ومريدي السلام، والديمقراطيين من الإسرائيليين أو اليهود، أوجه تقدير وعرفان جميل الشعب الفلسطيني، الذي لن ينسى تضامنهم إبان محنته».

وفي الفترة نفسها، جرى نقاش رافقه انفعال، في صفوف المقاومة، حول مسألة الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل. وتمنى ياسر عرفات

على المجلس الوطني الفلسطيني (مجلس النواب) أن يتخذ قراراً بهذا المعنى ، ليضع مخرجاً لمشروع السلام . وجرت إثر ذلك اتصالات سرية مع واشنطن وباريس ، في سبيل التأكد من أن الولايات المتحدة وفرنسا ومن ورائهما المجتمع الأوروبي ، تبدي استعدادها في هذه الحال لمساندة رغبات المنظمة وتطلعاتها في سبيل إقامة دولة فلسطينية مرتبطة بالأردن .

ونايف حواتمة ، زعيم الجبهة الديمقراطية ، المقرب من عرفات ، والموالي له والمتحمس لمشروعه ، يختار صحيفة لوموند ، ليطلق بالون اختبار ، فصرح في ٢٩ من شهر أيلول قائلاً : « يجب علينا اتخاذ قرارات شجاعة في اجتماع المجلس الوطني القادم ، تأخذ بعين الاعتبار ، إرادة المجتمع العالمي ، ولا سيما الرأي العام الإسرائيلي ، والانتهاء دفعة واحدة من هذه الحروب التي لا تنتهي ، والتي تهدد السلام العالمي . يجب علينا رسم خطوط مسيرة حقيقية ، واضحة ومفهومة خالية من كل إبهام . وبالاختصار إن مهمتنا الأساسية هي القيام بنقلة إلى الأمام نحو تسوية ملائمة ، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة وغزة ، وتعايش سلمي مستقر ، يدلل على البدء بمحادثات سلمية ديمقراطية بين الشعبين لتحديد صفة وزخم العلاقات المستقبلية ، التي يجب أن تتطور إلى صيغ تعلو فوق فكرة تعايش بسيط فقط » .

يتابع حواتمة قائلاً : « منذ زمن طويل ونحن نسعى إلى البدء

باتصالات مباشرة مع القوى الديمقراطية والتقدمية الإسرائيلية، حول إيجاد طريقة للتفاهم، ومنذ ١٩٧٤، أعلنت هذا الموضوع للملأ، ولكل من آرييه ايلياف، واسحق بن أهارون، اللذين كانا في حينه يترأسان بحكمة وموضوعية حزب العمل، واتحاد نقابات الهيستادروت. وبمرور الأيام، قمت باجتماعات سرية مع شخصيات إسرائيلية مختلفة في باريس، وبراغ، وروما وأمكنة أخرى، وفي بيروت أيضاً خلال حرب لبنان. وفيما كنا نعاني من الحصار وقذف قنابل شارون، استقبلنا جميع الإسرائيليين الذين أبدوا رغبة صادقة في لقائنا. كما أن الجنرال مردخاي غور، الرئيس السابق للأركان العامة، لم يرفض في نهاية الأمر القيام بزيارتنا، فاستقبلناه جيداً، وسلمنا إليه طياراً إسرائيلياً وقع في أسرنا. وهذا كله إن دل على شيء فإنه يدل على مدى رغبتنا في التحدث إلى رجال كالزعيم العمالي يوسي ساريد وأمثاله، الذين أصبحوا على ثقة أن القضية الفلسطينية لن تحل أبداً بقوة السلاح».

ويضيف حواتمة قائلاً: «نظراً لحصيلة الأمور الحالية، نفضل أن يتخذ مجلس الأمن قراراً. كالقرار الذي تقدمت به كل من فرنسا ومصر، أو أي قرار آخر مماثل، سنتقيد به دون أقل ممانعة. إن فائدة قرار تتخذه الأمم المتحدة، هو تجنيبنا المجابهة ضمن المنظمة. وتخليصنا من ضغوط البلدان العربية، التي تراهن على عنادنا، لغايات أنانية وغير مقبولة، زد على

ذلك ، فإن ذاك القرار قادر على إعطاء موافقتنا وزناً دولياً ، ويعرّي أمام الملأ الرفض الإسرائيلي . لا نريد أن نجد أنفسنا في وضع محرج بسبب إلحاحنا ، ونبقى في مكاننا . ولن ننسى أن زعماء الليكود ، الذين هم الآن على رأس الحكم ، ومعهم المعارضون من حزب العمل ، صرحوا مرات عدة أنهم لن يعترفوا بالمنظمة ، أو بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة ، حتى لو أجبرنا نحن على الاعتراف بإسرائيل سلفاً . لهذه الأسباب مجتمعة فإن ضمان الأمم المتحدة لا غنى عنه بالنسبة لنا . وفي حال استخدام الولايات المتحدة حق الفيتو (الرفض) سيدعمنا على الأقل الأعضاء الآخرون الدائمون في مجلس الأمن» .

وإذا لم ترد الأمم المتحدة ، أو لم تقدر على حمل الفريقين المتنازعين على الاعتراف المتبادل ببعضهما ، فإن ياسر عرفات يصر على دعوة مؤتمر دولي لإرساء قواعد السلام . ويفسر حواتمة ذلك فيقول : «إن مؤتمراً كهذا قادر على احتواء هذه العوائق ، ونحن على استعداد للجلوس حول طاولة المفاوضات إزاء ممثلي الحكومة الإسرائيلية ، وممثلي الدول العظمى ، وفرنسا في المقدمة ، وبعض دول من العالم الثالث . وهكذا نبرهن على حسن نيتنا ، ويظهر للعيان من منا نحن أو الإسرائيليون يعارض الاعتراف المتبادل ، وإرساء قواعد السلام .

أقدم ياسر عرفات على سابقة خطيرة منطلقاً من الفكرة نفسها .

فاستقبل رسمياً في تونس، في أواسط شهر كانون الثاني عام ١٩٨٣، ثلاثة قادة إسرائيليين من مجلس السلم الإسرائيلي الفلسطيني. وهؤلاء أنفسهم كانوا يجرون محادثات سرية منذ عام ١٩٧٦ مع عصام السرطاوي مبعوث رئيس المنظمة. وكان الإسرائيليون: الجنرال الاحتياط ماتيتياهو بيليد أحد أبطال حرب الأيام الستة، وأوري افنيري نائب سابق، ومدير تحرير الصحيفة اليومية واسعة الانتشار (هاعولام هازيه)، وياكوف آرنون مدير عام سابق في وزارة المالية. وأظهرت محادثاتهم مع ياسر عرفات أنه كان راغباً وبصورة جدية في الوصول إلى تسوية سلمية. لكن رفض واشنطن ضمان مشروع الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل، وسلبية الدبلوماسية الفرنسية، التي لا تقصد معاكسة رأي واشنطن، والتمرد الذي جرى في قلب لجنة الفدائيين المركزية ضد مبادرات ياسر عرفات، التي جاءت في غير وقتها، دعته إلى التعقل، فعزم على عدم مشابكة السيوف، أو إثارة أية عاصفة ضمن المجلس الوطني الفلسطيني، الذي اجتمع في الجزائر من ١٤ إلى ٢٩ من شهر شباط.

ويؤثر ياسر عرفات مرة أخرى، إبقاء استراتيجية الحركة في جمود. ولقد أطلق أحد الكتاب الهزليين على ذلك الاجتماع الذي جرى في الجزائر أنه (مؤتمر اللاءات) إذ كان عبارة مركبة في اللغة العربية تعني: لا ونعم. ومتوجهاً بالكلام إلى المؤتمر خلال جلسة سرية صرح ياسر عرفات فقال:

«للحقيقة لا يقدم لنا شيء نافع، لكننا لا نستطيع إحراز الأفضل ونبقى على ردنا السابق: لا لكل شيء. ولا نتمكن من القول (نعم) لأي غرض. يجب علينا منذ الآن أن نتعلم قول نعم... لكن... ولا... ولكن... والقرارات التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني، كانت مطابقة تماماً لما كان يقصده الزعيم الفلسطيني. إن مشروع ريغن لم يرفض بصورة نهائية، بينما نجد أن مشروع بريجينيف المتضمن الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية العتيدة نال القبول، ولكن دون إقراره. إن مصر مدعوة لأحد أبعادها ضمن اتفاقيات كامب ديفيد، وليس للمنظمة رفض ما تقدم، والمحادثات التي بدىء بها يمكن متابعتها مستقبلاً. هذا ولن تنقطع الاتصالات مع القوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية، دون التفريق بين صهيوني ومعاد للصهيونية، وهذا تحديد دقيق وصريح نوعاً ما من قبل المؤتمرين. وأخيراً فإن المجلس أعطى الضوء الأخضر، للعودة إلى المفاوضات مع الملك حسين، في سبيل إنشاء اتحاد أردني فلسطيني، مشابه تقريباً لما يجيش في خاطر الرئيس الأمريكي، وضمن شرطين:

- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.
- الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة على أرض وطنه فلسطين.

أما فيما يتعلق بالتحالف الاستراتيجي مع سورية، فسوف يكون موطداً، كما أن علاقات أخرى حسنة، ستتطور مع البلاد العربية دون التمييز في شكل أنظمتها.

وفي الجلسة الختامية للمجلس الوطني الفلسطيني، كان ياسر عرفات مستبشراً مبتهجاً، وهنأ وعانق بحرارة الأصدقاء والأعداء، لاعتقاده أنه توصل إلى أهم أهدافه. لقد حافظ على وحدة المنظمة ووطدها، وطالب وحصل من المجلس على تثبيته وإعادة انتخابه من قبل اللجنة التنفيذية كزعيم للمنظمة. وغموض القرارات التي صدرت عن المجلس أعطته زخماً لتحرك كاف لمتابعة دبلوماسيته الخاصة. وبناء على ما جرى، فإن نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية، الذي ضايقه ما حصل، توجه بحضوري إلى ياسر عرفات، وقال له: «نحن نقرر نعم، ولكنك أنت المنفذ». ولكن سرعان ما كشف المستقبل أن تلك الكلمات كانت مزاحاً.

بعد فترة يسيرة، توجه زعيم المنظمة إلى عمان، واستعاد مفاوضاته مع الملك حسين، وانتهت بتوقيع مسودة بروتوكول اتفاق، نظم من قبل الطرفين، وأجرى عليه ياسر عرفات بعض التعديل. ولغاية في نفسه، لم يعلم بقية القادة الفلسطينيين، بما فيهم من كان منه مقرباً في زعامة فتح

بخلاصة الاتفاق الذي أبرم وبجوهره. ولذا يمكن اعتباره أنه لم يرد التقيد بقرار المجلس الوطني الفلسطيني، في نقاط ثلاث:

- إن الاتفاق لا يعتبر المنظمة مسؤولة عن مفاوضات طارئة مع إسرائيل.
- إن الاتفاق لا يعترف بحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته ذات السيادة على أرض وطنه، قبل التحالف مع الأردن.
- ونزولاً عند رغبة الملك حسين وإصراره، فإن مشروع ريغن كان المفضل بين مشاريع مختلفة، يتوقع منها أن تؤدي إلى تسوية.

والانحرافات الثلاثة هذه عن القرارات، التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني، قادرة على إحراج موقف الولايات المتحدة وإسرائيل، وتحمل المسؤولين الفلسطينيين الآخرين على الموافقة.

ولما كان ياسر عرفات رجلاً نابهاً، رفض عند نهاية الأمر تصديق البروتوكول ولم يوقع عليه، معتذراً من الملك حسين، بحجة الحصول على موافقة مسبقة من قادة اللجنة المركزية للفدائيين. وما جرى يعتبر سابقة خطيرة في التاريخ، علماً بأن سياسة ياسر عرفات، هي على الدوام منتقدة من قبل اللجنة التنفيذية، التي هي السلطة العليا في المنظمة، ومنتقدة أيضاً من قبل لجنة فتح المركزية، ولا سيما أنها منظمته. كما أنه لم يكن أحد من المقربين إليه يبدي استعداداً للموافقة على ما يقدم عليه من تصرف،

على الرغم مما يبدي عرفات من تذمر دائم وتهديد بالاستقالة. والملك حسين الذي كان قد تلقى من اللجنة التنفيذية اقتراحات تخالف السابقة بغية تعديل البروتوكول، اعتبر في العاشر من شهر نيسان، أن الثقة قد ابتذلت فيه، فرفض رسمياً متابعة المفاوضات لتنفيذ مشروع ريغن.

كان أعضاء اللجنة المركزية لفتح يخشون وبكل تأكيد أن يقدم رئيسهم على عمل غير طبيعي وفي غير محله، ليمحو عنه وقفة الذل التي تعرض لها في طرابلس لبنان. وحثوه على اللحاق بهم دون تأخير إلى تونس. لكن هذا جميعه لم يثن ياسر عرفات عن عزمه، بل أصر على الذهاب أولاً إلى صنعاء، إلى اليمن الشمالي، حيث يجب أن يرأس حسب قوله المجلس الحربي الأعلى، وهذه طريقة يدلل فيها على أن هزيمة طرابلس لم تعدمه وتحرمه إرادته في متابعة الكفاح المسلح. وأخذ يفكر في كيفية العمل عندما يأتي مسؤولو الدولة المصرية، لتحيّته في توقفه ببور سعيد والاسماعيلية؟ وجميع من أخذ رأيهم، أشاروا عليه أن يجيب بحماسة على الاستقبال الذي سيؤدى له، شريطة ألا يقبل مهما يكن السبب بالذهاب إلى القاهرة لالتقاء الرئيس مبارك.

كان أعضاء اللجنة المركزية، مجمعين ولا شك على أن إعادة العلاقات الحسنة مع مصر لا بد منه، لكنهم يرون تصريفه بطريقة سياسية لبقة. وأمام هذا الواقع فإن بعضهم بدأ باتصالات سرية، منذ بداية السنة

الماضية في باريس وجنيف وغيرهما من العواصم، وبالطبع مع المسؤول عن الدبلوماسية المصرية كمال حسن علي.

غير أن رفاق ياسر عرفات، وجهوا إليه اللوم لمخالفته دفعة واحدة قرارات الجامعة العربية، وتوصيات لجنة فتح المركزية، وعدم توقفه عند حد بإثارته الانقسامات الضارة وغير المجدية ضمن منظمات المقاومة. وأضاف هؤلاء فقالوا: «إنه أثبت بالإضافة إلى كل ذلك، أثبت رأي الموالين لسورية الذين يتهمونه منذ عدة شهور، بأنه يريد جر المقاومة إلى الاستسلام لاتفاقيات كامب ديفيد.

لا يبالي ياسر عرفات بسيل الانتقادات التي وجهت إليه بسبب زيارته القاهرة، وظل ثابتاً في ادعائه أن القفزة التي قام بها إلى القاهرة، أعطت تحركاً جديداً وقوياً للمقاومة الفلسطينية. إن مصالحته التي تمت مع الرئيس مبارك، عمقت على حد قوله، الهوة التي تفصل مصر عن إسرائيل. ودقت إسفيناً إضافياً في نعش اتفاقيات كامب ديفيد، ومن ثم أضعفت وضع سورية والمنشقين الفلسطينيين على الساحة العربية، وأسهمت في قوة تحرك المنظمة وبخاصة تجاه الأردن، الذي يحاول أن يحل محل لجنة الفدائيين المركزية، بما يتوقع إجراؤه من مفاوضات مع إسرائيل. ويؤكد في النهاية أنه لم يرتبط ولم يَعِد الرئيس مبارك بأية تنازلات سياسية.

ويؤكد رفاقه ضمن اللجنة المركزية ، وفي قرارة نفوسهم ، أن زيارة القاهرة ، لها عدة جوانب إيجابية ، ولكنهم يخشون أن عدم انضباطية عرفات ، ربما تحمله مستقبلاً على تقديم مبادرات شخصية أكثر خطراً . ويؤكد أحدهم قائلاً : «إن طيف الحاج أمين الحسيني متسلط على ياسر عرفات ، ولا يرغب في تحمل ما لاقى الحسيني من أذى .

إن مفتي القدس السابق ، الذي كان زعيم المقاومة الفلسطينية ، خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية ، سار هو أيضاً على طريقة رفض كل تسوية كانت تعرض عليه . ومات في المنفى عام ١٩٧٤ . وهو منسي بالواقع من معظم مواطنيه . وأضاف محدثي : «يريد عرفات أن يكون تاريخه ، تاريخ رجل أعطى شعبه وطناً مهما تكن أبعاده» .

مــلاحــق

ـ ١ ـ

ملحق

عرفات هذا المجهول

أنظروا إلي ، فهل هيئتي هيئة مسخ ؟ إن الغريب الذي يلتقي ولأول مرة ، ياسر عرفات فإن السؤال الذي يتبادر إلى ذهنه مفاجىء وغير مألوف . علينا أن نعرف أنّ همّ زعيم المنظمة تخفيف لوك سمعته التي سودها الأعداء . فهو يحاول إذاً إصلاح كل ما له علاقة بشخصه . وإذا رغب مصور في أخذ صورة له ، فسرعان ما يبادر إلى تغطية رأسه بكوفية ، أو بغطاء الرأس الوطني ، أو بطاقية كوماندو ، أو بقبعة الفرو التي يفضل اعتمارها في الشتاء .

يتمسك عرفات بمبادئه ، وعلى الرغم من أنه لم يطلق رصاصة إلا نادراً ، فهو مع ذلك يرتدي لباس فدائي ، ومسدسه أو رشاشه معلق على جنبه . ويفضل أن يكون بلباسه العسكري التام وهو ممتلىء الجسم ، وخط

الشيب فوديه ولحيته، والابتسامة لا تفارق شفتيه، تبدو عليه علائم أبي عائلة عطوف، وهو مرح وتشبه هيئته برجوازياً من القاهرة.

ومن المفارقات، يتكلم زعيم الفلسطينيين وكأنه من مواليد وادي النيل باللهجة المصرية. هذه اللهجة التي يفهمها جميع العرب من الخليج إلى الأطلسي، بفضل ثقافة القاهرة. وكونه خطيباً شعبياً فهو يتوجه دوماً إلى شعبه مستعيناً بعبارات اصطلاحية، وبتعابير شعبية مستعارة، فلا يمكن السامع من إبداء ملاحظات على ما يقول. ومنذ تشرد الفلسطينيين، الأمر الذي غير أفكارهم ومجرى حياتهم، لم تبق لديهم قابلية الاحتمال، وعدم قبول ما يبدر من زعيمهم من مناقشات ومنازعات.

هناك شائعات تقول: «إن ياسر عرفات، ليس بالحقيقة من مواليد القدس، بل من مواليد غزة أو القاهرة، وبالتالي فليس هو سليل العائلة الحسينية الكبيرة، وهكذا فهو لا ينتسب لسلالة النبي، ولقد تأكد اسمه الحقيقي كما يلي:

عبد الرحمن عبد الرؤوف عرفات القدوة، وولد في القدس عام ١٩٢٩، ويعود نسب أمه إلى عائلة الحسيني، ويتصل نسبها بسلالة النبي محمد. وكان أبوه رجل أعمال ناجحاً، قطن بصورة مبدئية في غزة، التي كان يحتلها المصريون منذ عام ١٩٤٨، ثم انتقل إلى القاهرة. وهكذا فإن

الشاب عرفات، وهو الخامس بين سبعة إخوة، أنهى دراسته الثانوية في مدرسة زيتون في غزة، حيث أسهم في أعمال المقاومة ضد الحركة الصهيونية، هكذا ولا يزال الغموض يكتنف سيرة حياة الزعيم الفلسطيني الذي يحاذر الكلام عن نفسه، أو عن ترعرعه، أو عن عائلته.

على الرغم من ذلك، برز شبح شخصيته في بداية الخمسينيات، فاستقر في القاهرة طالباً في مدرسة البولتيكنيك، لتمضية بعض الوقت فقط. فتزعم زملاءه بصورة سرية، وأخذوا يتمرنون على السلاح في مكان منعزل واقع في ضواحي العاصمة المصرية. وعندما أصبح ضابط احتياط في الجيش المصري، قاوم عام ١٩٥٦ في منطقة قناة السويس، إبان الغزو الانكليزي الفرنسي الإسرائيلي. وأخذ يناضل منذئذ طوال أربعة أعوام في عداد اتحاد الطلاب الفلسطينيين. وقيل عنه إنه مقرب من الأخوان المسلمين، الذين كانوا في نزاع مع الرئيس جمال عبد الناصر. وليتمكن من الإفلات من مباحث عبد الناصر سافر إلى الكويت، حيث كانت أجهزة الأمن لا تزال مبتدئة لكنها أكثر حلماً.

ويبرز عرفات مجدداً، إذ أصبح مهندساً في جهاز الامارة، ومن ثم متعهد أشغال عامة. وللحقيقة فإنه كان يعيش حياة مزدوجة. وبعد مضي عشر سنوات، أي حتى الأيام الستة عام ١٩٦٧، أخذ يعمل بسرية تامة ليتمكن من جمع شمل مؤسسين لفتح، التي أعلن أن بيروت هي المركز شبه

الرسمي لمنظمة (فلسطيننا) !!. وإقامة مراكز، في كل مكان تتواجد فيه مجمعات فلسطينية، والبدء بالكفاح المسلح ضد إسرائيل بدءاً من أول شهر كانون الثاني عام ١٩٦٥. واتخذ اسم رؤوف حربياً، وأخذ يتنقل بهويات مختلفة، ويقوم بارتباطات سرية مع زعماء جزائريين وصينيين ١٩٦٢ — ١٩٦٣، ويرسل بعثات إلى الأردن وسورية ولبنان. وأوقف لمدة قصيرة في هذين البلدين بسبب لهجته، واعتبر عميلاً مصرياً ثم أخلي سبيله لقلة الإثباتات.

شخصية معقدة

على الرغم من إرادته، برز عرفات للنور في شهر نيسان عام ١٩٦٨، لأن رفاقه دون أخذ رأيه، عزموا على توجيه ضوء الزعامة نحوه، ودعوه ليكون الناطق بلسان فتح، التي أصبحت أقوى وأشمل منظمات الفدائيين. وقدم للصحافة باسم ياسر عرفات، ملقباً بأبي عمار تيمناً على ما يبدو بعمار بن ياسر، القائد العربي الكبير في القرن الأول للإسلام. وخصته مجلة Time Magazine بغلافها في شهر كانون الأول، وبعد مضي فترة قصيرة، أي في الثالث من شهر شباط عام ١٩٦٩، انتخب رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية، بدعم سرّي من قبل الرئيس جمال عبد الناصر، الذي أغدق عطفه على هذا الرجل النشيط المصري الجنسية، ذي

العينين المتوقدتين ذكاء، ذي الحماس القوي، راجياً أن يحافظ على واقعه، ولا يخيب أمله مستقبلاً.

إن التسليم الكامل لما يقوم به شخص ما لم يكن محتوماً. وياسر عرفات مثله مثل بقية الرجال الذين يظهرون في وقت ما، ولهم مزايا تناسب لفترة من التاريخ. أما هو فيجسد في نفسه بعض التوافق، الذي ربما يؤدي إلى شلل الأمور وتعقيدها. كما يلومه بذلك بعض منتقديه، ولا سيما أن قوميته غير مثبتة. وعلى الرغم من كونه مسلماً ويؤدي واجبه، فإنه علماني جداً في تصرفاته، يؤكد ذلك المسيحيون الداخلون في المنظمة، أسوة بغيرهم من الفلسطينيين. وهو ينكر جميع الإيديولوجيات، ويعلن عدم انتمائه لا لليمين ولا للشمال، ويتمنى لو استطاع عدم الظهور في أي موقع منها، وهو منحاز منذ سني دراسته إلى قمة شبكة ميول تتأرجح بين الماركسية والإسلامية، ولذلك على رأيي استطاع أن يلعب دوراً لائقاً في الساح السياسي، يظهره ويخفيه حسبما تدعوه إليه القضية.

ما عساه يفكر بالمنظمات التي تستنكر مبادراته الدبلوماسية؟ وجوابه الدائم على هذه التساؤلات: «هذا حقها، إني رئيس منظمة ديمقراطية، لا قطيع خراف...». وهذا أمر حقيقي لأن ياسر عرفات، خلافاً لمعظم نظرائه في العالم الثالث، لم يلجأ أبداً لتصفية جسدية لخصومه، بل على العكس من ذلك، كان يود إكمال محادثاته معهم وبصورة

دائمة، ويهمه قبل كل شيء الوحدة لا التفرقة، خشية الوصول إلى الجمود.

عرفات مراء

هناك عدة عوامل أخرى تملي عليه سلوكيته الأساسية، وفي تقديره أنه لا غنى له عن المحافظة على علاقات جيدة مع جميع النظم العربية، التي تؤيد المنظمة وبأشكال متعددة. فعليه إذاً وفي المقام الأول مداراة تنظيمات المنظمة التي تنافس فتح، والتي لا تقبل بالاتحاد مع البلدان العربية (الشقيقة). وهو في الوقت ذاته مع محصلة العواطف المزدوجة للشعب الفلسطيني تجاه الحكومات التي لم تنقطع منذ نصف قرن عن خيانة القضية الفلسطينية. ولذلك سمعته يتأوه قائلاً بحضوري عام ١٩٦٨: «آه لو استطاع اليهود والفلسطينيون، أن يتحدوا!!». ثم يضيف: «إن المهارة والعبقرية، والموارد المادية والثقافية لدى هذين الشعبين كافية وحدها لجعلنا ننهي أنانية وفساد ومداهنة معظم الأنظمة العربية!!». أطلق هذه العبارات بشكل دعابة، لكنها دللت على المرارة التي يعانيها في داخله من رفاقه.

ولما كان عرفات قد جوبه مراراً وبعناد من قبل: فلسطينيين، وعرب، ودوليين، لذا فإنه أخذ يبدي حذره في جميع تحركاته، وأخذ يدقق في كلماته وآرائه. وللحقيقة فقد رئي منتحباً عند عرض فلم خاص، أخذ

لمجزرة صبرا وشاتيلا ، لكنه سارع في اليوم التالي ولأسباب اعتبرها هو أنها أساسية وهامة . سارع إلى تبرئة جميع اليهود الذين في إسرائيل وخارجها . واستنكر الأعمال الفاشستية التي يقوم بها حسب اعتقاده كل من بيغن وشارون . وبمناسبة أخرى ، انهمرت الدموع من عينيه ، عندما قدم له إسرائيلي إناء خزفياً يحمل خاتم القدس . وهو في معظم الأحيان ، كما يؤكد أحد المقربين جداً إليه : « قادر على البكاء بناء على الطلب ، أو إثارة غضب مفتعل » .

وإذا كان ياسر عرفات مداهناً ، فممّا لا ريب فيه ، أنه يشبه الكثير من رجال السياسة . وهناك صعوبات عنيدة تجبره على إرضاء عدة تجمعات من أذواق متناقضة .

ليس لعرفات حياة خاصة

ثبت أن ليس لعرفات حياة فردية خاصة ، فهو يعمل من خمس عشرة إلى ثماني عشرة ساعة يومياً ، أي من الساعة العاشرة صباحاً إلى فجر اليوم التالي ، وهو يعمل بلا انقطاع ، فيطالع الصحف المحلية ، وتحقيقات الصحف الأجنبية والدولية ، وبخاصة الإسرائيلية . يقرأ ويكتب تقارير سرية ، يملي رسائله وتوجيهاته على سكرتيرته أم ناصر التي لم تتبدل ، ويجري اتصالات هاتفية مع مبعوثيه في البلاد الأجنبية ، ويحضر اجتماعاً بعد

اجتماع، وعلى وجه العموم يستقبل زواره خلال الليل. وهو ذلق اللسان دون إفشاء سر. يعترف المقربون منه أنهم عاجزون عن معرفته لعمق سره، وانطوائه على نفسه، ولا يعطي سره لأحد إلا لدفتر صغير يكاد يكون بحجم راحة اليد، يسجل فيه ما يدور بينه وبين محادثيه، والملاحظات التي يتقدمون بها إليه عن أحداث اليوم.

إذا لم يكن لعرفات أصدقاء كثر، فهو يقر أن أعداءه عديدون، وهو مقتنع بذلك. لا ينام في مكان واحد ليلتين متتاليتين. وحدث معه خلال حصار بيروت عام ١٩٨٢ أن نام في سيارة للتصليح في مكان خال مرافقاً بحرسه. تنقله فجائي ولا يمكن الاتصال به حينئذ إلا بواسطة جهاز نقال مرسل ولاقط. ومن عادته السفر في طائرة خاصة تجهزها له الدولة المضيفة، وساعة رحيله هي ساعة وصوله، ولا تعلم إلا قبل بضع دقائق من قبل حفنة من الأصدقاء. ولا ينعم بساعات فراغ، على الرغم من أنه يرغب في التسلية بالشطرنج، ورؤية الرسوم المتحركة، ولا تعرف له علاقات غرامية.

يمارس زعيم المنظمة دبلوماسية متنقلة حسبما تتطلب ظروفه، ويريدها سرية. ويقوم بصورة دائمة بزيارات مكوكية، بين مختلف العواصم العربية. تراه في روما، وموسكو، وبكين، وفيينا ساعياً هنا وهناك وراء إعانات مالية للمنظمة، ودعم سياسي. وأي صد يلقاه لا يساوي في نظره القطيعة. إن

سلبية البلدان الشقيقة في أثناء حرب لبنان لم يمنعه بعد مضي شهر، من التوجه إلى قمة فاس، وعناق حار لزعماء الدول العربية القادمين إلى المطار، والقيام من ثم بمطالبتهم التعويض عن دورهم. وهذا ما أقدم عليه أيضاً بعيد المعارك الدامية التي جرت في الأردن في شهر أيلول من عام ١٩٧٠، عند معانقته الملك حسين، في حين أن صحافة المنظمة كانت تصف العاهل الأردني (بجزار عمان).

وأحسن من ذلك فهو يقوم غالباً برحلات وساطة مع الحكومات العربية، مستفيداً من التناقضات الموجودة بين دولة وأخرى. وبنتيجة هذه الرحلات يكفل استقراراً مالياً وسياسياً لحركته.

متضلع في الازدواجية

لقد نجح وبقوة في إقامة علاقات ودية مع إيران الخميني، وعراق صدام حسين، وتمكن أن يستقبل وبالاعتبار نفسه من قبل زعيم الإسلام الشيعة، والإشتراكي اليهودي برونوكرايسكي، ولا بد من ذكر ويلي براندت واندرياس باباندريو. ويستفيد من الأموال السعودية لشراء أسلحة سوفييتية. ويبدي موافقته على مشاريع موسكو في سبيل السلام، دون أخذها على عاتقه، ويستنكر مشاريع واشنطن، تاركاً الباب مفتوحاً أمام التسويات. ومعلوم أن ممثليه وغيرهم، حسبما ورد في مذكرات كيسنجر، لا يفتؤون

يجرون محادثات مع ممثلي وزارة الخارجية الأمريكية والمخابرات المركزية -CIA- وكعازف بيان بارع، فإن توسعه بإرسال ممثليه يسمح له بالقيام بدور كبير في الحلبة الدولية. ويحرك عن بعد الشخصيات الفلسطينية ذات العلاقة للإبقاء على اتصالاتها مع الإسرائيليين المسالمين، والشيوعيين المتطرفين الليبيين، وماركسيّي عدن، والأخوان المسلمين في سورية، ومع مصر السادات، أو مصر مبارك غير ناس البتة ما يصبو إليه، أي إقامة دولة فلسطينية، ذات سيادة، وبانتظار المصير، يقوم بازدواجية منبعثة من برحائه، وهنا تكمن قوته وضعفه.

إلا أن الغموض بدا له مريحاً حتى ربيع ١٩٨٣، إذ اصطدم بجدار اللا تفاهم، عندما حاول التفاهم مع الملك حسين للإعلان عن المشروع الدبلوماسي، لم يكن معتقداً بما يعمل، لكنه كان يعتبر أن التفاهم واللقاء لا غنى له عنهما. زد على ذلك، فقد أصبح ممقوتاً من رفاقه من لجنة فتح المركزية، بسبب إعادته علاقاته مع مصر الرئيس مبارك، في شهر كانون الأول عام ١٩٨٣. فدافع عن رأيه هذا مبيناً أنه يسعى نحو دبلوماسية مرنة، تمكن المقاومة الفلسطينية من الخروج من المحجر الذي تغوص فيه. هذا ما كان يجيب به على التطلعات الصادرة من أعماق شعب خلفت له حرب لبنان غمّاً وأسى كثيراً ما يشبهان اليأس.

إنه سياسي محنّك في إدارة سياسة ولو يتوقع لها الفشل! ورجل دولة

ماهر يأمل أن ينتهي به الأمر إلى إعطاء شعبه موئلاً وطنياً !! وحتى صيف عام ١٩٨٤ ، لم يصدر التاريخ حكمه بعد.

ــ ٢ ــ

ملحق

تسلسل تاريخي لأهم النزاعات المسلّحة

١٩٤٧ ــ ٢٩ تشرين ثاني: اتخذت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قراراً بثلاثة وثلاثين صوتاً، ضد ثلاثة عشر وامتناع عشرة، بتقسيم فلسطين إلى دولتين، الواحدة يهودية والأخرى عربية، فرفضه الفلسطينيون باعتباره قراراً جائراً، واحتدمت المجابهات المسلّحة بين الفريقين.

١٩٤٨ ــ ١٤ أيار: أعلن عن إنشاء دولة إسرائيل.

١٥ أيار: دخلت فلسطين عدة جيوش دول أعضاء في الجامعة العربية، فجابهتها القوات اليهودية بزعامة الهاغانا.

١٩٤٩ ــ من شهر شباط إلى تموز: وقعت بالتوالي اتفاقيات الهدنة في

رودس بين إسرائيل من جهة، ومصر (في ٢٤ شباط)، ولبنان (في ٢٣ آذار)، والأردن (في ٣ نيسان)، وسورية (في ٢٠ تموز) من جهة أخرى.

١٩٥٦ ــ من شهر تشرين الأول إلى شهر تشرين الثاني: حملة قناة السويس، واحتلال إسرائيل صحراء سيناء، وسيطرة القوات البريطانية والفرنسية على قناة السويس، وانسحاب هؤلاء الثلاثة بضغط ثنائي من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

١٩٦٤ ــ ٣٠ أيار: تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية OLP في اجتماع عقد في شرقي القدس، واتخذ قرار في العاشر من شهر آب بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني ALP.

١٩٦٥ ــ الأول من شهر كانون الثاني: قامت منظمة العاصفة، أحد فروع فتح العسكرية بأولى عملياتها العسكرية.

١٩٦٧ ــ من ٥ ــ ١٠ حزيران: حرب الأيام الستة، واحتلال إسرائيل للأراضي الآهلة بسكان فلسطينيين: الضفة الغربية، غزة، وشرقي القدس، وأيضاً الجولان في سورية، وسيناء في مصر.

١٩٧٠ ــ من ١٣ ــ ٢٧ أيلول: معركة عمان التي دعيت (أيلول الأسود): مقاومة الجيش الأردني للفدائيين الفلسطينيين.

١٩٧١ ــ من ١٣ ــ ١٧ تموز: كانت نتيجة الهجوم الأخير لجيش الملك حسين إبعاد المقاتلين الفلسطينيين عن الأردن.

١٩٧٣ ــ من ٦ ــ ٢٤ تشرين الأول: حرب يوم الغفران: هجوم مصر وسورية على إسرائيل.

١٩٧٥ ــ ١٣ نيسان: بداية الحرب الأهلية في لبنان، التي اشترك فيها الفدائيون إلى جانب الميليشيات اليسارية والمسلمين.

١٩٧٨ ــ من ١٤ ــ ٢١ آذار: دخول الجيش الإسرائيلي إلى جنوب لبنان واحتلاله، حتى نهر الليطاني.

١٩٨٢ ــ ١ ــ ٦ حزيران: عملية دعيت (بسلامة الجليل) اجتياح إسرائيل لبنان، ومحاصرة العاصمة اللبنانية. وفي ٣١ آب غادر ياسر عرفات بيروت بعد جلاء ١٢ ألف مقاتل فلسطيني.

١٩٨٣ ــ ٢٠ كانون الأول: القوات الفلسطينية المنشقة يساندها الجيش السوري، تجبر ياسر عرفات، ومن بقي موالياً له من الفدائيين على مغادرة مرفأ طرابلس اللبناني.

ـ ٣ ـ

ملحق

التنظيمات الأعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية

إن التنظيمات المبيّنة في أدناه، موزعة (بين ممثلين للتنظيمات المجتمهنية) المختصة بالمجتمع المهني وبين شخصيات مستقلة، والمقاعد محددة ضمن التنظيمات القيادية في منظمة فتح على الوجه التالي:

ـ المجلس الوطني الفلسطيني -CNP- أي المجلس النيابي للمقاومة.

ـ المجلس المركزي -CC- أي صورة مصغرة عن المجلس النيابي يجتمع غالباً.

ـ اللجنة التنفيذية -CE- منبثقة عن المجلس النيابي، ومكلفة بتنفيذ قراراته.

أسست منظمة فتح تدريجياً في النصف الثاني من الخمسينيات، على أساس مبادىء يمكن إيجازها كما يلي:

ـ العنف الثوري (أو الحرب الشعبية) وهي الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين، وعلى الجماهير الفلسطينية القيام بها، مع أو دون معونة العالم العربي.

ـ يجب أن تكون الحركة الفلسطينية مستقلة، وعليها القيام بدور طليعي، وأن تكون عضداً للجامعة العربية، لا العكس.

أنشأت فتح عام ١٩٥٩ في بيروت، صحيفتها الأسبوعية (فلسطيننا) والتي عرف الناس عن طريقها مبادىء فتح، الهادفة إلى جمع أكبر عدد من الموالين لها، ولو كانوا من العديد من الإيديولوجيات المختلفة، من اليمين الإسلامي إلى اليسار الماركسي. وقدر لفتح أن تضم عام ١٩٦٤ أكبر عدد من الفلسطينيين، إذ أصبح بين صفوفها أكثر من ٨٠٪ من الفدائيين. وخرج زعيمها ياسر عرفات خفية في ١٥ نيسان ١٩٦٨ بعد تعيينه (ناطقاً بلسان المنظمة) وانتخب رسمياً رئيساً لها في ٣ شباط عام ١٩٦٩.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين -FPLP- ويرأسها الدكتور جورج حبش، وأسست في شهر تشرين الأول عام ١٩٦٧، من قبل الفلسطينيين المناضلين الناشطين (حركة القوميين العرب)، وانتشرت منذ تأسيسها في المنطقة بكاملها، وبفضل اتجاهها الموالي للناصرية. إن الجبهة الشعبية المعروفة بماركسيتها تتخذ لها هدفين: محاربة جميع النظم العربية الرجعية، المرتبطة بالأمبريالية. وتحرير كامل فلسطين من الصهيونية، وقد انضمت قسراً إلى برنامج

منظمة التحرير الفلسطينية المؤقت، المتطلع إلى إنشاء دولة فلسطينية في الضفة وغزة، رافضة الاعتراف بدولة إسرائيل.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين -FDLP- يرأسها نايف حواتمة، أسست من انشقاق جرى في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في شهر شباط عام ١٩٦٩. وتعترف بانتمائها الماركسي، وتدعو منذ تأسيسها إلى محادثات ديمقراطية مع التقدميين الإسرائيليين. وسبقت فتح بالمناداة بدولة مصغرة في الضفة والقطاع، لكنها بعد قطيعة ياسر عرفات مع الرئيس حافظ الأسد، عام ١٩٨٣، تحالفت مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وتقربت من المنظمات التي تشرف عليها سورية، لمحاربة انهزامية زعيم منظمة التحرير الفلسطينية.

وهناك منظمات غير هذه المنظمات الثلاث الرئيسية، التي تشكل الحركة الفلسطينية، إذ يوجد خمس منظمات أخرى أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بأنظمة عربية وها هي في ما يلي:

ــ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ــ القيادة العامة التي انفصلت عن الجبهة التي يرأسها د. حبش في شهر تشرين الثاني عام ١٩٦٨، وأصبحت بقيادة أحمد جبريل، وهو فلسطيني سبق وأن خدم في الجيش السوري، ورقي إلى رتبة ضابط، تساند هذه المنظمة كل من سورية وليبيا، لكنها لم تنجح بترسيخ أقدامها لدى الرأي العام الفلسطيني.

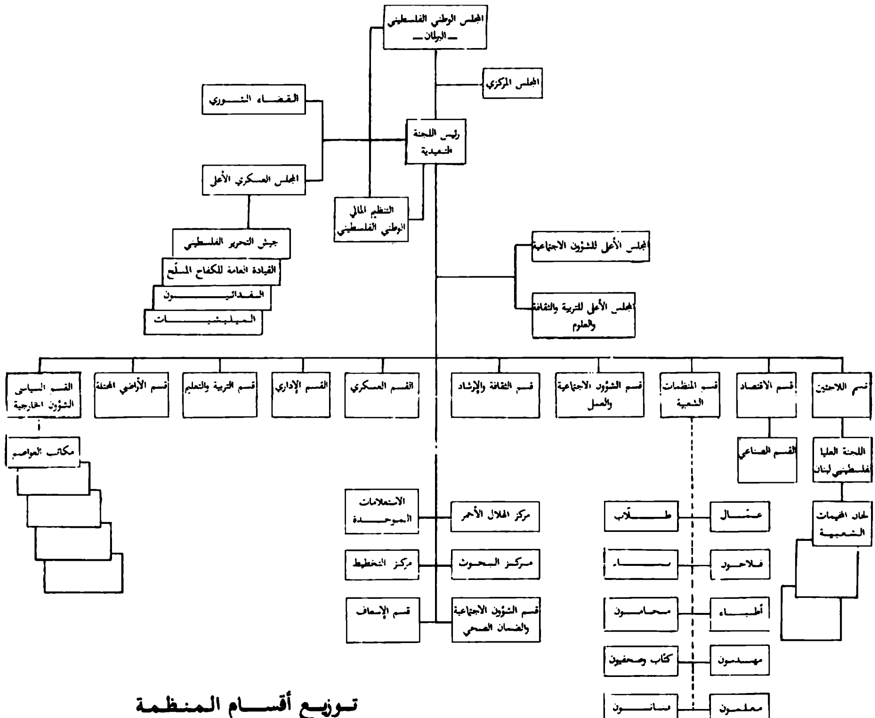
ــ الصاعقة وأسست في خريف عام ١٩٦٧ من قبل حزب البعث في سورية، وتمنح معونات مالية هامة، وتسليح حديث، وتتبع لها قوات عسكرية أساسية. وفدائيو الصاعقة أسوة بفدائيي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ــ القيادة العامة انضموا إلى جانب الجيش السوري، ضد التشكيلات الرئيسية للحركة الفلسطينية في حرب لبنان الأهلية خلال عامي ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦.

وجبهة التحرير العربية -FLA- أسسها حزب البعث العراقي في شهر نيسان عام ١٩٦٩، وهي تساند نظام بغداد، وليس لها تأثير أو نشاط يذكر.

جبهة تحرير فلسطين -FLP- انبثقت عام ١٩٧٧ عن الجبهة الوطنية لتحرير فلسطين ــ القيادة العامة.

جبهة القتال للشعب الفلسطيني -FLPP- أنشئت عام ١٩٦٨ وتشكل كسابقتها جبهة تحرير فلسطين فريقاً هامشياً.

وهاتان الأخيرتان هما عضوان في منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن ليس لهما ممثلون ضمن اللجنة التنفيذية.



توزيع أقسام المنظمة

— ٤ —

ملحق

شعب من ٤٫٥ أربعة ملايين ونصف مليون نسمة

بموجب الإحصاءات الفلسطينية لعام ١٩٨١، التي نشرها المكتب المركزي للإحصاء في منظمة التحرير الفلسطينية، فإن الشعب الفلسطيني يعد نحو ٤٫٥ أربعة ملايين ونصف المليون نسمة موزعة كالتالي:

١ ــ إسرائيل	٠٥٥٠٨٠٠
٢ ــ الضفة	٠٨٣٣٠٠٠
٣ ــ قطاع غزة	٠٤٥١٠٠٠
٤ ــ الأردن	١١٤٨٣٣٤
٥ ــ سورية	٠٢٢٢٥٢٥
٦ ــ لبنان	٠٣٥٨٢٠٧

٧ ــ الكويت	٠٢٩٩٧١٠
٨ ــ العراق	٠٠٢٠٦٠٤
٩ ــ ليبيا	٠٠٢٣٧٥٩
١٠ ــ مصر (لم يحسب سكان العريش الذي أعيد لمصر في ٢٦ نيسان ١٩٨٢)	٠٠٤٥٦٠٥
١١ ــ العربية السعودية	٠١٣٦٧٧٩
١٢ ــ الأمارات العربية المتحدة (بموجب إحصاء ممثلي المنظمة في أبو ظبي يقدر بـ ٧٠٫٠٠٠.	٠٠٣٦٥٠٤
١٣ ــ قطر (يوجد في الدوحة نحو ٣٠٫٠٠٠)	٠٠٢٤٢٣٣
١٤ ــ البحرين	٠٠٠٢٠٠٠
١٥ ــ عمان	٠٠٥٠٧٠٦
١٦ ــ الولايات المتحدة	٠١٠٤٨٥٦
١٧ ــ بلدان مختلفة	٠١٤٠١١٦

يصبح المجموع ٤٤٤٨٧٣٨ وهو دون الحقيقة، لأن الفلسطينيين المقيمين في بلدان عربية أخرى غير التي وردت، وغيرها من البلدان الشيوعية لم يتضمنها هذا الإحصاء، لا سيما وأن عدد الفلسطينيين في لبنان لا يمكن حصره ضمن الأرقام الواردة.

الفهرس

مـــلاحـــق

الفلسطينيـون من حرب إلى حرب= LES PALESTINIENS d'une guerre à láutre / تأليـف ايـريك رولـو ؛ ترجمة خليـل فريحات . ـ ط. ١ . ـ دمشق: دار طلاس، ١٩٨٨ . ـ ٣٥٧ ص. ؛ ١٨ سم.

١ ـ ٩٥٦٫٤٠٦ رول ف ٢ ـ ٣٢٠٫٩٥٦ رول ف
٣ ـ العنوان ٤ ـ رولو ٥ ـ فريحات
مكتبة الأسد

رقم الإيداع ـ ١١٤١/١٠/١٩٨٨

رقم الاصدار ٤٠٠

طلاس
للدراسات والترجمة والنشر